





خير اقلیدر

الوقوف بين المعطى المشترك والمعنى المشترك ثلاث اء اللفظ المشترك لا بد ان يكون اللفظ مشتركاً
منفرداً كالدين لان وضعه للبصيرة غير وضعه للغير اى ان المعنى المشترك لا يوضع في موضع واحد
فان موضوع الوقوف واحد كاجتماع الغام وذلك المعنى مشترك بين الامهيات المختلفة

NUBUOS ANTE AUTOPHONESI	
Kismi .	N. O.
Yeni Kayit No.	2529
Eski Kayit No.	2964
Tamam No.	

2964



وقف مطب دائرة العدالة و مركز بطة البله
السلطان السلطان السلطان السلطان السلطان
السلطان مصطفى خان دام سعه و
وطال عمره واصلاته واما العصر الحاح
عصف الحس ما جرس عصف



ووجه التماس الوضوء على المثل المولود في الصلاة
بعد الوضوء والتمسوا ان يروا المثل المولود في الصلاة
وهو غير ووجد الوضوء كما لا يخفى على عامة
فوجدوا انهم ووجه التماسه على

باب الخلق من الماء

المصنف

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

فاتبعوا آباي ولقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا

قول الا ان يفرق بين هذا وحاصله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة ويحتمل ان يكون

معناه انه يفرق بين الصلوة الضمنية كاخ هذا المقام على تقدير رجوع التيمم الى التيمم والى الال وبين الصلوة الصريحة بان يقال مثلا اللهم صل على محمد وآل محمد

صل على محمد وآل محمد صل على آل محمد وعدم الجواز فيها فيكون جوابا باختيار التسوية اعلم ان هذا يدفع الردائنة شرعا واما الردائنة عقلا فجوابه

المنع قول واما قوله عم آه كانه قبل الاستقلال جائز في صريح الصلوة كما قال النبي عم اللهم صل على آل ابي اوفى فاجاب عنه بقوله واما قوله

هذا بظاهره ملايم لاول الاحتمالين المذكورين في قوله اللهم لان ينفذ آه تأمل اعلم ان ابي وفي صحابة من صحاب النبي عم اسمه علقمة قال ابن عبد الله ان

ابي وفي بن بصدقة عند النبي قد عاله بقوله اللهم صل على ابي وفي **قول** قد عاله عنده الكتب لغوية نقل عنه وفي النهاية لا يجوز الصلوة عم غير النبي عم الا

تبعوا واما قوله اللهم صل على آل ابي وفي من خصا يصلي النبي عم فلا يسمع منه **قول** لا يسمع غالبا في العلاليق البدئية اي متوجهة الى جهة تدبير البدن

ونجمله بالكتابة مكدرة بالكذورات الطبيعية الناجية من القوة الشهوانية والفصية وكان ذات المفيض عز اسمه في غاية التفرقة عنها ولم يكن بينهما

بسبب ذلك مناسبة يترتب عليها فيض ان الكمال لاجم يجب علينا **قول** المستغنا في الاستغناء في الاستغناء لكما لايت من تلك الحضرة المتفرقة بمقولة

بكنز

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

يكون واجهته التجر والتعلق ويناسب بذلك كل واحد من طرفيه باعتبار

من يقبل ذلك المتوسط الغيب مع الجلاء الغياض بتلك الجهة الروحانية

التجديدية ويقبل النفس منه الغيب بهذا الجهة الجسمانية المتعلقة كذا في

حاشي لمطالع وبرد عليه ان اللازم من الاحتياج الى متوسط بوصف

بما ذكره في الجبهتين ولا يلزم كونه نبييا لجواز ان يكون النبي عم بوصف

فلا يحصل بريق الكلام لاجل ايضا يرد ان النفس مجردة في ذاتها وان لم يكن

مجردة فعلها كما ان المبدأ مجرد مطلقا فيكون بينهما مناسبة في الجملة فيجوز

ان يترتب عليها فيضها في الكمال وجواب ان المراد ليس في المناسبة

مطلقا ولا في الكمال كذلك بل في المناسبة التي يكون فيها من حيث التفرقة

عن كدورات الطبيعة والفراغ عن العلاليق البدئية التي تحصل لها

ونفي الكمال الذي يترتب على هذه المناسبة في اندفع الاعتراض ان

وانما قيد الانغماس بقوله غالبنا ليجري الانبياء اذ ليس لهم ذلك الانغماس

فلا يحتاجون في الاستغناء الى الاستغناء من الله بمقولة **قول** كما انها

واجبة شرعا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما **قول**

ليس اولى فيلها بل لطيف يظهر اياه في تأمل **قول** يقتض مضائق

العمل قال المفسر في تفسير الآية المذكورة انها تدل على وجوب

الصلوة والسلام في الجملة وقيل يجب لصلوة كلما جرى ذكره **قول**

لا العمل في هذا المقام اي عقيل لثناء في مفتتح الكتاب كذا نقل عن

وقوله ولا العمل لفظا وكتابة جواب على تعبير التسليم واجيب ايضا

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

قوله ان الاستقلال والتسوية جائزان في لفظ التيمم والسلام وعدم الجواز مخصوص بلفظ الصلوة وجه الملاحة انه اعتراض على هذا الاحتمال باعتبار شدة الاول يعني مستغنا عنه قوله ان الاستقلال جائز في لفظ التيمم والحديث يثبت الاستقلال في لفظ الصلوة وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يكون من غير الحديث اعراضا على الاحتمال الثاني ويرجع التسوية فاصلا ان الاستقلال يثبت في الحديث وجاء التسوية بخلافه لا بد من حسن طبع لم يتركها عليه

6

و اما في التوفيق جامع وما منع اما الاول فانه
اثبات الحكم بغيره واما الثاني فلان
المنع انما هو في التوفيق ليس في غيره
ابن داود عليه السلام

لا دخل للموصف وهو التعلم هذا اشارة الى دفع ما يقال كما يحتاج اليها لذكر
يحتاج المعلم ايضا فلم خسر المتعلم لذكر وطال الدفع انه ليس الموصف مقصودا
في هذا المقام اذ المراد من التعلم هو الكسب فيمكن المراد من المتعلم هو الكاسب
فاندرج المعلم فيه قيل لا طائل تحته لان الكاسب من حيث هو كاسب
انما يحتاج الى الميزان ولو قل لا دخل للموصف اذ هو بمعنى النظر لا البرزخ
هذا لان المناظر من حيث هو مناط يحتاج الى هذا العلم كما لا يخفى ويمكن ان

[illegible]

وكان كانه قد كثر الاشارة اليه على ما تشبهه الفاعلة
بما اخلاف في الفاعل وهذا ليس بخفي غائبه
لو اني تأمل مستطاع الدرس في كلامه
الظاهر ان كان بالقياس الى ما يشبهه الفاعل
وكان كانه قد كثر الاشارة اليه على ما تشبهه الفاعلة
بما اخلاف في الفاعل وهذا ليس بخفي غائبه
لو اني تأمل مستطاع الدرس في كلامه

قوله او ذلك ان ذكره في هذا الموضع
الذي لا يصدق الا في هذا الموضع
الذي لا يصدق الا في هذا الموضع
الذي لا يصدق الا في هذا الموضع

قوله او ذلك ان ذكره في هذا الموضع
الذي لا يصدق الا في هذا الموضع
الذي لا يصدق الا في هذا الموضع
الذي لا يصدق الا في هذا الموضع

اه اشكال في مجموع قول الشيخ في المرض وغير المرض فلما كان المرض
بالنسبة الى المجموع بعيدا عن غير المرضي ورد ذلك لا بهذا **قوله** لا ما قيل فيه
ايها **قوله** لان في نفاذ عن التوكل بالمرء اه قيل فيه بحث لان في لم
يسكن طريقا اصلا اما ان يكون طالبا بطريق يوصل الى المطر وشوقا
اليه ولا واما الاول اما ان يكون عالما بالطريق الموصول ولا واما الاول
والثالث لان صدق التعريف الثاني عليها اما الاول فلانه لما كان
عالما بالطريق الموصول فهو واحد بطريق مهتد اليه لا فاقدا له واما الثالث
فلان فاقد طريق المطر انما يطلق في عرف اللغة على الطالب لمشوق دون
خال الذي هو الفاعل الذي لا مطلوب له فانه ليس بواحد ولا فاقدا فليس
ولا ضال واما الثاني وهو الطالب لغير العالم للطريق كما يصدق عليه التعريف
يصدق عليه الموقف فانه لما يجد سبيلا موصلا الى مطلوبه مع التشوق اليه
فهو ضال فلان عدم صدق الموقف عليه فاعلم هذا فالتعريف الاول والمرضى
غير طابع انتم كماله قيل قوله اما الاول الى قوله مهتد اليه بناء على ان
المراد من الطريق غير الطريق الشرعي لان التقاعد عن سلوك الطريق
الشرعي ضلالة مع ان الفقدان لا يصدق عليها **قوله** والتعريف به
باطل لعدم كونه مانعا **قوله** والقول بما يشع بصحة اه هذا تعريف للشارح
البدني لان قوله يشير بصحة حيث قال الضلالة فقد ان ما يؤول
الى **قوله** واما النسبة الى النسبة بحسب التحقيق بينهما فقد قيل الى آخره
واما بحسب الحمل فتباين لان التلوذ والفقدان يكون احدهما

وانما قال في مجموع ايها اشكال الى ان المصنف لم يثبت
لا يوجد فيه لان في شرط تحقيق الايهام ان يكون
كلما احتمل في مع وهذا ليس كذلك لانها اظهرها لفظ
كلما لا يخفى معناه

وطالب البحث ان التقاعد لا يوجب اما ان يكون عالما
و طالبا فاذا اولئك لا يكون طالبا اصلا وعلم لا يكون فاقدا
غير طالع اذ على الاول والثالث لا يكون فاقدا ضالا
هو له في ترجيح التعريف الاول ان يكون فاقدا غير ضال
عالم ما ينبغي قائل يستعمل افدى ليوافق عليه

قوله غير طابع لانه يصدق الموقف على الطالب لغير العالم
ولا يصدق التعريف الاول عليه فالتعريف غير جامع
لافراده فكان التعريف الثاني صحيحا والاو باللام

فكان التعريف الثاني ايضا غير جامع فتعريف الضلالة
كلما التوطين غير صحيح فاضطرنا غير طريق الشرع يكون
تعريف الضلالة باثبات في صحيحا قائل عبد الرحمن

والاخرى

ومادة الافتراق الثاني عن الاول قوله بان لا يسكن القاعدة طريقا اصلا ومادة الافتراق الاول عن الثاني قوله بان لا يسكن شخص طريقا
لا يوصل الى المطلوب مع وجود دليله ومادة اجتماعهما هي ان الشخص يسكن طريقا لا يوصل مع عدم وجود الطريق الموصول ولم يذكر المحقق
الظهوره بخلافه

والاخر عدليا لا يتصادقان **قوله** اذا لم يسكن شخصي يكون طالبا
ومتوقفا ولم يعلم طريق المطلوب **قوله** ولا يصدق الثاني لانه لا اعتبار
اه فيه بحث لانا لان عدم تحقق المعنى الثاني فيما ذكره المستدل
فانه بعد ما وجدته سبيلا موصلا الى المقصود كان يطلب سبيلا آخر
يوصل اليه ولم يوجد في هذه المرة طريق يوصل اليه فانصف مرة يوجد
طريق يوصل الى المطر واخرى يفقدان طريق يوصل الى المطر فكلما يصدق
عليه باعتبار الاول انه واحد بطريق يوصل الى المطر كذلك يصدق
عليه باعتبار الثاني انه فاقد بطريق يوصل اليه ووجدان طريق يوصل
الى المطر مرة لا ينافي فقدان طريق آخر موصول اليه مرة اخرى ويجوز
اجتماع الضلالة والاهتداء في التحقيق بالنسبة الى مطلوب واحد لكن
باعتبار الطريقين **قوله** في النسبة بينهما هي العموم من وجه فانه يجوز
ان يتحقق فقدان ما يوصل الى المطر ولم يتحقق المعنى الاول بان لا يسكن
الفاقد طريقا اصلا ويتحقق الاول بدون الثاني بان يسكن شخص
طريقا لا يوصل الى المطر مع وجود دليل وطريق يوصل الى المطر ومادة
اجتماعها ظاهرة **قوله** ومن هذا الوجه اه حال الفرق ان مقابل الضلالة
هو الهداية اللازمة بمعنى الاهتداء ومقابل الضلالة هو الهداية
المتقدمة **قوله** ندفع ما قيل فائله هو السيد الشريف قدس سره حيث
قال في حاشية المطالع وتوطين الهداية بوجود ما يوصل الى المطر
باطل قطع لان ذلك الوجود هو الاهتداء لا الهداية الا يرى

او باعتبار زمانين كما في التعريف
الموضع عليه ذلك الثاني
في تعريف

في تعريف طريق لا يوصل
مع عدم وجود الطريق
الموصول

ان من وجوب المطالب الكمال لم يدرك غيره عليها يقال له هو مهتد و
لا يقال له هادئ كانه هذا كلام حق لان الهداية لم يجز الاستعداد
والأما قال في الصحاح من ان هدى واهتدى بمعنى واحد فليس بوارد
كما ظن بعضهم لانه مأخوذ من الهدى مصدر كالتق بضم الهاء وهو
لازم وتعد لانه الهداية التي هي استعداد لا غير نعم قد يقع في عبارة
قدس سره شئ وهو انه لا شك في انه يستحق من هدى لذي هو
بني الهدى صيغة هاد في قوله يقال له مهتد ولا يقال له هاد كما
بينه اللهم الا ان يقال مراده قدس سره انه لا يقال هاد من الهداية
لانه لا يقال هاد مطلقا **قوله** لاحتمال متعلق لقوله اندفع **قوله** اي يكون
بمعنى الهداية اي يقول الهداية من بمعنى التهدي او من اللزوم
بمعنى الهداية اي ان قوله ساوكون لم يوح خبر يكون كالحكمة **قوله** كما
يتوهم من اعادة المعرفة معرفة بمعنى ان المشهور ان المعرفة اذا عي
معرفة فالثاني عين الاول وهو ليس علم اطلاقه كما بين في موضعه و
الحق ان عدم الاطراد في بعض الصور لما لا ينافي اصله ورجحانه
عند عدم المانع كما ان عدم اطراد رجوع الضمير الى غير المذكور سابقا
لا يقدح في رجحان عوده الى عين المذكور وتبادره وبجملة الفرق
بين المضمرة والمظهرة الماد مشكل فان الظاهر في كليهما الاتحاد بان
بهما عين المذكور سابقا ولا يحتمل علم الاختلاف وغاية ما قيل في التنقيح
عنه انه لو كان المقصود عين المذكور سابقا كان مقتضى الظاهر الضمير
لسبق المصراع فلما عدل عن الظاهر علم ان قصد ليس هو المذكور واللام يكن

اي لا مأخوذ ولا مشتق من الهداية
بمعنى اللزوم اي يقول الهداية من بمعنى التهدي او من اللزوم
بمعنى الهداية اي ان قوله ساوكون لم يوح خبر يكون كالحكمة
قوله كما يتوهم من اعادة المعرفة معرفة بمعنى ان المشهور ان المعرفة اذا عي

العدول

الظاهر انه هو مقتضى
الظاهر الى هو

للعقول فائدة **قوله** لا انتفاء بقوله تع واما ثبوت فهمناهم وجه الانتفاء
ان الهداية المستفادة من قوله تع فهمناهم ليس بمعنى الدلالة الموصل
وهو ظاهر لان استجاب لعمى الدلالة الموصلة ليس بمقتضى فلا يصدق
التعريف بل الدلالة الموصلة على هذه الهداية فلم يكن جامعا اجيب بان
الهداية ههنا مجاز في الدلالة على ما يوصل الى المطاوع اجيب ايضا بانه محتمل
ان يحصل للدلالة الموصلة او لا ثم اردوا ثانيا اذ لالة في اول الآية
وآخرها علم في حصول الاهتداء ورد بان قوله تع والى ثبوتها علم
صالح الى قوله الابد التثبوت يدل على في حصول الاهتداء في ثبوت
دلالة قطعية وجواب بان معنى قوله تع فهمناهم اردنا هدايتهم في
غاية الضعف لان تخلف المراد عن الارادة محال **قوله** يستغنى بقوله
تع انك لا تهدي وجه الانتفاء من الهداية المنفية ههنا ليست
بمعنى الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لوجودها قطعاً منه عدم فلا معنى
لتنفي فلم يكن التعريف بالدلالة على ما يوصل الى المطاوع ايضا واجيب
بمحتمل الهداية المنفية في الآية على الفرد الكامل وهو ما كان موصلا بالنسب
وبان الآية في قبيل ما ربيت اذ رمت في تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه
فان البناء على ما لم يكن مستغنيا في الهداية والدلالة بل دلالة بتوقيف
الله وخطه في قلبه فكانه ليس بهائل المراد هوائه تع وحال الجواب
يرجع الى نفي الاستقلال في الهداية وبان المراد بالهداية ههنا
خلاق الاهتداء مجاز لا معناه الحقيقي **قوله** والتأويل ليس باولى

بمعنى ان اخلاف الهداية في قوله تع واما ثبوت
فهمناهم ليس على الحقيقة بل على الظاهر
مجاز فخرجه عن التعريف غير محتمل

وانما في غاية الضعف ولم يقل بطلنا على تكلف
وهو ان يقال ان تخلف المراد عن الارادة نشأ
من عدم الشرط وهو الكسب في العبد حاصله تطبيق
الارادة بالكسب مستلج الدين بولاه كما عليه

وبان المراد اخافة بسبب الهداية لانفسها
ورد بان يجوز ولا يصح اريد
بلا ضرورة ولا ضرورة
احد خدك

والثاني هو صرف الآية الى معنى يمكنه
ما قبلها وبما يدعيها واصله في
الاول هو الرجوع فنور
اولها فنور

منه تأويله آه يعني ان اول لحدتها يؤل الآخر ايضا بالتأويلات
 اليه ذكرنا في الجانبيين وليس احدهما اول من الآخر حتى يرجح ذلك
قوله يقينا يوصل اي ما يوصل الذي وقع في التعريف الاول وقوله
 بالفعل متعلق بقوله يقيد وقوله فالنقض مبتداء خبره محذوف اي
 النقض بالآية الاولى واراد على التعريف الاول كما يرد على الثاني
قوله فمثله اي يقيد بالثاني في الموصلة اليه وقع في التعريف الثاني
 مثل ما يوصل الذي وقع في التعريف الاول **قوله** فلا نقض اي فلا يرد
 النقض بالآية الاولى على التعريف الثاني كما يرد على الاول لكن يرد
 النقض بالآية الثانية عليها على تقدير تعبير لا يصلح فيها
 بالثاني في التعريفان متساويان في ورود والنقض وعدمه
 واجيب بان المراد به الا يصلح بالفعل بالنسبة الى شخص ما فان
 طريقا واحدا وشخصا فليكون موصلا بالفعل بالنسبة الى شخص
 دون شخص بخلاف الدلالة الواحدة الشخصية فان الدلالة انما يشتر
 بشخص الدال والمدلول فالدلالة المتعلقة بعمودا ما يكون
 موصلة بالفعل بالنسبة اليهم فيستلزم اهتداءهم بخلاف
 الطريق المدلول عليه لهم فانه ربما يكون موصلة بالفعل بالنسبة
 الى غيرهم فلا يستلزم اهتداءهم واجيب ايضا بان المتبادر
 في التعريف الاول يدل على ثبوت الفعل في الاستقبال واسم الفاعل
 في الثاني يدل على الثبوت في الحال فيكون الا ايضا في الاول

بالقوة

كان فرق بين ان يكون لا يصلح صفة الدلالة وبين ان يقيد
 صفة الطريق او الدلالة الواحدة بالشخص لا يمكن ان يختص
 بالاصح بالفعل بالنسبة الى جماعة والبقوة بالنسبة الى جماعة
 اخرى بخلاف الطريق الواحدة بالشخص فانه موصوف بالاصح
 بالفعل بالنسبة الى جماعة اخرى الا انما يدل بالدلالة الموصلة
 الموصلة بالجموع وفيه تكلف تأمل احمد جدي في قوله

ان قيد بالثاني الاول

وفي الثاني بالفعل ويحتمل ان يكون وجه التأمل هو الاشارة الى الجوانب
 المذكورة **قوله** اي تفهيم مقاصده آه الفرض منه دفع ما يقال ان التفهيم
 لا يلزم المتعلم ومثل الدفع ان المراد من التفهيم تفهيم المتعلم مقاصده
 في الشبهة والشكوك لا تفهيم المعلم المسائل حتى يلزم عدم الملازمة او
 انه مسدود مجهول بمعنى التفهيم عطفاً على نفسه ولهم وقوله منى ما مضى
 اشارة الى ما قال لادخل للوصف لانه بمعنى الكتب ما قيل التعليم والتعليم
 متحدان بالذات قيل ان المتشابه بطريق الفهم والتفهم انما هو المنطق
 على ما قيل انه يتوحي كلاً معني المنطق للنفس لان الثانية اجيب بان فرق
 بين تمييز صحيح الفكر عن فاسد وبين فهم كلام الخصم وتفهمهم الكلام
 اياه في المناظرة والمراد ههنا المعنى الاخير والمنطق انما يقيد الاول
 واما ما قيل انه يتوحي النطق الظاهري والباطني فمع كونه ادعائياً
 لا ينبغي جعل التسهيل **قوله** فتأمل وجه التأمل ان الكاسب في حيث
 هو كاسب لا يحتاج الى الاداب مع ان المتعلم بمعنى الكاسب **قوله**
 مبالة وتأكيد الظاهر انه قدمه مع تأخير عن القول اللاحق لان قوله
 وقد يقال وقع بين التبيين المبالة فاراد ان يبين ما يتعلق
 بهما قيل ان يبين الكلام المتعلق لما وقع بينهما **قوله** قيل فائدة المبالة
 آه وجواب ان الشرح لم يفسد التخصيص لان ذكر الشيء لا يقتضي
 توقيفاً على ذلك الشيء كما لا يخفى على ان قوله مبالة ليس في قول الشارح
 بل نقله عن القليوبي حيث قال وانما جعل نفس الاداب ماقظة و

قوله وما قيل جواز عن سوال تقدير بان تعال في قوله
 لا يدفع السؤال لان المنطق كما ان يميز صحيح الفكر عن فاسد
 كما يميز بين صحيح الفهم والتفهم الذين عيانا في
 المنطق الظاهري فيكون المسدود ايها مختلفا متباينين

والتوفيق الكاسب يلزم التباين على انهم يوفون بالتأمل
 بينهما كما لا يخفى
 وهذا ليس مما اريد قبل ان يمكن الفهم بآراء وادراكات
 بينا وايضا فان مقتضى
 ما ذكره في قوله في قوله

وأن كانت رعايتها حافظة لانفسها مبالغة وتاكيد والاعتراض
 بالخصيص على تقدير وروده انما يريد اذا ضمت الشارح بكلامه وليس
 كذلك **قوله** في ضيق المظن وفي معنى النسخ وقع المظن بدل المظن
 والضييق في المظن ان لكل واحد من التنبيه والمبالغة متعلقا وهو
 المنبته عليه والمبالغ به **قوله** بطريق اطلاق آفة فلو عطف عليها على الآخر
 فاما ان يعطف قبل ان يذكر متعلق المظنوف عليه وبعد فان كانا لا اول
 فضيقة ظاهر لانه يلزم تباعد متعلق كل واحد منهما عن الآخر او
 تباعد متعلق أحدهما عنه كما لا يخفى وان كان الثاني فكذلك
 لا يخفى عن نوع ضيق وبعد لان الاصل في عطف المفعول على المفعول عدله
 الفصل كما بين في موضعه علم ان كلام هذا القائل بناء على هذه النسبة
 لا يكون اعتراضا على الشارح بل بيان منشاء التخصيص المذكور
قوله يكون المجاز في المفرد هذا تقديره حال الاحتمالين المذكورين في
 قوله بطريق اطلاق علم المتعلق على المتعلق واما على احتمال الآخر
 فالجواز في النسبة ايضا كما سيجي بيانها **قوله** هذا نصير بما علم آفة فيه
 انه لم لا يجوز ان يكون الحافظة هو مجموع الآداب الزاوية ونسبته
 الى الآداب وهو جزء الحافظة لا فائدة المبالغة والتنبيه فعمل هذا
 يكون المجاز في النسبة ايضا فتقوله هذا نصير في ان الحافظة هي التي
 ما ينبغي **قوله** واما افادة قبل على تقدير كون الحافظة هو الآداب
 والرعاية شرطا لا يحصل التنبيه بالمبالغة فاجاب عنه بقوله و

على قوله علم ان الحافظة هي التي
 لا يكونون وقد عرفت ان الحافظة هي التي
 والآداب

هذا هو المقصود
 من قوله

وجه تأمل في ان يكون
 كما هو المتعارف في استحقاق
 هذا المصطلح

هذا قبل جواب عن سؤال مقدم وهو ان كان الحافظة
 هو مجموع الآداب والرعاية فكم ينسب الحافظة الى
 الحافظة فاجاب بقوله لا فائدة المبالغة والتنبيه
 فانه

اما افادة

واما افادة آفة فحاصلة من ترك النوض بالشرط وغيره وقوله بالشرط نظرا
 الى قول صاحب المناقشة وغيره نظرا الى قول الشارح بفتح لاف في بين قول
 صاحب المناقشة وقول الشارح في حصول التنبيه والمبالغة مع زيادة
 الاول وهو عدم الاركان الى المجاز **قوله** نعم قوله آفة كانه استعير وقيل
 اليس يمكن ان يحمل كلام الشارح على ان يكون الحافظة هو الآداب والرعاية
 شرطا فاجاب عنه بقوله نعم **قوله** تعين الآخر ويمكن ان يقال انه على تقدير
 كون الرعاية شرطا يكون سندا للحفظ الى الآداب نفسها مع عدم شرط
 شرطية المجاز ايضا في النسبة فلا يكوننا نقل عنه معنيان للاخير تأمل
قوله واما يقال كانه قيل ان في هذا القول مجازا ايضا لان الحافظة
 في الحقيقة هو انه يع على مذهب كنهنا من او العقل العقول على مذهب
 الحكم فلا فرق بين قول صاحب المناقشة وبين قول الشارح في كونه
 مجازا فاجاب عنه بقوله واما ما يقال من قوله عن هذا لانه اذا ذلك
 القائل الحقيقة الحقيقة المقابلة للمجاز وبالعقل العقول كما هو المتعارف
 فيرد عليه ان الله والعقل العقول انما هو خالق الحافظة على المذهبين لا
 موصوف به كما انه خالق للسواد وليس موصوف به وان اراد به العقل
 الانسان فيرد عليه ان العقل هو المحفوظ في الفضالة فيما نحن فيه وانما
 عنها قواعد المناظرة والعلم بها او الكلمة الحاصلة منه ولو لم يحفظ عنها
 القواعد لنقل في البحث وان اراد من آخر مثل ان كل فعل يرجع اليه
 بالآخرة باعتبار التوفيق والخلق فلا كلام فيه كذا قيل **قوله** لا يحتمل احتمالين

على تعيين الاحتمال الذي فيه اجماز فان الاخير مستعمل في المجاز لا الاول وقوله ويمكن ان يكون
 بان الاحتمالين متساويين في كونهما مستعملين في المجاز فلا يكون ما نقاه معينا لانه
 المجاز فاجاب بقوله فتأمل هذا المستعمل في المجاز

لا يقال ان معنى ان لا يكون الحافظة هي التي
 المجاز رطفا والمجاز عطف على هذا القول لا انما نقول كلاما بل هو في المجاز
 مخصوص بزيادة السو في ان يكون الحافظة هي التي
 الرعاية او كونهما في الرعاية وان ادب مستعمل في المجاز

وجه التأمل ان يكون
 وجه التأمل ان يكون
 وجه التأمل ان يكون

وهو التأمل ان يكون
 وهو التأمل ان يكون
 وهو التأمل ان يكون

بمنه التأمل ان يكون
 بمنه التأمل ان يكون
 بمنه التأمل ان يكون

بمنه التأمل ان يكون
 بمنه التأمل ان يكون
 بمنه التأمل ان يكون

بمنه التأمل ان يكون
 بمنه التأمل ان يكون
 بمنه التأمل ان يكون

لفظا ومعنى ومعنى الاحتمال الاول ان يراد اطلاق اسم لمتعلق على صيغة
 المنقول وهو الادب على المتعلق على صيغة الفعل وهو الرعاية والمراد
 من الاطلاق استعمال ضمير يكون راجع الى لفظ ادب لبحث في الرعاية
 وهو بمنزلة استعمال لفظ ادب لبحث فيها فان الضمير الراجع الى لفظ
 عبارة عن ذلك اللفظ ومنه اسم اللفظ الموضوع بازاء ما هو اسم له هو
 المتبادر منه ومعنى الاحتمال الثاني ان يراد اطلاق اسم لمتعلق بالكسر على
 المتعلق بالفتح على عكس الوجه الاول في ان المراد بالاطلاق الاثبات
 والمحدودون الاستعمال وبالله اسم النسبة والمحمودون اللفظ الموضوع بازاء
 ما هو اسم له والمعنى بطريق اثبات صفة الرعاية وهي الحفظ للادب وحمل
 مفهوم الحافظ عليها وتوسيفها بها وعلى الاحتمال الاول يكون الجواز
 في المفرد وعلى الثاني في النسبة وكان قول الشارح في اخر الحاشية
 المنقولة عنه وعلى ما ذكرنا في النسبة ليس الا باداة الحذف على ما وقع في
 بعض النسخ اشارة الى هذا وان خصص الاحتمال الاول بالذكر في اول
 كلامه اعلم ان ما خطر بالبال ان مراد ذلك القائل الاحتمال الثاني لان
 المبالة التي ادعاها انما يظهر فيه حيث وصف العلم بصفة مدحجة
 هي صفة ما يتماثل به في الحقيقة دون نفسه فبالف في مدحجه وما اطلق
 اسم العلم على رعاية فليس من المبالة التي يحصل في الوصف بالنسبة
 المدحجة وان كانت حاصلة من حيث اطلاق اسم العلم على الرعاية والاصل
 في المبالة هو الاول وايضا قوله وانما جعل نفس الادب حافظة آه

واما لفظ ادب لبحث في قوله هذه رسالة
 في ادب لبحث انما هي مستعملة في العلم
 لا في رعاية او لا معنى كقول
 الرسالة في الرعاية
 مسته
 ٢

قوله اعلم على ان
 الشارح
 انه تعالى
 علم
 وان كان قد علمناه وانما جعل نفس الادب حافظة
 انما هو مدحج ادب لبحث في حقيقة فلا يلزم من مدحج
 ادب ادب لبحث في حقيقة العلم واستناد الحفظ الى
 ادب لبحث في حقيقة العلم واستناد الحفظ الى
 ادب لبحث في حقيقة العلم واستناد الحفظ الى

فيما ذكرنا

فيما ذكرنا وحمله على الاول يحتاج الى تأويل بعيد وايضا يرد على الاحتمال
 الاول ان الضمير في يكون راجع الى الادب المذكور في قوله هذه رسالة
 في ادب لبحث ولا شك انه لا يمكن ان يراد به الرعاية اللهم الا ان
 يحل على الاستخدام ونوقش عليه بأنه يلزم الانتشار لان الضمير في
 قوله وهو ان كانت متداولة راجعة الى نفس ادب لبحث فيها
 فيه نظر لان الانتشار انما يلزم اذا كان كل واحد من الضميرين او اكثر
 مثلاً راجعاً الى مرجع الاخر في اللفظ وهما ليس كذلك لان الضميرين
 راجعة الى مرجع واحد في اللفظ غاية ما في الباب ان المراد من ذلك
 المرجع معنى آخر على تقدير راجع ضمير واحد ومعنى آخر على تقدير ضمير
 آخر وهو ليس كذلك كما لا يخفى تأمل قوله كنه في الضمير الى اطلاق الادب
 علم الرعاية يحصل في الضمير الذي في تكون لانه عائد الى الادب لانه
 عبارة عن الرعاية فحصل الاطلاق في الضمير في غير احتياج الى قوله حافظة
 بخلاف اطلاق الحافظة على الادب لانه لا يحصل الا في جملة التي هي لكوا
 حافظة **قوله** هي حقيقة في جمع اللؤلؤ في السكك كما يتبادر من عبارات
 اكثر اللغة في الكلام استمارة مكنة وتخييلية وترشيدية لانه مشبه
 قواعد هذا العلم في القياس باللؤلؤ بقرينة النظم وعبر بلفظ المشبه
 وهو استمارة بالكتابة واشتبه له النظم وهو من لوازم المشبه به وتوابعه
 وهو تخيل وذكر السكك الذي يلاجه ترشيد وان كان النظم عبارة عن ملق
 بجمع والفهم كما يلزم من معنى اللغة واختاره الشارح فلان ترشيد والاستمارة

فان كان الضمير على ما ذكره هذا الضمير
 ليس على ما ينبغي في قوله

قوله وانما لفظ ادب لبحث في قوله هذه رسالة
 في ادب لبحث انما هي مستعملة في العلم
 لا في رعاية او لا معنى كقول
 الرسالة في الرعاية
 مسته
 ٢

قوله اعلم على ان
 الشارح
 انه تعالى
 علم
 وان كان قد علمناه وانما جعل نفس الادب حافظة
 انما هو مدحج ادب لبحث في حقيقة فلا يلزم من مدحج
 ادب ادب لبحث في حقيقة العلم واستناد الحفظ الى
 ادب لبحث في حقيقة العلم واستناد الحفظ الى

قوله اعلم على ان
 الشارح
 انه تعالى
 علم
 وان كان قد علمناه وانما جعل نفس الادب حافظة
 انما هو مدحج ادب لبحث في حقيقة فلا يلزم من مدحج
 ادب ادب لبحث في حقيقة العلم واستناد الحفظ الى
 ادب لبحث في حقيقة العلم واستناد الحفظ الى

لانه علم الله بكنه نفس الصواب في صلته
بين الاله وخلق وخلق وخلق
الروح فاحلته بين الصواب
ونفسه كم صواب
لانه علم الله بكنه نفس الصواب في صلته
بين الاله وخلق وخلق وخلق
الروح فاحلته بين الصواب
ونفسه كم صواب
لانه علم الله بكنه نفس الصواب في صلته
بين الاله وخلق وخلق وخلق
الروح فاحلته بين الصواب
ونفسه كم صواب

لانه علمي
وجه التامل ان يكون اشارة الى سوال وجواب تقدير الاول
ان يقال لانه علاجية السكتة التجميع لانه اضعف الغائبين و
الاضعف لا يكون تجميعا وتقديرا لانه هذا اذا كان في الكلام
ما يصح التجميع والتدريج كما وان اذ لم يوجد يجوز ان يجعل
الاضعف التجميع والتدريج لانه اشارة الى جواز جعل الكلام
الاضعف تجميعا ويجعل ان يكون اشارة الى جواز اعادة العلم
بما لم يسلما بان يكون تدريعا لانه ملائم للموضوع كدور المقتضى
والسكتة يعني ان ايضا تدريعا لانه ملائم للموضوع كدور المقتضى

والسلك
الحسن هو ما ولو لم يتفهم
فوليد المضاف اليه
على المضاف عن حكم
سبحه

كذا من وجوه
 نريد المضاف
 على انفسنا
 قبل كلام زيد فونه حيث الاضافة الى المضاف اليه المضاف
 اليه ما فونه حيث فاته لانه حيث انه مضاف الى ان
 ان الكلام في هذا التركيب فونه حيث الاضافة الى فاته
 زيد وهو ماضونه حيث فاته لانه حيث انه مضاف اليه
 الكلام فلان وجه ان يقال ان المضاف اليه المضاف
 انه مضاف اليه فونه على تعقل المضاف اليه احمد جندب

وجه التأمل في إشارة الرفع ما يقال في أنه إذا كانت الحقيقة
معتبرة في كل من حيثها كيف يتصور أن في أصلها مقصودة
بأنه لا دون الآخر جواب هذا ليس بمعتدلي وافع
ومعتبر به كما قالوا في النسبة المعتبر بين زيد وقام
في قام زيد واليه أشار خارج الطوائف في شرحه وفصله
السيد السند في حاشية شرح الخبر بسلام الدين

المحاشنة
لعل وجه التماثل انما ان المقصود من
التوكيد الاضافي انما هو التماثل فقط
على المقصود منه انما هو ما يركب

فلما حجة الاما قال بعينهم هذا باعتبار كونه الهام
معه راسه الجبرول لانه المعلوم لانه لانه لانه
الوصفية للتصواب و ارد عليه بان غير ظاهر و قال
لعل هذا هو المراد بالناقصة المذكورة مسته

يُمكن ان يكون الامر بالنسبة الى اشارة الى رفع ما يقابل
من ان العلم فيما نحن فيه ليس باكمل لان الرب لم يفض
الى الصواب وهو شخصان في العالم الاول المبتدئين
بل شخص واحد يتعلق الطليق بالالهام اولادنا
بعينها او اشارة الى منع نعلق الطليق رتبة الالهام
بقدر في الكلام كذا وان قد بين فانتم رتبة الالهام
الاصواب الى الطليق فمعلوم بذه الرتبة فمعلوم

القلوب الى القلوب
 تجاليسهم هذا الى بعض بدون
 الاستفادوا واما متفاته
 فدا فاجبه الى القلوب الآخرة لاندراج القلوب الآخرة
 فيه مسته

والكل وجه فاعلم ان هذا جواب لا كيف جوابين
السؤال الثاني السؤال هو ان الله تعالى لا كيف
بله استفادة سواء كان من استفادة بالذات
او بالعرضية

العلم الى المتعلم المقدمات ليست تب عليه علم المتعلم بها وظاهر ان هناك شبهة
 واستفادة ويمكن الجواب بان الالتقاء بينهما مجاز في معنى الالفهم **قوله**
 يرد عليه قوله تعالى آية وجه الايراد ان الجوز وقع ملها مع كونه **شرا** **قوله**
 واشاله كالفهم الصدق مثلا **قوله** كما صرح به في الكشف حيث قال ومنه
 الهم الجوز والتقوى افهامها واعتقالاتها وان احدهما حسن والآخر
 قبيح ويمكنه من اختياره **قوله** ايضا اي يمكن الجواب عن الثاني
 بالنفي بد كما يمكن جعل المراد من الالفهم بحج الالفهم او كما يجاب عن الاول
 بذلك الجواب السابق وقيل معناه يمكن الجواب عن الثاني بالنفي بد كما يمكن
 عن الاول بالنفي بد ايضا ويرد عليه ان التي يدب في المواد لرفع التكرار
 وهو **قوله** الاول
 وهو **قوله** الثاني
 وهو **قوله** الثالث
 وهو **قوله** الرابع
 وهو **قوله** الخامس
 وهو **قوله** السادس
 وهو **قوله** السابع
 وهو **قوله** الثامن
 وهو **قوله** التاسع
 وهو **قوله** العاشر
 وهو **قوله** الحادي عشر
 وهو **قوله** الثاني عشر
 وهو **قوله** الثالث عشر
 وهو **قوله** الرابع عشر
 وهو **قوله** الخامس عشر
 وهو **قوله** السادس عشر
 وهو **قوله** السابع عشر
 وهو **قوله** الثامن عشر
 وهو **قوله** التاسع عشر
 وهو **قوله** العشرون

على ما ذكره والآخر جعل كل شئ في مرتبة

ر

شئ عقيب شئ آخر فانه يستعمل بغير قنطار العبارة ههنا يشعر بهذا المعنى فلهذا
 قال في ظاهر العبارة وهذا المعنى لا يستقيم في هذا المقام لانه يلزم ان يكون
 الرسالة موروثة عقيب لفصول الثلاثة مع انها عيناها وكذا المعنى ان
 الاخر لانها لا يستعملان بغير ولا فيما يقتضيان تعدد متعلقاتها و
 ههنا لا تعدد فيه لانه هو الرسالة وهو امر واحد وقول الشارح وفيه كونه
 الرسالة مرتبة اشتمالها آية اشارة الى دفع الفاعل اللفظي بما يجعل الترتيب
 مجازا في اشتمالها وما باعتبار الترتيب والنباد وهو الاول ولم يتعوض
 لدفع الفاعل المعنوي لانه ظاهره انما يجعل الرسالة عين الاجزاء او باعتبار
 حذف المضاف الى اجزاء الرسالة مرتبة وفي ههنا شئ وهو انه اذا جعل الرسالة
 عين الاجزاء او قدر فيه الاجزاء يلزم الاستدراك في الكلام لان الاجزاء
 جزء مفرد الترتيب اللهم الا ان يجعل على التي يد **قوله** اذ يجمع الملاقاة اسم الواحد
 آية واما النسبة بالتقدم والتأخر فظاهرة فلهذا لم يتعوض لها **قوله** في
 بين الاوضاع الستة الممكنة لان كل واحد من هذه الامور الثلاثة يجوز
 ان يقع اولها والباقيين يكون احدهما متقدما والآخر مؤخرا وبالعكس
 فعلى تقدير ترتيب كل منها حصل الاحتمالات فيكون المجموع ستة حاصله في
 ضرب ثلثة الى الاثنين كما لا يخفى **قوله** لمطلقا اي يقتضي كل واحد من الاوضاع
 الستة الممكنة التأليف المطلق لا التأليف المخصوص بهذا الوضع المخصوص
 الذي وقع في هذه الرسالة **قوله** لانه يتعسر والظاهر ان التفسير على الترتيب
 لانه اشهر بينهم ان حصر الكتب في اجزائها متعذرا ان يكون حصر عقليا وانما

لا يستعملان المعنيين الا في قوله
 لا يستعملان بغير وتنهايتي بغير
 والمراد من اشتمال الرسالة على الفصول اشتمالها
 على كل جزء من هذه الفصول لان المجموع منها
 الالفهم الا ان يقال ان الالفه جزء
 من الرسالة كما هو على ما يستعمل
 اشارة الى المانع المذكور
 كما يرد عليه في قوله المانع في الحصول
 معنى الترتيب بما في عنده
 والعلاقة الضرورية مستلزام الترتيب في اختيار
 فيكون من قبيل كونه مفردا واردة للضرورة
 فيكون من قبيل كونه مفردا في الالفه
 هو المرتبة متقدرا على الفهم
 في كل مرتبة بان يكون من قبيل جعل مطلقا نفس
 اصطلاح الاشياء في الالفه اصطلاح المتعديين والافعال
 اصطلاح الامور لبيان فالتقدير بالالفه اصطلاحا
 فيكون معنى الفهم مستقلا

هو وجه جمع مبنى على حمزة كاستقل **وقوله** اما المقصود انه قيل ان اريد بالمقصود
 بالذات المقصود بالذات في الرسالة قلت جميعها مقصودة بالذات فيها لانها
 جزئها وان اريد بالمقصود بالذات في الفن فلام ان المقصود بالذات في الفن
 هو الفصل الثاني فقط وان اريد بالمقصود بالذات في الفن فنقول
 في كون الفصل الثاني مقصودا بالذات في الفن دون الاخيرين بحيث بل
 الظاهر انه ليس بمقصود بالذات في الفن فان المقصود في الفن خارج
 عنه انتهى كلامه ويمكن ان يجاب عنه بان يختار الشق الثاني ونقول ان
 التعريفات والفصل الثالث ليسا بجزء من العلم حتى يلزم ان يكونا
 مقصودين بالذات في الفن ايضا ولئن سلمنا انها جزء من العلم لكن
 المراد بالمقصود بالذات ما يكون معرفة احواله والتعريفية مقصودا اوليا في
 الفن وذلك بان يرتب عليه غاية الفن بلا واسطة وهو ترتيب
 البحث كذا حققه المرواني في بعض المواضع **وقوله** لا يخفى ان القسم الاخير
 اي ما يخبر في الترتيب هو ما لا يتوقف عليه المقصود ومرسل اي علم في الفصل الثاني
 لكونه اي كون ما صدق عليه القسم الاخير اعني الفصل الثاني اخضر ما اخرجه
 الترتيب بقوله عينا لانه لم يعلم في وجه الحصر المذكور سبب ذكره في هذه الرسالة
 لانه ليس بمقصود بالذات ولا ما يتوقف عليه واما علم ما ذكره المحقق في قوله
 فالاول ان يقال انه فوجه ذكر الثالث لانه ينفع في معرفة كيفية استعمال المناظرة
 في مسائل شتى **وقوله** فلا وجود للثالث اي بناء على الواقع في هذه الرسالة
 لانه بناء على العقل **وقوله** والاول لا يذكر لافضاح المقصود به ورسوخ قدم البانث

على المقطع في البحث والمناظرة
 وهو المقطع من الفصل الثاني

بناء على انه لا يلزم من كونها متوقفا
 عليه وانما في الايضاح المقصود
 بالذات ان يكونا جزئين من العلم
 مصحح الدين محمد

بر

سبب قوله والثاني الثالث اي الفصل الثالث الذي في مسائل متوقفة بغير
 فيها المناظرة لتحصيل ملكة الاستحصار كما سيجي **وقوله** اعلم ان الباحث اه هذا
 اشارة الى وجه اختيار الوضع المختص في بين الاوضاع الستة المكنية
 المذكورة واثار بقوله يحتاج اولا الى معرفة المفردات في التقدم الطبعي بقوله
 فذلك يتبع لقضول كذا كذا الى التقدم الوضعي ولما كان موافقة الوضع الطبع
 لازمة عند المحققين اشارة الى التقدم الوضعي على سبيل التقابيل **وقوله** في معرفة
 المركبات والمراد من المركبات هو ترتيب البحث بمعنى ان المقصود بالذات
 في هذا الفن هو الفصل الثاني وهو ما يتوقف على معرفة المفردات **وقوله**
 فليس كذلك المثابة لان توقف معرفة كيفية المناظرة على معرفتها بالذات
 وعلى معرفة تسايرها بالواسطة **وقوله** فلا يراد ان هذا الابدان
 يراد على قوله في يقول قدم نفاها لان المقصود من الرسالة معرفة كيفية
 المناظرة ومعرفة كيفية الشيء يتوقف على معرفة ذلك الشيء واما علم ما ذكره
 في قوله لا علم بمعرفة اشياء اخره قوله فليس كذلك المثابة فغير وارد كما لا يخفى
 على المتأمل **وقوله** بناء على ان اللغوي اي اللغوي الذي يذكر في تمام المعنى
 عليه يكون غير الاصطلاح اي يكون غير الجيع اجزاء الاصطلاح في
 الاختصاص بقوله فلم يستحسن فلا يراد المناظرة المذكورة ولا يراد
 ايضا ما يقال ان لا يتم ان اللغوي لا بد وان يكون مفاد الاصطلاح والاما
 وعدم وروده مستفاد من قوله في الاستحسان في
 يقال ان النقل بالبصرة لما كان في مسايرها اللغوية في الواقع لزم عدم
 المفارقة بينهما في الواقع **وقوله** بل اختياره قيل لظاهر ان كلمة بل هي هنا للترقي

اي بين المعنى اللغوي
 والاصطلاح

الملكه استحصار بعلم البع وغيره والملكه
 يستلها لا خصوص بالبع وغيره

سبب قوله اعلم ان الباحث اه هذا
 اشارة الى وجه اختيار الوضع المختص في بين الاوضاع الستة المكنية

المذكورة واثار بقوله يحتاج اولا الى معرفة المفردات في التقدم الطبعي بقوله

قوله ولا يقال هو منقطع بتعريف اللغوي الذي يذكر في تمام
 بيان المعنى الاصطلاح في غير المعنى الاصطلاح في تمام المعنى
 تمام المعنى عند ادراك المستند في ذكر البيان سبب
 بين المعنيين عند ادراك المستند في ذكر البيان سبب
 هو ذكره عند ادراك المستند في ذكر البيان سبب
 المستند في ذكر البيان سبب
 المستند في ذكر البيان سبب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بی بی:

المراد من النسخة بالهبة
العكره اذ هو الذي
مقول ان نسخة النسخة
على معنيين

مجلس السبعين

قدوة واما لان النظره مستله

تكونه من المثل فانه الى المذلة وكيفية ان يكون
اشارة الى الشكر لا بد من عدم الورد في الصلاة
اصلا صراحة بل لا بد من عدمه في الصلاة
باعتبارها من غير الصلاة في الصلاة
المعنى المعنى المذكور في الشرح
افني في ذكره الظاهر الى الماضى **ولا** تقتصر بالاضافة الى الماضى قبل لان
الاضافة من التظلم بالاضافة الى الماضى

لأنها المفكرة التي يكون فيها مدافعة والمفكرة اعظم من ان يكون فيها
مدافعة اولاً لهذا بناء على ان عمل النفس قول صاحب المقدمة من الجانبين
علم معناه الظاهر على معنى الخامسين ولو عمل عليه كما عمل الشيخ ترمنا
يحصل المدافعة وليس بمفكرة فقط بل بمفكرة على سبيل المدافعة
وهو المراد من المناظرة ومن قول القوابل انها مدافعة آه ويجعل ان

وكان من غير ما قاله والحق
ان هذا من غير الحرفه
وكان من غير ما قاله والحق
ان هذا من غير الحرفه

ادخل هذا القدر حصص هذا المبرر على القدر
المعاد وعلو الخ من التواضع او المجدد
وانك لم تحس انه ليس من المفاخر بل من المفاخر

يعني ان كون النظر بالبصيرة مأخوذاً في المعنى المصطلح عليه المناظرة لا يستلزم
 بين المعاني اللغوية لها لا انتفاء عنه الاستقياج المذكور لحصول التناير
 بينهما بايرادها في القيد وكيف يستفاد ذكره واختاره لفظ النظر بالبصيرة
 على الفكر مع كونه اخص منه ايماء بان المناظرة مأخوذة منه وهو من
 معانيها اللغوية فيكون هذا المعنى اوله بالذكريه سائر معانيه اللغوية
 فلا يلحق ان يترك هذا ويذكر ما عداه من المعاني اللغوية المذكورة في الشرح
 تأمل قول اخبر وجه الاحصية ان الفكر ثلثان ساكن الاوسط بخلاف
 النظر فانه من اوسط وحركة الوسط بمنزلة حرف ف كما قرر في الكتب
 النحوية ويحتمل ان يكون وجه الاحصية ان الفكر لا يحتاج الى الصلة والنظر
 بهذا المعنى يحتاج اليها قيل ان الفكر و ان كان اخص من النظر لكن ذكره التحصيل
 المناسبة بين الالهام والسياسة علم ان المراد من النظر بالبصيرة الفكر وهو
 مقول بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما الى كات التخيلية والثاني
 ترتيبها و معلومة للتأدي الى مجهول والاول اعم من الثاني مطلقا ليس
 المراد بالفكر منها المعنى الثاني واللام يكن توفيق المناظرة جامعاً الى وج
 المناقضة منه وذلك ظاهر بل المراد بالفكر منها هو المعنى الاول ليتناول
 المناقضة لان المانع اذا منع مقدمة من مقدمات الدليل لا بد له من كونها
 تخيلية بان المنع و ارم او غير و ارم هكذا قيل في بعض شروح الرسالة
 ولا يخفى ما فيه كما سيحى **قوله** بانها من المعنى الثاني **قوله** والتوجه
 اعلم ان هذا التوجه يحتمل ان يكون بياناً للسبب ترك الشرح ذكر النظر بالبصيرة

بمعنى الكلمة

وجه التنازل بين ان يكون الاشتراك اللفظي وبين ان يكون اشتراك المعنى
 لان حاصل المناقضة منع الاستقياج ودفعه وحاصل التنازل
 اثبات الداعي فذكره اي ذكر النظر بالبصيرة عند تعدد معانيه
 اللغوية لا يقرر الاستقياج وتامد معانيه الدرس

في هذا قوله

المراد من النظر بالبصيرة
 الفكر الظاهر الذي هو
 مقول بالاشتراك اللفظي
 على معنيين

كما عرفت
 في قوله

كانت المعاني على هذا الاطلاق
 قوله وانما لا انتظره مستلزم

بين المعاني اللغوية للمناظرة يعني ان الشرح انما ترك ذكره وذكر سائر
 المعاني اللغوية في النظر والنظر بمعنى الابصار والانتظار بناء على ظهور
 كون المناظرة من النظر بالبصيرة فترك ذكره اخفاء لما ظهر في حقاك كونها
 من النظر والنظر فذكر هذه المعاني اظهرا لما خفي ويحتمل ان يكون بياناً
 لسبب اختيار النظر بالبصيرة على الفكر مع كونه اخص وحاصله ان كون المناظرة
 بمعنى الفكر ظاهر فترك ذكره اخفاء لما ظهر وكونها بمعنى النظر بالبصيرة اظهر
 من كونها بمعنى المعاني المذكورة وكون الفكر اظهر من النظر بالبصيرة من حيث ان

المراد من النظر بالبصيرة
 الفكر الظاهر الذي هو
 مقول بالاشتراك اللفظي
 على معنيين

علم معناه الظاهر على معنى المتعديين ولوحظ عليه كما حمل الشرح منها
 بحسب المدافعة وليس بمفكرة فقط بل مفكرة على سبيل المدافعة
 وهو المراد من المناظرة ومن ضوله والقوا ب انها مدافعة آه ويحتمل ان

وكان من غير ذلك
 في قوله

تقول في المناظرة على ما في اللغة
 انما هي النظر في الشيء
 اصطلاحاً بل لا بد من العلم بالمراد
 باللفظ في المناظرة

تقول في المناظرة على ما في اللغة
 انما هي النظر في الشيء
 اصطلاحاً بل لا بد من العلم بالمراد
 باللفظ في المناظرة

تقول في المناظرة على ما في اللغة
 انما هي النظر في الشيء
 اصطلاحاً بل لا بد من العلم بالمراد
 باللفظ في المناظرة

تقول في المناظرة على ما في اللغة
 انما هي النظر في الشيء
 اصطلاحاً بل لا بد من العلم بالمراد
 باللفظ في المناظرة

من المناظرة

وجه الاول كقول المدافعة متوقفة عليه ووجه الثاني كقول
المقصود بالذات من الفكرة المدافعة لكن الاول اوجه ويكون
اشارة الى لزوم العلم هو الفكرة في المناظرة هذا عما افاده
الاسناد ووجه آخر على

وجه الاول كقول المدافعة متوقفا عليه ووجه الثاني كقول
المقصود بالذات من الفكرة المدافعة لكن الاول اوجه ويكون
اشارة الى لزوم العلم هو الفكرة في المناظرة هذا عما افاده
الاسناد ووجه آخر على

المناظرة هي نفس مدافعة الكلام من الجانبين لا مفارقة علم سبيل المدافعة
في رد البحث المذكور سواء حمل الجانبين على المتخاصمين او لا وكل منهما وجه
فاختر ما هو الاوجه **قوله** والصواب انها مدافعة آه هذا كلام المص في
شدة المقدمة المدافعة هي قوة الكلام بين الشخصين يتصور كل منهما
تفصيل قوله وابطال قول صاحبه قيل فيه نظر لانه غير مانع لدخول المدافعة
التي في الحكم عليه اوجه ويمكن ان يجاب عنه بان تقديم مدافعة الكلام
المتعلق بالنسبة في الجانبين على ان المدافعة في الحكم عليه اوجه يرجع
الى المدافعة في النسبة كما سيجي **قوله** وقد عرفت آه وهو اعتدائه
جانب البناء على حمله على الظاهر قطع النظر عن حمل الشارح والافلاحي
البحث المذكور حتى يعتد عنه هذا بناء على الاحتمال الاول واما على الثاني
فهو اعتدائه على الاطلاق **قوله** لا يمتنع الفكر الذي آه وانما نفي هذا المعنى لان
ما يرمعنا به لا يستعمل في كماله لا يمتنع ولا يقيد بالبصيرة فطاعة التقيد
بمخالف هذا المعنى وتظهر فائدة في اندفاع السؤال الثالث حيث قال
يندفع من قوله بمعنى التفات النفس لا بمعنى الفكر الذي آه **قوله** يدل عليه استعمال
بني قبل ان الالتفات ليس استعمالا بغير بل يكون مستعملا بالافلاحي
استعمال النظر بمعنى الالتفات بغير واجب عنه بان معنى الالتفات اذا اعتبر
عنه بلفظ النظر يكون مستعملا بغير واذا اعتبر عنه بلفظ الالتفات كان
مستعملا بالنقل عن الشارح ان النظر لا يستعمل بغير يكون بمعنى الفكر
بالمعنى الروية وباللام بمعنى الترجمة ويعمل بمعنى الغضب ويبين الحكم

وجه الاول كقول المدافعة متوقفا عليه ووجه الثاني كقول
المقصود بالذات من الفكرة المدافعة لكن الاول اوجه ويكون
اشارة الى لزوم العلم هو الفكرة في المناظرة هذا عما افاده
الاسناد ووجه آخر على

كقولنا

كقولنا نظرت بين القوم اي حكمت بينهم **قوله** كما هو الهم بالتفصيل اي تفويض
النظر بمعنى الالتفات لا بمعنى الفكر الذي آه **قوله** علم ما استطاع عليه علم كذا
التفويض الهم في اندفاع السؤال الثالث حيث قال يندفع من قوله بمعنى التفات
النفس لا بمعنى الفكر الذي آه **قوله** يمنع الدلالة على ذلك اي يمنع ذلك لا يستعمل
النظر في علم كذا النظر بمعنى التفات النفس لا بمعنى الفكر الذي آه لانه كما يدل
عليه يدل ايضا على النظر بمعنى الفكر الذي آه وحال قوله الهم الا ان يقال
آه ان النظر بمعنى الالتفات اعم من النظر بمعنى الفكر الذي هو ترتيب امور
معلومة والاعم اعم استعمالا اعني استعمال في كل مادة الفكر ويستعمل ايضا
في مادة لا يستعمل فيها فهو بالاعتبار والالتفات اولى من الاخر **قوله**
لكن الكلام في انه فاضل لعلنا عليه حيث قال يدل عليه ويجوز ان يكون
الاعم الثاني بمعنى المشرع يعني ان النظر بمعنى الالتفات لا يستعمل الا بغير
النظر بمعنى الفكر **قوله** واما ان المراد آه ويمكن ان يقال ان للنظر مائة آخر
كما ترى في سورتي ثالث غير هذين الشقين المذكورين فافهم **قوله**
وان سلم اشارة الى ان النظر المستعمل في لا يدل على انه ليس بمعنى الالتفات
قوله لا حاجة الى هذا التنبيه لانه التقيد بالبصيرة يقع عنه **قوله** لا ينشأ
بالاستدراك وجه الاشعار انه لما قال وتقيده بقوله علم سبيل المصطف
على قوله استعمالا بغير ففهم منه ان التقيد به يحجب الدلالة كفي ولا دخل
له في التعريف غير هذا اعلم ان معنى الشارح قال قوله هي النظر كالمش
البصيرة لدخول المناظرة وغيرها من الملتبأ المبينة لها ووجه البصيرة
في التعريفات لا يلزم ان يكون لا يخرج عن الهم

وجه الاول كقول المدافعة متوقفا عليه ووجه الثاني كقول
المقصود بالذات من الفكرة المدافعة لكن الاول اوجه ويكون
اشارة الى لزوم العلم هو الفكرة في المناظرة هذا عما افاده
الاسناد ووجه آخر على

احتراز عن النظر بالبصر وهذا القيد الاول كالجس المتوسط وقوله
 في الجانبين احتراز عن النظر بالبصيرة الذي يصدر عن الشخص الواحد في
 مسئلة علمية فانه لا يسمى مناظرة وهذا القيد الثاني كالجس
 القريب وقال ان النظر في يد علم البصيرة والنظر فيهما مذكور في
 فيكون ذكر البصيرة مستدركا فان قلت ان النظر في يد علم البصيرة
 بالالتزام ودلالة الالتزام موجود في التعريف قلت لانم ان النظر في
 يد علم البصيرة بالالتزام على المطابقة لان النظر في موضع البصيرة
 وليس ستمنا ذلك لانم ان دالة الالتزام موجود في التعريف بل هو
 موجود في جوابها هو الى هذا كلامه ويحتمل ان يكون قول المحقق كما قيل وجب
 اشارة الى كلام هذا الشيخ وعما هذا يكون معنى قوله قيد به في النظر
 بقوله بالبصيرة ليفهم البصيرة بالمطابقة ويجوز ان يكون معنى قيد به
 ليفهم كون النظر بمعنى التفات النفس هذا ملازم بحسب لفظ كلام بعض
 المشايخ الاخرين قال قوله بالبصيرة مستدرك لان النظر المستعمل
 في هو الفكري حيث ان الفكر لا يفهم منه بطريقة المطابقة وفيه نظر لان فهم
 هذا المعنى بواسطة وصفه فيكون مطابقة هذا كلامه وفي كلام هذا الشيخ
 لا تكلف في الوضع كما لا يخفى على المتأمل بخلاف الوضع الواقع في كلام الشارع
 السابق فانه لا يخلو عن شيء كما اشار اليه بقوله وليس ستمنا تأمل قوله
 لكن الصريح ليس كغيره اي صريح لفظ الفكر ليس كغيره الصريح وهو لفظ النظر
 بالبصيرة يعني ان الاول يشعر بالاستدراك بخلاف الثاني ويحتمل ان يكون
 لا م

والحال ان ما يفيد كونه في قوله الاستدراك يستفاد منه
 لفظ البصيرة لكن لا يمكن ان يكون من جهة واحدة بدون التوبة المنة
 لا في الادخال ولا في الاخراج كما اشار الى هذا بقوله ان
 لا يخفى ان الدلالة الالتزامية المستفاد في هذا المقام ليس على
 المعنى المشهور لان البصيرة جوهرية في مفهوم اي مفهوم
 المناظرة بل على معنى لا يتك والى من حيث هو جوهر لا يتك
 عن الكل معناه ان
 انما يريد في المفهوم الذي هو قائم مقام
 انما على لفظهم في قوله المحقق في الفصل
 وجب التأمل اشارة الى التفرقة بين هذا الوضع والوضع السابق
 ليعلم التكلف في السابق وقوله الاخير عن وعلم ان الوضع
 في الاول ليس بالمطابقة بل هو من جهة واحدة في تمام التعريف
 له المناظرة بل هو من جهة واحدة في البصيرة فقط ليست تمام ما وضع
 الذي هو تعريف للفكر المراد بها وبهذا التعريف
 ان التعريف ما وضع له المناظرة فيكون الوضع في الثاني
 بالمطابقة ووجه التكلف ليس في علم المتأمل تأمل معناه ان
 من جهة واحدة في البصيرة
 من جهة واحدة في البصيرة

المراد
 قوله ويحتمل ان يكون
 على الابرار ولا يورد ذلك المحقق في
 ايضا فتأمل

المراد من الصريح لفظ البصيرة المذكورة في النظر بالبصيرة ومنه الصريح هو
 لفظ البصيرة المفهوم من لفظ الفكر يعني ليس كغيره المذكور في اشارة
 الاستدراك بل الاول يشعر بخلاف الثاني **قوله** صورة المعارضه بالتكلف
 لان الثاني في المعارضه مشهور وهو الطالب المعارض ليس طالب
 في الملل بل ملل ايضا فيلزم ان يتكلف ويقال ان المراد من الملل هو
 الحافظ للوضع باقائه في الثاني هو الهادم للوضع بالمعنى او بالمعنى
 ويمكن ان يقال ان المعارضه منع المدلول مع اقامة الدليل على خلاف اقام
 على دليله مساحته مشهورة فيما بينهم كما قرره مؤلفه وقيل ان المراد بصورة
 المعارضه الصورة التي يحصل بها اتمام الملل والاخرى داخله في التعريف
 بالتكلف فانه قد صار مانعا والمعارضه معيلا وانما كان في صورة الاقام
 لان كلا الجانبين ملل في فلا يكون سائلا انتهى كلامه في هذا دليل
 الاول في لا يكون في المناظرة وليس كذلك فالتكلف على حاله نظر الى
 بين الملل الاول بالنسبة الى دليله وبين المعارض كما لا يخفى
 على ذي سكة **قوله** وسيظهر لقوله المتخاصمين فائدة حيث قال في اندفاع
 السؤال الرابع يندفع من قوله المتخاصمين **قوله** اذ لا فائدة في اي من ان النظر
 بين المتخاصمين لا يكون الا في المعنى الواقع متعلق بالاحتراز **قوله**
 هكذا الكلام في قوله وهكذا تعنيده يعني ان تعنيده يقتضي ان لا يفيد به اذ لا
 للتعنيده فالاول ان يجعل كسنا لا قيدا او يقال من به يحصل الاحتراز
 بالمطابقة في النظر الواقع في الجانبين في حقيقة النسبة اي في انهما في

قوله ويحتمل ان يقال فيكون كغيره المذكور في النظر بالبصيرة ومنه الصريح هو
 صارت تكلفا كونه خلاف المشهور وما ذكره في منع المعارضه
 ايضا كذا هو وهو ايضا تكلف ولعل لهذا صدره
 بصيغته الملل ان يكون مانعا في ان هذا باطلا
 انما يقع اقام على كسنا اما اذا جاز كما هو من جهة
 بعضهم فقام ان يكون مانعا البتة
 وانما النسبة الى الصورة الثانية فلا تكلف كنها
 ليست بصورة المعارضه كما لا يخفى تأمل معناه
 خصم فيكون المعارض سائلا
 بالملل والتعريف باقائه
 الدليل
 قوله ان لا يفيد به الا في المعنى الواقع متعلق بالاحتراز **قوله**
 ان لا يفيد به الا في المعنى الواقع متعلق بالاحتراز **قوله**
 في جميع والموضع فتأمل

الاستدراك
 هو الهادم
 للمعنى او بالمعنى
 بالمعارضه

تدفع المعارضه
 باقائه الدليل
 مشاهير مشهوره

المراد
 قوله ويحتمل ان يكون
 على الابرار ولا يورد ذلك المحقق في
 ايضا فتأمل

وادى شىء هو فانه لا يستلزم مناظرة كذا نقل عنه وفي هذا المقام بحث مشهور لان
 النظر في الحكم عليه والحكم به بحسب الحقيقة فنظر في النسبة فان النظر في
 الجانبيين لا يتصور الا اذا انعقدت بينهما قضية وكذا الكلام في النظر في حقيقة
 النسبة فانه اذا كان من الجانبيين لم يتصور الا اذا انعقدت هناك قضية وانما
 كان الامر كذلك فكيف يجتزأ عنه ويمكن ان يقال ان الحكم عليه به لا يتم
 ان يكون ما هو ذاك تلك القضية المنعقدة فالنظر في تلك القضية متضمن للنظر
 والالتفات فيهما وذلك النظر الالتفات الضمني ليس مناظرة وان كان النظر
 الواقع في تلك القضية مناظرة والمراد من النظر الواقع في الحكم عليه او به
 هو الاول فيجب التحريز منه وكذا الكلام في النظر في حقيقة النسبة تأمل **اول**
 فيهما اي اظهار الصواب في التعليل متناظرا فيان فلم يصدق في التعليل على المناظرة
 التي يكون الفرض فيها التعليل **قوله** ما لا غرض له فيه سوى لتقليط اي يجب
 اللفظ والحقيقة تأمل **قوله** كما يشعري قوله فقط بغيره كما يشعري قول الشارح
 فقط ان يكون السؤال بهذا الوجه لا على الوجه الذي ذكرناه من ان يكون
 التقليط غرضاً بالحقيقة موارها والصواب غرضاً بحسب اللفظ **قوله** الا ان
 يتعسف بان يقال الخصم المستفاد من قوله فقط بالنسبة الى الاصابة
 في نفس الامر بالنسبة الى الاظهار اعلم ان السؤال المذكور بناء على هذا
 التعسف يكون مختصاً بما يكون اظهار الصواب غرضاً بحسب اللفظ في دفع
 بقوله ولا ينازع ايضا واما السؤال المذكور بما لا غرض له سوى لتقليط
 اصلاً فغير مدعوع بهذا بل بقوله لانه لا يستلزم مناظرة اصطلاحاً **قوله** واما عدم

وجه التامل كقولنا ان يكون التحقيق ويحتمل ان يكون للامتناع
 بان هذا النظر الضمني غير مقدر به في الفرض فيجوز عنه فلا يكون
 فنظر في قول الشارح بقوله في النسبة وكذا بين الشبان
 النظر في المناظرة لا حقيقة احدى قوله على

وجه التامل غشاق الى ان يوافق الصواب في الضمني
 فلا يتبع ما قاله في هذا المقام على هذا مصلح الدين

يمكن ان يكون اشارة الى انه لا بعد مناظرة
 لا حقيقة ولا في الظاهر لا لانه لا بعد مناظرة

لا لاجابة في نفس الامر
 ولا بحسب الظاهر

كونه

سئل سئل سئل
 سئل سئل سئل
 سئل سئل سئل

كونه مناظرة وهو ردة على ما نقل عنه حيث قال ظهور جواب السؤال الاول
 من قوله لانه لا يستلزم ذلك مناظرة والظاهر ان حمل السؤال على ما بناه در منه
 ما لا غرض له فيه سوى لتقليط اصلاً لا لاجال للمنع المذكور وقال بعضهم قوله
 ولا ينازع ايضا كون شىء غرضاً مع جواب السؤال غير مذكور وهو ما يكون
 النظر في الجانبيين لفرض الزام الحكم مع اظهار الصواب بحسب لظاهر **قوله**
 بل من ظاهر قيد الاظهار ويمكن ان يقال ان قول الشارح في تحقيق القيد
 بناء على التقليط لما كان اكثر الاصول منه فمات من حقيقة استدلاله
 كل البنية سبيل التعليل **قوله** فان نقلت الى لها التفات قبل النظر
 ان كان بمعنى التفات النفس كما ذكره الشارح لم يصدق في التعليل على
 المنع المحجول لا يصدق على التقصير والمعارض ايضاً اللهم الا ان يراد
 بالصدق في التحقق وبعدم الصدق عدم التحقق وان كان قوله عليه
 يابى عن ارادة هذه المعنى والمحل ان المناظرة اعلم في المنع والتقصير
 المعارضة باعتبار التحقق لا باعتبار الحمل انتهى كلامه ولا يبعد ان يقال
 ان الحمل يجوز ان يكون باعتبار المتعابلة كما يجوز ان يحمل على المعلوم
 مثلاً كونه في الامور العامة باعتبار مقابلة وهو العلة تأمل **قوله** فماذا في
 له ترتيب هو معلوم آما بان يقال مثلاً هذا مورد المنع لانه ليس بشئ
 يحمله بموضوعه معلوماً وكل ما كان كذلك فهو مورد المنع فهذا مورد
 المنع او يقال هذا ما يتوجه عليه المنع لانه نظري وكل نظري بما يتوجه عليه
 المنع فهذا يتوجه عليه المنع وحمل المناظرة لانه لاجابة في دفع السؤال

فيكون من قولنا ان يكون
 فيكون من قولنا ان يكون
 فيكون من قولنا ان يكون

وجه التامل كقولنا ان يكون
 وجه التامل كقولنا ان يكون
 وجه التامل كقولنا ان يكون

وجه التعليل كقولنا ان يكون
 وجه التعليل كقولنا ان يكون
 وجه التعليل كقولنا ان يكون

معلوم التام ان لما كان اكثر مباحثهم واغلب استعمالهم وقع في لفظ المثل والى في موضع
 الجانبي دل على ان المفهوم يجب متغايرهم عن فهم في ذكر الجانبي ليس الا لفظ المثل والى
 ولهذا يستعملونها في موضعها فان قلت المتكلمان ايضا مفهوم يجب متغايرهم عن فهم قلت
 ولين استلزام ذلك كين المثل والى لفظ استعمالا وشهرته المتكلمين مع انه موافقة
 للقول والى لفظ التوجيه الصحيح هو توجيه الغير لا توجيه الشارح سمعنا اقدم

الثالث الى معونة هذا التفصيل لا دخل كذلك الفكره يمكن المناقشة
 كالا يخفى على المتأمل وقد سبق الجواب بان هذه الحيات ضمنية واما نفس المنع
 فلا ترتيب فيه ولا مكره اصلا والكلام في نفس المنع مع قطع النظر عن تلك
 الحيات فلا بد من التفسير المذكور لفظ لفظ السؤال الثالث ولا يندفع ما ذكر
 اصلا وكذا لا يندفع منع المقدمة القابلة بان ذلك هو الفكر ليس المستند
 بكونه عبارة عن الحيات فانه في قبيل المنع الذي لا يضر بتصور العقل
 لان النظر عن الحيات لم يوجد ايضا المنع المحجوب **قول** فلا دلالة للفظ عليه
 لان العلم لا يدل على الخاص احدى دلالة الثالث اصلا ويمكن ان يناقش في

بان المتكلمين ايضا اختص فلا دلالة للفظ عليه لا يقال ان المتكلمين
 مفهوم يجب متغايرهم عن فهم بل هو اظهر من المتكلمين لان في اكثر مباحثهم واغلب
 استعمالهم وقع لفظ المثل والسائل تأمل في ثلث صور وهو عدم
 دلالة اللفظ عليه والالتباس بالفكر الواقع بين المعلم والمتعلم والفكر
 الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتكلمين فانها واحدة وقيل ان
 الصور الثلث بالنظر الى الشق الثاني في التردد فان الفكر الصادر عن
 المتوافقين صورة والفكر الصادر عن المتكلمين صورة اخرى **قول** كلفه

وجه الكلفة ان يقال ان المراد من المانع هو الهادى للوضع في مقابلة للفهم
 في لا يصدق في التوافق صورة النقص بخلاف المتكلمين فانه لا يصدق
 عليها بغير كلفة كما لا يخفى يقتضى ان يتكلموا والكتابة في حكم التكلم فلا يضر
 بالمناظرة التي يكون بيان المراد في المتكلمين بالكتابة **قول** واليه اشارى

انذار

الحاتبة في حكم التكلم

في بيان ان المانع من العلم ليس هو
 المانع من العلم بل هو المانع من
 العلم بل هو المانع من العلم

اشار الى ان يقول بلكافة الى ان السؤال المذكور يندفع ايضا بارادة
 المانع والمانع من الجانبي لكن بكلفة كالا يخفى **قول** المحجوب العلم ليس له
 العلم مطلق العلم من يرد النقص بالمتكلمين المذكورين اذا علم كل منهما
 مراد الآخر بالسمع من الغير بل العلم الذي يكون من غير سمع واعلام من احد
 بل يكون لاعلام من جانب لنا فلكافة المتكلمين **قول** وانما قاله
 فقط آه لا يقال هذه الفائدة المذكورة بحسب لفظه اذ فلا حاجة الى
 قيد فقط لحصولها لان لفظه في حد ذاته الحكم اعم من ان يخالف ثانيا او

فيانهم ان لا يكون الفكر الواقع بينهما مناظرة اصلا وليس كذلك بخلاف لفظ
 فقط **قول** بل قصده كافيه والقصد لا يتوقف على التكلم ورد بان اظهار
 الصلوب على غاية وهي ليس يقصد لانه متقدم يجب لوجوده وبسبب
 انه لم يقل ان الفهم هو القصد من يرد عليه ما ذكرى قال في كون الظاهر
 غرضه يكفى قصده سواء حصل ولم يحصل **قول** دفعا لما عساه ان يتوهم لان

انتفاء الكلام النفس في صورة المتكلمين المذكورين غير مستور
 بل ببيان انتفاء الكلام النفس في عدم كونها مناظرة غير لازم **قول**
 وان كان بعيدا لان المتبادر من التكلم التكلم اللفظي **قول** فالنظر اشارة
 الى العلة السورية في قول كون النظر بمعنى اتفات النفس اشارة الى العلة
 السورية بما لاحضاء في خفاء فان السورة هي الهيئة الاجتماعية والنظر
 بالمعنى المذكور ليس كذلك نعم يمكن ان يحيل النظر بمعنى الترتيب اشارة اليها

بلا خفاء لكن علم سبيل الاتزام وحيث ان العلم انتهى كلامه ويمكن ان يقال

قوله ليس المراد آه وفعلا يلزم من الانتفاء العلم
 من ان الصورة لا يعجز الا بغيرها عنها مطلقا لبيان
 بحيث ان يعلم في كل حال بالسمع بالسمع من الغير او
 يعلم من غير سمع واعلام من احد جانبي المناظرة فهو من
 الانتفاء الاصطلاحي لوجود العلم فكيف يجوز عن
 وجود المنع كما هو فاقملى ابن دود الحكمة

في بيان ان المانع من العلم ليس هو
 المانع من العلم بل هو المانع من
 العلم بل هو المانع من العلم

في بيان ان المانع من العلم ليس هو
 المانع من العلم بل هو المانع من
 العلم بل هو المانع من العلم

العلة الصورة هي
ان يكون حصة اولها

قوله علاوة وتعالى ان يقول ان هذا لا يقع توجيها كلام
الثاني فقلنا ان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
فان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
انما هو الكمالين ابن دود يعالج على

قوله علاوة وتعالى ان يقول ان هذا لا يقع توجيها كلام
الثاني فقلنا ان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
فان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
انما هو الكمالين ابن دود يعالج على

قوله علاوة وتعالى ان يقول ان هذا لا يقع توجيها كلام
الثاني فقلنا ان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
فان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
انما هو الكمالين ابن دود يعالج على

قوله علاوة وتعالى ان يقول ان هذا لا يقع توجيها كلام
الثاني فقلنا ان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
فان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
انما هو الكمالين ابن دود يعالج على

ان المراد من النظر والنظر مع قيوداه المتعلقة به والعلة الصورة ما يكون
الشيء به بالفعل اعلم ان يكون هيئة اجتماعية او لا ولا يبعد ان يقال
ان النظر الى التغيرات النفس البصرية في الجاني في النسبة بدل علم اجتماع
الاثنان في فيدر علم حصول هيئة اجتماعية حاصلة من ذنبك لا التناظر
عقلا كما لا يخفى على ذي فطنة **قوله** فلا ينافي كونه بالمطابقة في لانا فاف
بين قوله اشار و بين قوله فعلم ما ذكرنا يكون الملل كلها مذكورة بالمطابقة
كما يتوهم وقوله علم انه التزامي علاوة على تقدير التسليم ولئن سلمنا
انه ينافي كونه بالمطابقة لكن لانا فاف بين القولين ايضا لانه التزامي
واضح كالمطابقة والمراد من قوله كلها مذكورة بالمطابقة او كالمطابقة
قوله والا اي وان لم يكن كالمطابقة بل يكون مطابقة فكيف يعمل لان
العلة لا يعمل على المعلوم **قوله** وفيه ما فيه وهو ان البصيرة قوة العقل
لا المتعل به يكون لانه بالمطابقة ويمكن ان يناقش ايضا بان المناظر
ليست بمقتضى صحت نفسها بل عقلها فيكون دلالة الجاني على
بالالتزام ايضا واجيب ان المراد بالمتما صحت عقلها على جمل الجوارح والحققة
العرفية تأمل **قوله** لا يخطئه مرتبة من الاول لان الاول يدل بالمطابقة
بخلاف الثاني كما سيحى حيث قال الشارح فعلم ما ذكرنا يكون الملل كلها
مذكورة بالمطابقة **قوله** لانا مكان المعية هذا بقدر الكفاية والافوود الشيء
يجب ان يكون مع وجود الصورة زمانا **قوله** لكن لا يبعد لان قد يات
ليس بمذكور في اللفظ والمتبادر من التقدم في الوجود هو التقدم الزماني

كما لا يخفى

كما لا يخفى **قوله** لانا العرض للمادة له كالسواد مثلا فان لم يكن له مادة يكون
بها بالقوة ولا صورة يكون بها بالفعل لان الصورة يحصل في اجتماع الاجزاء
المادية ولا مادة **قوله** ونفخ فيه بالمنع قبل توجيه المنع ان يقال لانا
لامادة للعرض لان المادة بطلان على ما قبل فيه الشيء كالموضوع للعرض والقوة
يطلق علم هيئة يكون في قابل وحده بالذات وبالتركيب كالموضوع للموضوع فتو
عليه الشيخ في الشفاء فاقبل **قوله** وليس الامر كذلك فيقول لا يندفع الاسئلة كلها
بما ذكر قبل الملاحة وما ذكر بعدها الا ان يتكلم فيقال انه لا علم من الجواب
الاول ان العقل ليست بمذكورة في التعريف بل المذكور هو العلم المناسب
للمل محمول عليها علم ان النسبة ليست بمادة ولا النظر بصورة ولما علم ان
العلق الصورة علم النظر بالتجزؤ علم ان المناظرة لم يعرف بالملل ولم يعمل
المباين عليها في يندفع الاسئلة بما قبل الملاحة وما بعدها كما كان الفظ
من جواب الاول اندفاع السؤال ومن الثاني اندفاع الثاني والثالث
وقبل من قوله وليس الامر كذلك اي لا يندفع الاسئلة كلها بما ذكر بعدها
كما يندفع بما ذكر قبلها وفي قوله وقد يتوهم آه نوع اشعار به تأمل **قوله**
لا يصح حمل لان وجه التشبيه ان المناظرة حاصلة بالقوة مع النسبة المتشابهة
فيها كما ان المعلوم مع العلة المادية كذكر وانها مع النظر بالبصيرة
آه حاصلة بالفعل كما ان المعلوم مع العلة الصورة كذكر ولا يلزم ان
يكون ما به الشيء يكون بالقوة او بالفعل محمولا على كذكر الشيءين لجواز
ان يكون الشيء مبينا لانه كذا قبل والمراد من حمل في قوله لا يصح حمل الامور

من المناظرة
واعادة
على النسبة

قوله علاوة وتعالى ان يقول ان هذا لا يقع توجيها كلام
الثاني فقلنا ان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
فان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
انما هو الكمالين ابن دود يعالج على

قوله علاوة وتعالى ان يقول ان هذا لا يقع توجيها كلام
الثاني فقلنا ان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
فان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
انما هو الكمالين ابن دود يعالج على

قوله علاوة وتعالى ان يقول ان هذا لا يقع توجيها كلام
الثاني فقلنا ان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
فان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
انما هو الكمالين ابن دود يعالج على

قوله علاوة وتعالى ان يقول ان هذا لا يقع توجيها كلام
الثاني فقلنا ان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
فان يكون حصة اولها فانه يكون قوله على انفسه
انما هو الكمالين ابن دود يعالج على

في ان المتبادر من قوله جعل الوجود وهو الوجود الخارجى لا
والبيت كونهما مثالا ان النظر ايضا في كلام الشارح كالجواب
من هذا القبيل كونهما ما بهما اعتبارية فالما يتم التوجيه الذي
وكون المحقق ولعله لهذا امر انما مل ايجاد ودر بوليد
وج انما في غارة الى ان لنا طرفة لا يمكن ان يكون في هذا
القبيل ان المناظرة في الماهيات الاعتبارية البينة بخلاف
الاعتبار والمجرب سماع الدين احدث
قوله ان جعل قول البهشي في البيت على مثال الماهية الحقيقية
وقوله على الابد غارة الى ان هذا العمل بعيد في مكان الطول فامل اجابته
من الحمل القصد والتبني والافلاجل في النسبة قصدا وتقدم جعل النسبة مادة
على جعل النظر صور مع كون الانسب على الموافقة للشرح **قوله** الى معرفة حسب
الماهية آه اعلم ان التعريف بملك هية هو التعريف بالاجزاء المحولة والتفريق
بجعله هو التعريف بالاجزاء الغير المحولة كما نقل قطب الدين عن الشيخ في
حال الجواب ان لزوم حمل في بعض الماهيات الذي هو الماهية الحقيقية المعروفة
بملكها هية واما في كل الماهية فلا يلزم الحمل لجوز ان يكون التعريف
بجعله هو كما في البيت والمجرب ويجوز ان يكون المناظرة في هذا القبيل
قوله يشعرا بهما في الماهيات الاعتبارية وعبارته هكذا فان قلت
لا يجوز التعريف لعلل الاربع لان التعريف لا يكون الا بالحد والرسم
وهما لا يكونان الا بالجنس والفصل والجنس الخاصة وكل واحد منهما محمول
على الموقوف والعلل الاربع غير محمول عليه فلا يكون معرفة قلنا هذا في الايات
الحقيقية اما في الاعتبارية فم والمناظرة ما هية اعتبارية مركبة من عدة امور
كلما اعتبرت تلك الامور تحققت المناظرة بتحقيق جميع اجزائها ولا يلزم ان
يكون تلك الاجزاء في الاجزاء المحولة كما في البيت والمجرب الى هذا كلام بهشي
ولا خفاء في اشعاره بانها في الماهيات الاعتبارية الالهي الا ان يحمل على
الابعد ويقال ان قوله كما في البيت متناق بعوله بهذا الماهيات الحقيقية
قوله فتأمل فامل ان يكون وجه التامل منع كمال كلام المتقدمين اقوى في كلام
المتأخرين كبعض الجامعية والمانعية في التعريف غير لازم علم من هذا القبيل
بخلاف من هذا القبيل المتأخرين ولا شك ان الجامعية والمانعية في التعريف ولي

ان ما ذكره الشارح في ان يوجب التبيين
في تعريفه وما ذكره المتقدمين
في تعريفه وما ذكره المتقدمين
في تعريفه وما ذكره المتقدمين

في تعريفه

من عدمها **قوله** كما صرح به ان في البهشي كالتجرب قال ولا يلزم ان يكون تلك
الاجزاء في الاجزاء المحولة كما في البيت والمجرب **قوله** ليس كذلك ليس تعريف الماهية
الحقيقية او ليس تعريفها بالاجزاء عليه وليس شيء منها كذا قيل والمراد من قوله جعل الوجود
هو الاضلالان الاولان والاحتمال لثاني هو الا وجه ليتوافق قوله بان
وانما قال ذلك لانه لا يمكن ان يكون **قوله** وانما يتحقق به قيل ان المناظرة
يتحقق بدون الدليل كما في النع واجيب بان النع متأخر من قامة الدليل و
المتأخر يتوقف على المتقدم فتأمل **قوله** يدل على عكس لاراد هو تقدم تعريف الدليل
على تعريف المناظرة اذ يفهم من ان المناظرة يتوقف على معرفة الدليل وهو يوجب
تقديم تعريف الدليل **قوله** الا ان يتكلف ويقال ان معنى التحقق لا يتلزم بمعنى ان
المناظرة كلاما وجدلا لدليل وهو لا يقتضي التقديم على المناظرة ويقال في وجه
التكلف ان ذات المناظرة وان لم يتحقق بدون الدليل الا ان تعريفها با
بتعريف المذكور لا يتوقف على الدليل لانه ليس شيء من اجزاء تعريف الدليل مأخوذا
في تعريف المناظرة **قوله** في تمامه التعريف ويمكن ان يقال ان المراد من قوله شيء
آخر هو المدلول في نخرج المعرفات فلا حاجة الى جعل قوله وهو المدلول في تمامه
التعريف ويمكن ويمكن المناقشة بان المدلول يطلق على التصور ايضا كما
يقال مثلا هذا مدلول اللفظ في التصور الالهي الا ان يقال لا يطلق عند
النظر الى الاعلى التصديقات **قوله** بان يلزم استعمال اللفظ المشترك
وإستعمال اللفظ المشترك في التعريف بلا قرينة غير جارية فان قلت انما
لا يجوز استعمال اللفظ المشترك اذ لم يمكن ارادة المعنى المختلف في التعريف

وجه التامل في غارة الى ان لنا طرفة لا يمكن ان يكون في هذا
القبيل ان المناظرة في الماهيات الاعتبارية البينة بخلاف
الاعتبار والمجرب سماع الدين احدث
قوله ان جعل قول البهشي في البيت على مثال الماهية الحقيقية
وقوله على الابد غارة الى ان هذا العمل بعيد في مكان الطول فامل اجابته

من الحمل القصد والتبني والافلاجل في النسبة قصدا وتقدم جعل النسبة مادة
على جعل النظر صور مع كون الانسب على الموافقة للشرح **قوله** الى معرفة حسب
الماهية آه اعلم ان التعريف بملك هية هو التعريف بالاجزاء المحولة والتفريق
بجعله هو التعريف بالاجزاء الغير المحولة كما نقل قطب الدين عن الشيخ في
حال الجواب ان لزوم حمل في بعض الماهيات الذي هو الماهية الحقيقية المعروفة
بملكها هية واما في كل الماهية فلا يلزم الحمل لجوز ان يكون التعريف
بجعله هو كما في البيت والمجرب ويجوز ان يكون المناظرة في هذا القبيل
قوله يشعرا بهما في الماهيات الاعتبارية وعبارته هكذا فان قلت
لا يجوز التعريف لعلل الاربع لان التعريف لا يكون الا بالحد والرسم
وهما لا يكونان الا بالجنس والفصل والجنس الخاصة وكل واحد منهما محمول
على الموقوف والعلل الاربع غير محمول عليه فلا يكون معرفة قلنا هذا في الايات
الحقيقية اما في الاعتبارية فم والمناظرة ما هية اعتبارية مركبة من عدة امور
كلما اعتبرت تلك الامور تحققت المناظرة بتحقيق جميع اجزائها ولا يلزم ان
يكون تلك الاجزاء في الاجزاء المحولة كما في البيت والمجرب الى هذا كلام بهشي
ولا خفاء في اشعاره بانها في الماهيات الاعتبارية الالهي الا ان يحمل على
الابعد ويقال ان قوله كما في البيت متناق بعوله بهذا الماهيات الحقيقية
قوله فتأمل فامل ان يكون وجه التامل منع كمال كلام المتقدمين اقوى في كلام
المتأخرين كبعض الجامعية والمانعية في التعريف غير لازم علم من هذا القبيل
بخلاف من هذا القبيل المتأخرين ولا شك ان الجامعية والمانعية في التعريف ولي

المراد من الشيء الاول والآخر
الدليل والموقف

على ما قال في الاول الا ان يجعل الشهرة
قريبة من الثانية هو متعارف بحسب
هذا الاصطلاح وهو قربة ثم

وجه التماثل في ان لا يلزم من وجود القربة لكل واحدة
منها عدم امكان ارادة واحدة منها على التبعين لجواز ان
يكون لواحد منها قربة ويكون قربة احدها اقوى من قربة
الاخرى من خارج الدرس

لعل وجه ان لا يمكن التماثل في تساوية في القربة
لا يوجب تساوي القربة لجواز ترجيح قربة احدها
من معانيه على الاخر العاد كسب

اما اذا امكن كما في غيرهما فقلت الامكان منتف فيما نحن فيه
فانه اذا لوحظ كل معنى واحد من المعاني المذكورة بصير التعريف لغيرها في غير الشيء
الذي يصير لغيرها اذا لوحظ معنى آخر **فوقه** الا ان يجعل الشهرة قريبة في ان
المعاني الثلاثة المذكورة متساوية في الشهرة كما اعترض في الثالث فلا يمكن
لتعيين احدها الا ان يراد بالشهرة زيادة الشهرة **فوقه** بحسب هذا
الاصطلاح وهو قربة ويكنى المناقشة في هذا المقام بان اللفظ المشترك
الذي يكون قربة لارادة كل واحد من معانيه كاللفظ المشترك الذي اقربته
لارادة معنى من معانيه في عدم تعيين المراد فلا يجوز اخذ العلم في التعريف لان
معانيه الثلاثة متساوية في حصول القربة لارادة كل واحد منها اما في
الاولى فلما ذكره على كونه في الثالث فلما ذكره الشارح تأمل **فوقه** مما لا
يخلو عن بعد لانه يلزم ان المسعر في الامارة التي هي احسن ولم يوفق لبرهان
الذي هو اشرف فالتاسيس لا يفي ان يحمل الدليل على القطع هو يقتضي جعل
العلم بمن البقي **فوقه** وربما يقال عرفه ليعرفه يعني لما علم العلم المشترك بين
الدليل القطعي والدليل الظني وهو علم الدليل وعلم العلم المشترك بينهما وهو
التعريف المذكور للدليل والمصالح يتبين العلم الحاصل وهو لفظ الامارة
والرسم الحاصل له وهو التعريف المذكور للامارة ولما كان التال ان يقول
فلم لم البرهان لتعريف طالع سما ورسمه خصوصه مع انه شرف في الامارة
فاجاب عنه بقوله واما البرهان فكيف الشهرة في تعريفه **فوقه** لا يقال المراد
من اللزوم آه هذا مقول عن الثالث رج البهتة بعبارة فلا يرد ان قوله

على ما قال في قوله
ان نسبة العلم
لان استحقاق الظن
مقابلة العلم بعينه

واينما

واينما البين في البديهيات مما لا وجه لذكره بعد قوله لكن يحل اشكال تلك
الاشكالات **فوقه** وكذا الاغم قد عرفت في الشارح تأخر في الذكر لا يشترط البين
في الحد والمذكور **فوقه** لانه يقال المراد هو الاغم ويرد عليه ما افاده استناد
الحقق المدقق على انه درجة كما ينبغي ولعل وجه التماثل هذا قال
الشارح فمما يحل ان يكون وجهه انه لا حاجة في دفع الاعتراض المذكور
الى تلك المحو فان المراد من اللزوم في الشيء كونه ثابتا وحاصلا منه كما
هو مقتضى كونه في انه فرق بين اللازم والمقتضية الواحدة المتساوية لمقتضية
اخرى وقيل وجهه ان دفع الاعتراض المذكور لا يحتاج الى تلك المحو فان
التصور ههنا مستلزم للتصور والمقصود من التعريف استلزام
التصديق تصديقا آخر فيانه يجوز ان يستلزم التصديق تصديقا آخر
كلا يخفى وقيل وجهه انه لا يستلزم ان يكون الحدو دقربة بالنسبة الى
الحدو ولا لم يتوجه الاعتراض في التعريفات بالجمع والمنع تأمل **فوقه**
تفسير لقوله ما يكون آه ولما كان اللفظ في قوله ولا ذلك الملازم ان يكون
غير مجموع الملازم من حيث المجموع فشره بقوله لا يكون عينه ولا جنه
فيل المناسب ان يترك قوله ولا جنه اذا المتبادر من شئ آخر ان لا يكون
عينه فيحمل على هذا المتبادر فلا يرد الا انتقاض بالكل علم اصطلاح
الاصول نعم يقتضي التعريف في التكلف بان يقال المراد هو الذي
يلزم من العلم بوقوعه وشئ من اوصاف العلم بوقوع الشيء الآخر وشئ
من اوصافه **فوقه** لان اللازم قضية وفي الجواب هذا بناء على ان جزء الجزء

فان قلت قد استلزم التصديق تصديقا آخر كما في عكس انفسا
قلت العكس لا يلزم لها بان يتحقق لاجل اعتبار العلم بالاشكالات
التصديق تصديقا آخر اصلا اجزا ودونها على ما عليه

الاشكالات واللازم من الشيء في يخرج
الملازم بالنسبة الى اللازم

وجهه ان الحدو ولم يجعل قربة بل العلم فيمكن ان
يقال وجهه انه لا يلزم من كونه الحدو دقربة في موضع
نفي الاعتراض في التعريفات مطلقا السبب في عدم كونه

على كون هذا التكلف لا يدفع الاعتراض الذي ذكره الشارح
فيما بعد قوله واما ان حمل علم اصطلاح الاسول فلا يصح
على دليل اصلا كما قيل آه

جزء فلا يرد ان اللازم ليس جزءا للجزء المتقدمة اليه وقعت جزءا
 للجزء ووجهه بمعنى الشارحين جوابا على **قول** فلا يكون عينيا فلا يكون
 ذلك اللازم عين **القول** فان كان على وجه النظر والاكساب فلا يشبه
 في كون الكل دليلا بالنسبة الى الجزء والاى وان لم يكن على وجه النظر و
 الاكساب كما هو رأي لبعض فقيه الشبهة اى فنى قوله بلاكشبهات
 كذا قيل **قول** لان فيه ترتيبا قول بان يقال مثلا ان الكل الطبيعى موجود
 في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان وهذا الحيوان موجود في الخارج فيخرج
 ان الكل الطبيعى موجود في الخارج لان الكل لا يتحقق بدون الجزء **ورد الله**
 ليس وراء ذلك المجموع لان معناه مالا يكون عينه ولا جزءا كاسبق **قول**
 ونوقش فيه بان التصديق آه حامل المناقشة انه يخرج بقوله يلزم من العلم
 به لان معناه هو ما يكون الثاني حاصل اولنا شيئا من الاول وهما
 ليس كذلك لان التصديق بكل منهما حاصل قبل الترتيب ولا يتوقف على
 حصول الكل بل المراد بالاكساب المردم الا ان يقال ان مراد الشارع هو كل
 واحد من المقدمات باعتبار اجزاء من المؤلف ولا شك ان هذا الاعتبار
 ليس بحال قبل الترتيب واعلم انه يخرج به ايضا ما يلزم منه تصديق آخر
 بخصوصية المادة لا عن نفعه في المنبأ ومنه الملازم من الشيء الزوم
 من نفس ذلك الشيء كما في قولنا لا شيء من الاشياء يحكي وكل جحد يلزم
 منه لا شيء من الاشياء يحجاد كذا قيل **قول** كانه شعرا وانما قال كذلك لاحتمال
 ان يكون كلمة من ببيان تامل **قول** هو المعاد من غير اعتبار كونه محبدا عنه

في يصدق

هذا القول لا يرد ان اللازم ليس جزءا للجزء المتقدمة اليه وقعت جزءا للجزء ووجهه بمعنى الشارحين جوابا على قول فلا يكون عينيا فلا يكون ذلك اللازم عين القول فان كان على وجه النظر والاكساب فلا يشبه في كون الكل دليلا بالنسبة الى الجزء والاى وان لم يكن على وجه النظر والاكساب كما هو رأي لبعض فقيه الشبهة اى فنى قوله بلاكشبهات كذا قيل قول لان فيه ترتيبا قول بان يقال مثلا ان الكل الطبيعى موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان وهذا الحيوان موجود في الخارج فيخرج ان الكل الطبيعى موجود في الخارج لان الكل لا يتحقق بدون الجزء ورد الله ليس وراء ذلك المجموع لان معناه مالا يكون عينه ولا جزءا كاسبق قول ونوقش فيه بان التصديق آه حامل المناقشة انه يخرج بقوله يلزم من العلم به لان معناه هو ما يكون الثاني حاصل اولنا شيئا من الاول وهما ليس كذلك لان التصديق بكل منهما حاصل قبل الترتيب ولا يتوقف على حصول الكل بل المراد بالاكساب المردم الا ان يقال ان مراد الشارع هو كل واحد من المقدمات باعتبار اجزاء من المؤلف ولا شك ان هذا الاعتبار ليس بحال قبل الترتيب واعلم انه يخرج به ايضا ما يلزم منه تصديق آخر بخصوصية المادة لا عن نفعه في المنبأ ومنه الملازم من الشيء الزوم من نفس ذلك الشيء كما في قولنا لا شيء من الاشياء يحكي وكل جحد يلزم منه لا شيء من الاشياء يحجاد كذا قيل قول كانه شعرا وانما قال كذلك لاحتمال ان يكون كلمة من ببيان تامل قول هو المعاد من غير اعتبار كونه محبدا عنه

في يصدق هذا التعريف على الخوف بخلاف تعريف صاحب لمفرد فان تعريفه لا يصدق
 على الخوف فيلزم ان لا يكون الخوف شيئا فان المعنى الذي عبر عنه ببالخوف
 شيء من تلك الهيئة قطعا ولا يصدق التعريف المذكور عليه وما قيل ان معنى الخوف
 يمكن ان يعبر عنه بتألم لا يلزم ويجزم عليه شيء فليس شيء فان معنى الخوف غير مستقل
 وما هو معتبر بتألم لا يلزم مستقل قطعا فلا يكون جزءا عين **الآخر قول**
 سماع قيد الامكان فان هذا القيد لم يوجد في الكتب للغة ومنه جملتها
 المفرد كما ذكره **قول** وهو باطل اتفاقا اى اتفاقا مع تحقق النظر **قول** الاعمال
 سبيل التمثيل والافعال كشمسك الباري مثلا فان العلم به على سبيل الفرض
 والتمثيل بخلاف المعينات الممكنة فانه يمكن ان يعلم بها لا على سبيل التمثيل كما
 لا يخفى على المتأمل **قول** ومنه ههنا اى ومنه صدق تعريفه لدليل الذي اختاره
 المحقق ههنا علم الذي فيه المدلول عدمي يعلم وجه المدلول عن التعريف
 بهذا الوجه المذكور **قول** وجود المدلول الذي هو العلم **قول** لا العلم بوجوده
 لانه لا يلزم من حصول امر في العلم بذلك المدلول ولا يلزم من العلم بالمدلول
 واحد العلم بالانهاية له وهو محال واذا كان كذلك فلا يلزم من العلم بالمدلول
 العلم بوجوده الذي هو **قول** علم ان المدلول يجوز ان يكون نعمة لما قبله اى
 لا يصدق في التعريف علم ما فيه المدلول نفس الحقيقة بناء على ان المدلول هو
 وجوده اى عين ان يوفق لدليل ما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول
 لا هو اى لا نفس ذلك الشيء الذي يطلق عليه المدلول ويجوز ان يكون
 عللا وهاصله ان المدلول وجوده اى وجود الشيء يطلق عليه المدلول
 الذي هو

ويمكن ان يجاب عنه بان المدلول لا يمكن ان يكون عينيا فلا يكون ذلك اللازم عينيا **القول** فان كان على وجه النظر والاكساب فلا يشبه في كون الكل دليلا بالنسبة الى الجزء والاى وان لم يكن على وجه النظر والاكساب كما هو رأي لبعض فقيه الشبهة اى فنى قوله بلاكشبهات كذا قيل قول لان فيه ترتيبا قول بان يقال مثلا ان الكل الطبيعى موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان وهذا الحيوان موجود في الخارج فيخرج ان الكل الطبيعى موجود في الخارج لان الكل لا يتحقق بدون الجزء ورد الله ليس وراء ذلك المجموع لان معناه مالا يكون عينه ولا جزءا كاسبق قول ونوقش فيه بان التصديق آه حامل المناقشة انه يخرج بقوله يلزم من العلم به لان معناه هو ما يكون الثاني حاصل اولنا شيئا من الاول وهما ليس كذلك لان التصديق بكل منهما حاصل قبل الترتيب ولا يتوقف على حصول الكل بل المراد بالاكساب المردم الا ان يقال ان مراد الشارع هو كل واحد من المقدمات باعتبار اجزاء من المؤلف ولا شك ان هذا الاعتبار ليس بحال قبل الترتيب واعلم انه يخرج به ايضا ما يلزم منه تصديق آخر بخصوصية المادة لا عن نفعه في المنبأ ومنه الملازم من الشيء الزوم من نفس ذلك الشيء كما في قولنا لا شيء من الاشياء يحكي وكل جحد يلزم منه لا شيء من الاشياء يحجاد كذا قيل قول كانه شعرا وانما قال كذلك لاحتمال ان يكون كلمة من ببيان تامل قول هو المعاد من غير اعتبار كونه محبدا عنه

هذا القول لا يرد ان اللازم ليس جزءا للجزء المتقدمة اليه وقعت جزءا للجزء ووجهه بمعنى الشارحين جوابا على قول فلا يكون عينيا فلا يكون ذلك اللازم عينيا **القول** فان كان على وجه النظر والاكساب فلا يشبه في كون الكل دليلا بالنسبة الى الجزء والاى وان لم يكن على وجه النظر والاكساب كما هو رأي لبعض فقيه الشبهة اى فنى قوله بلاكشبهات كذا قيل قول لان فيه ترتيبا قول بان يقال مثلا ان الكل الطبيعى موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان وهذا الحيوان موجود في الخارج فيخرج ان الكل الطبيعى موجود في الخارج لان الكل لا يتحقق بدون الجزء ورد الله ليس وراء ذلك المجموع لان معناه مالا يكون عينه ولا جزءا كاسبق قول ونوقش فيه بان التصديق آه حامل المناقشة انه يخرج بقوله يلزم من العلم به لان معناه هو ما يكون الثاني حاصل اولنا شيئا من الاول وهما ليس كذلك لان التصديق بكل منهما حاصل قبل الترتيب ولا يتوقف على حصول الكل بل المراد بالاكساب المردم الا ان يقال ان مراد الشارع هو كل واحد من المقدمات باعتبار اجزاء من المؤلف ولا شك ان هذا الاعتبار ليس بحال قبل الترتيب واعلم انه يخرج به ايضا ما يلزم منه تصديق آخر بخصوصية المادة لا عن نفعه في المنبأ ومنه الملازم من الشيء الزوم من نفس ذلك الشيء كما في قولنا لا شيء من الاشياء يحكي وكل جحد يلزم منه لا شيء من الاشياء يحجاد كذا قيل قول كانه شعرا وانما قال كذلك لاحتمال ان يكون كلمة من ببيان تامل قول هو المعاد من غير اعتبار كونه محبدا عنه

لا نفس كذا الشيء فتولد بوجود المدلول لا عن الخارج فالأول يقال
 بوجود الشيء ويمكن ان يقال ان اضافة الوجود الى المدلول ببيان **قوله** ومن
 هذا يظهر ان اطلاقه تعالى الشيء علم المدوم الكائن في علم القديم في
 هذه الآية الكريمة ظهر فائدة قوله او في العلم لان اطلاق الذهن علم الله
 كما غير جائز فلو لم يكن قوله او في العلم يلزم ان لا يطلق الشيء في هذه الآية
 علم المدوم الكائن في علم القديم **قوله** مع ان العبارة لا تساعد لان المتبادر
 من قوله عند تحقق الآخر لزوم بلا توقف علم الشيء فليس فيه بيان
 لعدم كونه مع التوقف او مع الاطلاق تأمل **قوله** لا يجذب به نقعا اذ
 علم الاول يحمل التعريف على مصطلح الاصوليين وعلى الثاني يحمل على
 مصطلح اهل المنطق فلا اشكال فيما ذكره فتأمل كذا نقل عنه **قوله**
 ولا يمنع ذلك اي معنى لزوم الغير البتة الذي فيه بقوله ما يحتاج
 لان اللازم بينهما هو العلم بالمدلول وهو غير متحقق في الاشكال الغير
 البتة الانتاج والحال ان في الشكل الاول ملازمة بين علم المقدمات
 وبين علم النتيجة وكذا بين معلومها علم اولم يعلم بخلاف الاشكال الباقية
 فان الملازمة فيها في معلومها ناد وز علمها فلا يصدق التعريف
 عليها فلا فائدة في تعميم لزوم من البتة وغير البتة ليشمل الجميع
 واجبة بان الاشكال الباقية ليست بدلائل مطلقا بل انما هي دلائل
 بالنسبة الى علم استلزامها للمعطى ما تقر في النفي والضروري
 من التفات بين الناس فان كثيرا ما يكون العلم النظري بالنسبة

او يقال ان اضافة الوجود الى المدلول قبل اضافة الصف
 الى الموضوع على قولهم العلم هو حصول الصورة
 وادبه الصورة الى صفة فتأمل كذا في قوله

يمكن ان يكون إشارة الى سؤال وجوب اما السؤال فيقال
 لا نعم ان الاطلاق ليس بمحدد لانه متبادر اما الجواب بان يقال
 المتبادر بين اوله والآخر لانه يمكن ان يكون اطلاقا في الذي
 لا محذور في افعه ولما اذا كان على سبيل جمع بين المدوم والذكر
 نظر الى احد شقين يحتاج الذين يعلمهم

واجبة ايضا بانها دلائل باعتبار اشتمالها على
 اشكال الاول كما علم في هذا الباب

المراد من الاول لزوم
 مع التوقف وبيان
 لزوم المنطق

الشخص

الى شخص ضروريا وبالعقيل الى الآخر **قوله** فتأمل مجتمعا ان يكون
 التأمل ان البتة ما لا يكون العلم بالنتيجة بلا حطة الوسطة وغير البتة
 ما يكون العلم بها بلا حطة الوسطة وذلك لا ينافي كونه تبيناً بعد كونه
 الوسط ملحوظاً فيلزم ان يكون جزء الدليل دليلاً بغيره انه لا يرد عليه
 المحذور الا انه يلزم ان يكون جزء الدليل دليلاً **قوله** وخطا مقيداً بغيره
 المراد من الدليل مطلق الدخول في الدليل المقيد بكونه اعم من ان يكون كافيا
 او يحتاج الى وسط **قوله** فجاء الدليل ليس كدليل بغيره ان علم الدليل اما في
 في حصول المدلول او يحتاج في حصول المدلول الى وسطه وفي الدليل
 ليس كذلك لانه ليس كاف وهو ظاهر ولا يحتاج في كونه دخلا الى وسط
 لا يقال ان جزء الدليل اذا كان نظريا يحتاج الى وسط لانا نقول
 ان الوسط فيه لشبهة نفس لا لشبهة دخله والكلام في هذا لا ذلك
قوله ان يمنع اي يمنع انكسار تحقق العلم بالمدلول يدرك قوله ان لا يشك
 تحقق العلم **قوله** واشتمالها بديوام آه وقيد العلم مستفاد من قوله
 ان راجح اصلا **قوله** كالاتناع هذا تأكيد لقوله ايضا كما يقال ايضا
 كذلك **قوله** وجه الظهور اي وجه ظهور العلم بالمدلول من جهة التعريف الذي
 يستفاد من صفة التفصيل **قوله** لانه فاع بما هو المراد بما هو محل العلم على
 الثاني والثالث تأمل **قوله** مع لزوم الدور والظلال معرفة الدليل يتوقف
 على معرفة المدلول ومعرفة المدلول يتوقف على معرفة الدليل والمدلول
 هو الذي يلزم من العلم بالدليل العلم به **قوله** وان امكن دفعه بوجهين قبل

2
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50

على عدم صدق التعريف لاعد الاشكال البتة الانتاج
 اصلا على اصطلاح المقول ومن عدم صدق تعريف
 وفي بعض النسخ وقع مقيد وفي بعضها مقيد مستحب

وجه التأمل إشارة الى الارشاد والواقعة على
 ان في الثالث كما عرفت سائجا فذكر

ان المراد بالمدلول هنا القوي لا الاصطلاحي والموقوف على الدليل الاول
 الاصطلاحي القوي فلا دور والثاني ان هذا التعريف بالنسبة الى تعريف
 شيئا يستلزم دليلا وشيئا يستلزم مدلولاً ولكن لا يعرف ان ايهما يستلزم دليلا
 وايهما يستلزم مدلولاً فبين ان الدليل هو الذي يكون العلم به ملازماً للعلم
 بالآخر قيل فيه نظر لان تعريف شيء لا يكون بالنسبة الى شيء من شئ
 بل ينبغي ان يكون تعريفاً لشيء تعريفياً بالنسبة الى كل الاشخاص وجوابه
 ان الشيء قد يكون غنياً عن التعريف عند شخص ومن شخص آخر فلا يكون تعريف
 الشيء بالنسبة الى جميع الاشخاص **قول** وعدول المس عطف على قوله انه غير
 محتاج اليه **قول** فلا يجوز اذا قلنا آه لان معرفة المقرف يلزم ان يكون
 سابقاً على معرفة المقرف وفي شرح المقاصد المراد بوجود المدلول تحقق
 النسبة ايجاباً او سلباً من غير اعتبار وصف المدلولية وحق لا يخرج من
 الاستدلال بنفي الحيوة على نفي العلم ولا يلزم الدور بناء على تضاد
 الدليل والمدلول **قول** علم ما تعرفه من حكمه على الشيء الذي هو متعلق العلم
 في تعريف الدليل بقوله وهو المدلول وعلم ما تعرفه فيما بينهم **قول** واجيب
 بان دليل ولائم آه وحاصله ان لا لائم ان الامارة لو كانت دليلاً يلزم
 من العلم بها العلم بالمدلول لا الظن وانما يلزم هذا لو كانت الامارة
 دليلاً قطعياً واما اذا كانت دليلاً ظنياً فلما **قول** الى مقتضى تعريف
 الدليل آه وهو ان يكون الدليل عبارة عما يلزم من البقيتين **قول** آخر كما
 الشارح وهذا اشبه اليق بهذا المقام لان استعمال الظن آه **قول**

وهذا هو المتعلق نظر الى ما نحن فيه

واما اطلاق الدليل آه كانه قيل لا يجوز ان يطلق الدليل على الامارة بمعنى آخر
 غير المعنى المذكور فاجاب عنه بقوله واطلاق آه قيل ان هذا الجواب ليس بابعد
 من حمل المدلول على المعنى القوي ومن كونه مدلولاً باعتبار كونه نتيجة الدليل
 لا نتيجة الامارة **قول** بمقول عند اعين هذا المقام لان الظاهر ان المراد من
 الدليل هو الدليل المقرف ولا دليل في هذا الكتاب غير هذا فحمل على غير المذكور
 بعيد لا يناسب المقام **قول** لكنه تكلف قيل هذا الجواب مع كونه تكلفاً بالشرح
 اذا كان لكل مدلول الامارة دليل آخر يدل على مدلول تلك الامارة بعينه
 وهو غير ظاهر بل غير مطابق للواقع في لا يكون تعريفاً لامارة جامعا لافراد
 اخيراً والشق الاول والتعريف المذكور للدليل البتة لا يطلق الدليل فالمدلول
 المذكور في تعريف الامارة يكون بالنظر الى الدليل المطلق **قول** علم العلم آه الذي
 هو مطلق الدليل وفي الحاشية الذي هو الامارة **قول** يدخل فيه الامارة المظنونة
 آه لان كل مادة يلزم من الظن بها الظن بشيء آخر اما ان يلزم من العلم بها
 الظن بذلك الشيء الآخر او يلزم من العلم بها العلم بشيء آخر فان كان الاول
 فهو الامارة ويصدق التعريف عليه وان كان الثاني فليس بامارة
 بل من افراد الدليل القطعي ولا يضر عدم صدق التعريف عليه **قول** اذا لا شك
 انه يلزم من الظن آه وحاصله ان الامارة لو عرفت بما يلزم من الظن بها
 الظن بوجود المدلول يصدق علم الدليل المطلق لان كل مادة يلزم من العلم
 بها العلم بوجود المدلول يصدق عليه انه يلزم من الظن بها الظن بوجوده
 فلا يكون ما صدق عليه دليل متميز عما صدق عليه الامارة بالذات بل بالاعتبار

وهو من قوله او علم تقدير دليل آخر

المظنونة والمقطوعة في الامارة بالنسبة يعني ان يلزم من العلم بالدليل الظن بوجود المدلول في الامارة مطلقاً وان يلزم من الظن به الظن بوجود المدلول فهي امارة مطلقاً

والحيثية وذلك ليس بمعتد به بخلاف ما لو عرفت بما يلزم من العلم بها الظن
 بوجوده فانه يصدق علم الامارة بشيها ولا يصدق علم الدليل القطعي
 لان كل مادة يلزم من العلم بها العلم بوجود المدلول لا يلزم من العلم بها الظن بوجوده
 كما لا يخفى على المتأمل **قوله** اذ ربما لا يقوم الظن آه يعني ان العلم لكونه اقوى
 من الظن يجوز ان يكون مادة يلزم من العلم بها العلم بها الظن بشي آه ولا يلزم من
 الظن بها الظن آه فلا يكون التعريف جامعا كما لا يخفى **قوله** في جعلها في اق
 التصديق الجار والمجرور متعلق بقوله تبع الامام ويحتمل ان يتعلق بقوله وفي
 تابعه **قوله** لكنه غير صادق اي كفى هذا القول غير صادق لانه لا بد في
 التصديق من بيان الحكم **قوله** هذا يصح علم مذهب من يقول آه يعني ان فرقة من
 المحققين قالوا بارتسام الصورة والوجود الذهني للمعلوم ولم يقولوا بكون
 العلم من مقولة الانسافة وقرنة في المتكلمين انكروا المستور والوجود الذهني
 وذهبوا الى ان العلم من مقولة الانسافة يعني ان العلم نسبة مخصوصة بها
 يكون العالم عالما والمعلوم معلوما ولا شك ان تلك النسبة مخصوصة بين
 العالم والمعلوم ليست بوجود ذهني للمعلوم كذا في موضع كاشفة المطالع
قوله يناقش فيه آه كماله ان العدم المطلق بالمعنى المذكور يقتضي للوجود كماله
 والوجود في جملة اعم منه فيكون نقضنا له ايضا لا استلزام تحقق لاقتضى
 لتحقيق الاعم والجواب انه لا يلزم من تحقق الاعم في الاخرى كمن يقتضي الاخرى
 نقضنا للاعم لجواز ان يكون ذلك التعقيب نقضنا للاخرى باعتبار جزئه
 الآخر كالاتا والفرد مثلا فان احدهما يقتضي لآخره انه ليس بتعقب

والوجود في الذهن موجود في الخارج لان الذهن في
 الموجودات الخارجية وكل ما يكون موجودا في الموجود في
 الخارج يكون موجودا في الخارج فعلم هذا لا يقتضي للوجود
 في الخارج في خارجي بان يتحقق الوجود في الحقيقة وجودا في
 الخارج في صورة ما بل كل وجود في الحقيقة وجودا في
 اقاما هيئات كالانسان والشجر والنجمة توجد في
 في النفس والاولى في الوجود المعنى والثاني في الوجود
 وكان كل منهما وجودا عينيا شتر كانه العين لوجوده
 اعلم ان ما ذهب اليه المتكلمين المتكبرين للوجود والذهني للمعلوم
 العلم خاصا بخصوصية بين العالم والمعلوم بل المستلزم
 بالتعلق ويعتبر في خصوصية بين العالم والمعلوم بل المستلزم
 بالوجود والذهني من العالم وغيره فاختلوا اختلافا شديدا
 من ان العلم ليس ما قبل حصول الصورة وقول الذين لم يها
 وانما قالوا ان العلم من مقولة الانسافة يعني ان العلم نسبة مخصوصة بين
 من المبدأ والنهاية وانما هو العلم من مقولة الانسافة وانما انفسه هو
 قدس بعضهم الى ان العلم من مقولة الانسافة وانما انفسه هو
 ونعتهم الى ان العلم من مقولة الانسافة وانما انفسه هو
 انفسه من هذا المذهب هو الاول وكذا قال المحقق
 في كاشفة المطالع انه هو المذهب المنصور بمرجه

لحيوان

لحيوان كما لا يخفى والظهور بهذا الجواب لم يتغير بل اكتفى بالامر بالتأمل في
قوله هذا اشارة آه في هذا نوعا بهما **قوله** كما مر في تعقيب الدليل حيث
 قال ان لازم من العلم بالدليل في المدلول العدمي وجوده الذهني **قوله** كما اشارة
 منه آه وايضا اشارة منه الى ان الدليل والعلم يطلق علم المعنى ان من الامارة
 والظن لا علم القطعي قط كما يتوهم من جعلها متابلا للامارة والظن **قوله**
 كما قالوا اي كما قالوا بوردوه على هذا التعريف الدليل المذكور **قوله** بناء على الجواب
 الذهني للشيء علم نقل عنه في بحث وهو ان يقال لان العلم ان الوجود الذهني للشيء
 مطلقا على بل العلم بولوجود الذهني علم وجه الملاحظة **قوله** فاعلم هذا اي علم تقدير ان
 الوجود الذهني للشيء علم يلزم ان يكون يلزم من العلم به العلم بول المدلول امانة لانه
 يصدق عليه ان يلزم من العلم به العلم بول المدلول واعلم ان هذا بناء على قول
 من يجوز كون العلم بالعلم نظريا **قوله** وليس الا كذلك اي ليس بامارة بالنسبة للمدلول
 الذي ان ذلك العلم وجوده لان في الامارة يلزم ان يكون المدلول مطلقا وهذا
 المدلول ليس مطلقا بل معلوم **قوله** اي لا يقر الى القواب قيل ان المدلول قد
 يكون متمتع الوقوع كعدم الباري تعالى فاما بتناوله التعريف مطلقا وليس سلمنا
 انه ليس ببارد كمن يرد عليه لا اعتراض بقوله نعم في ههنا ولا يرد هذا علم
 الجواب الاول فيكون الجوابان متساويين في الورد فاما وجه اليك بالافرية
 في احدهما وذا الاخر **قوله** وليس للثواب كما سيجي حيث قال نعم في ههنا
 شئ **قوله** لا لانه اصوب كما سيجي اي لانه يعني للاصوب كما سيجي كمن
 الاقرب يعني للاصوب في ثبوت احوال تعريف النقض **قوله** وابعده آه لان في

بعض جبينه
 بغير ان العلم

ومع ذلك الثاني لان الاول بناء على ما بيننا وبيننا من الاول
 ما بيننا وبيننا من الاول بناء على ما بيننا وبيننا من الاول
 تعريف الدليل المذكور بخلاف الثاني فانه لا يوجب الدليل كمن يرد
 بغيره في ههنا في تعريفه بغيره في ههنا في تعريفه بغيره في ههنا
 بالتمسك وانه اعلم بالصواب استعملوه
 وجه التمسك ان يلزم من التساوي في الورد
 عدم افرجة هذا الجواب لجواز ان يكون
 الوارد على الاول اقوى من الثاني وهذا
 كما في الاقرب فاجب في كماله تعالى

الاول بتركيب علم ظاهري الظاهر في الوجود فقط وفي الثاني بتركيبه في وجوده
 ايضا **قوله** المراد منه اما الدليل آيه قبله في الخارج انه لما اخذ العلم في التعريف قال
 يلزم من العلم به والعلم به عندهم لا يستلزم الظن اصلا بل يستلزم العلم فقط لانه
 يصدق التعريف على مذهبهم فقط الا عراض بانه لا يخفى ان يكون له ملاك الدليل
 ههنا اما الدليل القطعي والاعم فليس الكلام فيها واما الدليل الظني الذي هو الامارة

على لفظ العلم علم هذا التعريف من الظن ولا يخفى
 انه لا يلزم من الظن شيء آخر العلم به او صلاح
 على هذا الكلام في ان يلزم من العلم بطريق اليقين
 لان طريق الظن العلم اليقيني بالمدنور وفاد
 لا يحتاج الى البيان ثم

فقوله انما يؤدي آه وقوله لا يستقيم **قوله** وانما يؤدي آه هم هذا المنع انما يرد
 على قوله يؤدي لا على كونه **قوله** علم ان قولنا انما يؤدي آه هم فان ذلك المنع
 وارد على كونه لا يخفى على المتأمل **قوله** دليل يؤدي الى الظن عندهم ايضا اي كما
 ان المركب في المقدمات اليقينية دليل يؤدي الى اليقين **قوله** ولا يصدق التعريف
 عليه تلك الحقيقة قيل وايضا ان الامارة التي يلزم من العلم بها الخيم بوجود المدلول
 والامارة التي يلزم من الخيم بها الخيم بوجود المدلول والظن بوجوده عليها

والصدق في اذ كان مع كونه نقضه يستلزم
 جزاء واعتقادا والجزء ان لم يكن مطابقا لواقع
 جهلا مركبا وان كان ثابتا اي بمنع الزوال والاشك
 يستلزم يقينا شدة تجرد

المفارقة تلك الحقيقة ولا يصدق عليها انها يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول
 تامل في هذا المقام **قوله** ولعل قوله فليتأمل اشارة الى ذلك وقيل يمكن ان يكون
 وجه التأمل انه يمكن ان يحمل العلم على العلم التام للظن لا على معنى اليقين
 ويحتمل ان يكون وجه التأمل اشارة الى الجواب بان هذا التعريف لا يصدق
 الامارة بل الامارة المتصورة المشهورة فيما بين القوم وهي يلزم من العلم
 الظن بوجود المدلول كما ان تعريف الدليل ليس بطلق الدليل بل الدليل المتصور
 فيما بينهم وهو ليس **قال الشارع** وما يتوقف عليه وجود الشيء
 في الخارج والوجود اعم من ان يكون في ذاته الوجود الخارجي وغيره فلا يرد

وجه التأمل انه يمكن الجواب بتعريف العلم بكونه
 يلزم وتبين الظن بان يقال المراد من الظن ما يتبادر
 اليقين فيتناول الخيم

ما يتوهم

ما يتوهم من ان الصلوة غير موجودة في الخارج لان اجزائها معدة لا يجتمع
 في الوجود الخارجي فلا يستقيم مثلا لما نحن فيه بعدده علم ان المناقشة
 في المثال ليس من ادب المحققين **قوله** ويدفع بان عدمه لا علة له لانهم لا
 ان عدمه في محض لا يؤثر في غيره ولا يتأثر عن غيره وعلة عدم العلة
 لعدم المعلوم باعتبار العقل باعتبار الخارج والايان في التسلسل في العلل
 الموجودة المرتبة لان انتفاع الشيء بكونه لا انتفاء علة وانتفاء علة
 يكون ايضا لا انتفاء علة وانتفاء علة العلية يكون ايضا لا انتفاء علة
 وهم جاز الى غير النهاية فيلزم للعلل والمعلولات مرتبة الى غير النهاية
قوله او بان الكلام آه يعني ذلك سألنا ان لعدم علة ولكن الكلام
 ليس في مطلق العلة بل في علة الوجود فلا يضر خروج علة القدم **قوله**

من قبيل صفة جرت على غير من هي لانه في الحقيقة صفة للموقوف عليه لكن
 اجري على الشيء **قوله** يخبر تصورهما عن المقام لان التصور ليس في الامور
 الموجودة في الخارج والمواد في الخارج ما هو مقابل للذهن كما هو المنبأ
 فلا يرد ما يتوهم من ان التصور من الكيفيات النفسانية وهي موجودة
 في الخارج لان كونها موجودة في الخارج باعتبار ان الذهن موجود
 في الخارج وما هو موضوع في الخارج موجود فيه كما هو الظاهر في **قوله**
 العبارة لان المنبأ من العلة المذكورة في قوله كل ما يتوقف عليه وجود

الشيء فهو ليس علة بناء على حديث اعادة الشيء معرفة تأمل **قوله** انه
 يتناول التامة ايضا اي كما يصدق علم المفرد ويصدق ايضا على المركب

ما يتوهم لان قضية **قوله**
 يصدق على الملة ايضا

لعل وجه التأمل بان اعادة الشيء معرفة الخلقية كالمادة
 العلم الاول ان لم يكن فريضة صادرة عن المانع الاول
 فلا يصدق المعرفة المانع الاول لعل القوية هو عدم تناقض
 الاقسام العلة التامة على ان حديث اعادة المعرفة هو في
 ما ينبغي ان لو كان المقصود بالذكور عين الذكور كما في
 الفيل السابق الموضع فما عدل في الفيل الذي هو مقتضى النظام
 الى الظاهر علم في حقيقة ليس هو الذكور كما في الفيل الذي هو مقتضى النظام
 فانه كما ترى في هذا الحاشية في بحث الهداية اس لم يزل

المدينة

وَجِبَ الْعَمَلُ لَهُ بِمَا أَنْتَ بِنَا لِي فِيهِ
كَلَامُ السَّابِقِ عَلَيْهِ التَّحْقِيقُ
فَلَا يَغْنِ الْكَافَّةُ
الشَّهَادَةُ
تَعْمُ

كتاب المختار في الحشيش النظار
في بعض مواضع قواعد

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

على أن المستلزم للسبب الخالق الذي الحقيقي المبدئي
هو النوع الخاص الذي هو الصورة السببية
المقصود المديدة الحقيقية الحاصلة في المدة بالانوع
الخاص لا بالجزء الذي هو الصورة السببية الذي المقصود
الحقيقية التشبيهية الحاصلة في الشعب على ما

لأن الفقه هو الشريعة في المذنبه هو المذنبه المذنبه
لأن المذنبه المذنبه بالفقه المذنبه

وَيَجْمَعُونَ بَيْنَ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْأَهْلِ الْأَخْرَجَ مِنْ دُونِهِمْ قُرْبَىٰ

لان استخواني تقدم اليك علم انفس مع امورا و استخواني
عاجلهم ولا اطلب في الاستخواني ولا اعود فلا يفيتم في
الاستخواني
الاول

الانكاز

الانسان

هذا بناء على ان المراد بالعدم في قول الشارع لان عدم لا تأثر له بالعدم الذي هو العلة القائمة للعدم لا تأثر له به ويمكن ان يقال
انه لا يكون مستلزما ليا بان يكون مستلزما ليدرك بالعدم الذي في قول الشارع لان عدم مطلق لعدم ويكون مستلزما لان عدم لا تأثر له
فيه يكون علة لشيء ولا تأثر فيه حتى يكون شيء علة له فعمل هذا يعلم ان عدم لا يكون علة لشيء ولا مفعولا لشيء سواء كان ذلك الشيء وجوديا او
عدميا فبذلك ان عدم لا يكون له علة سواء كانت تلك العلة وجودية او عدمية والمراد بهذا ولذا قال لا تأثر له ولا اثر فيه ولعل وجه التامل بهذا

قوله والدليل على ذلك انه يمكن ان يقال وان اندفع بهذا الجواب كقول العلة
القائمة متأخرة عن المعلول لكن لا يثبت نفعها بالذات على المعلول فلا يكون
الاشكال مدفوعا بالكلية ولعل امره للتدبر لهذا ويجعل ان يكون لا ذكرنا
من السؤال والجواب **قوله** اعلى لقائمة لان الكلام فيها اعلم ان ظهور عدم
العدم في مبنى على المعنى المشهور للوجود واما على المعنى الذي ذكره
الشارح سابقا فلا خفاء في صدق **قوله** وقبل لا ضرر في ذلك انه اجيب
عنه بان في قال ان عدم العلة علة كيف يسلم ان العلة يجب ان يكون
مؤثرة بل العلة عند اعتمده في ذلك ومن غير **قوله** ولا تأثر فيه ذكره لظهور
لان العلة في حيث هي علة لا يكون مؤثرة اصلا تأمل **قوله** بل عدم كاشف
ويمكن المناقشة بانه اذا كان كاشفا يكون مؤثرا في الكشف **قوله** بل عدم كاشف
كاشف في وجود فضاء او وجود الفضاء والمسافة وان كان متحققا
قبل عدم المذكور لكن من حيث يمكن النفوذ والتحريك بالنقل ليس بمحقق
والمراد بهذا **قوله** لفظ التمام يشترط فيه لفظ جملة اظهر في الشيء الذي
هو ذات اجزاء واما التمام فليس يظهر فيه بل المفهوم منه اعلم انه ان يكون
ذات اجزاء او غيره قيل يفهم من كلام الشارع ان عدم توجه النقص
المذكور موقوف على ان يجعل قوله بمعنى انه لا يكون له من تمام التعريف لكنه
قد ستره قد فسره التعريف المذكور في بعض مصنفاته بهذا التعريف في هذا
النقص المذكور فلا حاجة الى جعله من تمام التعريف لعدم وروده فلا
ينبغي ان يتوهم ان مبني الامر على وضع التمام موقوف على جملة فانه

اي في صدق جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء على علة
العدم لان الوجود بالمعنى السابق ثبت له بالارباب
على ان التأمل ان المراد سواء
كان في حيث عليه
او غير عليه
بذلك
وعلى وجه التأمل ان الكشف عبارة عن عدم كاشف
والعدم لا يقبل التام فالكشف لا يكون مؤثرا
في الكشف

وهو الوجود الخارجي
وهو ان عدم وجوده
في الكاشف لم يكن وجودا
في الكاشف والمبني
الانعدام في العلم المذكور
والا لكان في العلم كاشفا
لذلك في العلم كاشفا

لحي

ليس بينهما فرقا من جهة المعنى اصلا الى هذا كلامه ولا ينبغي ما فيه من التكلف والتعقيد
قوله فانما وجدنا مكانا طلبنا علة ولا شك ان مع ذلك لا يعتبر مكانا مع العمل
مرة اخرى ووجه هذا بان كلامه في الشيء القوي والمادي مع انه جازم المعلول
جزء من العلة القائمة فهو كان الامكان جزء من العلة القائمة مع كونه منفعة
للمعلول ومعتبر فيه لم يلزم محذور علم ان الامكان وان لم يكن معتبرا في
جانب العلة لكن اليجاد والوجود معتبران في جانبها فيكون العلة القائمة
مركبة ولا يكون بسيطة اصلا ويجعل ان يكون المناقشة المنسوبة الى التام
قوله ويجعل ان يكون مصدر علة بمعنى يكون مصدر علة في علة الشيء
وجه المناسبة بين هذا المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي هو انه كما يحصل
به اصلاح العلم لمن له حاجة اليه ولا يقدرك وهو البصير كذلك يحصل به
اصلاح المعلول للتمتع به في غير القادر له واما المناسبة بين المعنى اللغوي
في الشرع وبين المعنى الاصطلاحي فهو انه كما يحصل به الاطمئنان في الشيء
يحصل ايضا عن تبين علة الشيء **قوله** كالثاني اه يعني ان الثاني بشاركا لاول
والثالث في محذورهما **قوله** كالثالث لان العلة بمعنى الاعم عبارة عما يتوقف
عليه وجود الشيء والعلم بمثل هذا الشيء لا يستلزم العلم بالشيء الموقوف
عليه اعلم منه والعلم بالعلم لا يستلزم العلم بالما هو كذا قيل **قوله** اذا الاعتراض
ايضا كذلك لان حاصل الاعتراض ان غير التام لا يستلزم العلم والتمام يستلزم
العلم لكن العلم لا يدل على الخاسر فحمل كلام السائل فبينة لا يخفى عن شائبة
حرارة بخلاف ما ذهب اليه المحقق لانه جعل القويته جزء التعريف ولما كانت

واما قال كذا كانه غير متضمن للتكامل بل هو المتكامل وغيره فكذا
قد علم الامر ان الذي يتوقف عليه علة الشيء في العلم كاشفا
علة في علة علة لم يتوقف على علة المطلق استعمل في
وهو التام نسبة بالنظر الى ما يحصل في المعنى اللغوي
من الذي يشترط في العلم كاشفا في العلم كاشفا
واما وجه المناسبة بالنظر الى المعنى اللغوي عند فلا ينبغي شئ

لجواز ان يكون ذلك الموقوف

لأنه لا يمكن أن يكون العلم كمالاً لا يخفى على المتأمل قال لا يخفى عن شائبة حارزة ولم يخبر
بأنفس الحارزة تأمل قولنا في العرف لا يخفى عن عرف ربابك لنا نظرية **قوله** عند وجود
ما منع فيه بقوله وكذا الثاني **قوله** مستنداً بأنهم هذا السند للتعين المذكورين
لأنهم لا ينفصلون عن كونهم **قوله** والدفع بأن الفعل لا يجوز له لأن الفعلية
قد يكون عامة وقد يكون خاصة فلا يستلزم العلم مطلقاً كما قيل وقوله بعزل
وجهه أنه يمكن بعد استقانة المعنى وايضاً أنه كلام عام السندوت ووجه
للمنع ليس بثابت فافهم **قوله** وأما وصفه أنه قيل فعل هذا يلزم فاجاب عنه
بقوله وأما وصفه **قوله** لكن بطريق عموم المجاز وأن يكون للفظ واحد مستقلاً
حقيقياً أو واحداً حقيقياً والآخر مجازي ويكون كل واحد منهما مراداً به واحد
أعم منهما مجازاً للثلاث يلزم استعمال المشترك على رأي الجميع بين الحقيقة
والمجاز على رأي آخر ويمكن أن يناقش بأنه يلزم استعمال المجاز في التعريف فأنزل
قوله وأما وجه الظهور في التوجيه الثاني ما أشار إليه بقوله أنه لا علم منه
جواز إطلاق التعليل في عرفهم على كل ما يستدل به على ثبوت سواء كان
لمبدأ أو انبياً وقد يقال إن وجه الظهور في عرفهم من قوله وقد يخفى أنه يدل
على قوة هذا الإطلاق وعدم شريطة وأما وجه الظهور في التوجيه الأول
فهو أن إطلاق العلة على الحكم بطريق عموم المجاز بعيد غير ظاهر تأمل **قوله**
الشارح وقد يكون كذلك بواسطة مع ذلك أي مع كونها واسطة في حصول
التصديق علة لتحقيق النسبة في الواقع هي مبدأ للحد لا واسطة كمتحقق
الاختلاف مثلاً في صورة المذكورة وما يكون واسطة في حصول التصديق

لأنه لا يمكن أن يكون العلم كمالاً لا يخفى على المتأمل قال لا يخفى عن شائبة حارزة ولم يخبر
بأنفس الحارزة تأمل قولنا في العرف لا يخفى عن عرف ربابك لنا نظرية **قوله** عند وجود
ما منع فيه بقوله وكذا الثاني **قوله** مستنداً بأنهم هذا السند للتعين المذكورين
لأنهم لا ينفصلون عن كونهم **قوله** والدفع بأن الفعل لا يجوز له لأن الفعلية
قد يكون عامة وقد يكون خاصة فلا يستلزم العلم مطلقاً كما قيل وقوله بعزل
وجهه أنه يمكن بعد استقانة المعنى وايضاً أنه كلام عام السندوت ووجه
للمنع ليس بثابت فافهم **قوله** وأما وصفه أنه قيل فعل هذا يلزم فاجاب عنه
بقوله وأما وصفه **قوله** لكن بطريق عموم المجاز وأن يكون للفظ واحد مستقلاً
حقيقياً أو واحداً حقيقياً والآخر مجازي ويكون كل واحد منهما مراداً به واحد
أعم منهما مجازاً للثلاث يلزم استعمال المشترك على رأي الجميع بين الحقيقة
والمجاز على رأي آخر ويمكن أن يناقش بأنه يلزم استعمال المجاز في التعريف فأنزل
قوله وأما وجه الظهور في التوجيه الثاني ما أشار إليه بقوله أنه لا علم منه
جواز إطلاق التعليل في عرفهم على كل ما يستدل به على ثبوت سواء كان
لمبدأ أو انبياً وقد يقال إن وجه الظهور في عرفهم من قوله وقد يخفى أنه يدل
على قوة هذا الإطلاق وعدم شريطة وأما وجه الظهور في التوجيه الأول
فهو أن إطلاق العلة على الحكم بطريق عموم المجاز بعيد غير ظاهر تأمل **قوله**
الشارح وقد يكون كذلك بواسطة مع ذلك أي مع كونها واسطة في حصول
التصديق علة لتحقيق النسبة في الواقع هي مبدأ للحد لا واسطة كمتحقق
الاختلاف مثلاً في صورة المذكورة وما يكون واسطة في حصول التصديق

لأنه لا يمكن أن يكون العلم كمالاً لا يخفى على المتأمل قال لا يخفى عن شائبة حارزة ولم يخبر
بأنفس الحارزة تأمل قولنا في العرف لا يخفى عن عرف ربابك لنا نظرية **قوله** عند وجود
ما منع فيه بقوله وكذا الثاني **قوله** مستنداً بأنهم هذا السند للتعين المذكورين
لأنهم لا ينفصلون عن كونهم **قوله** والدفع بأن الفعل لا يجوز له لأن الفعلية
قد يكون عامة وقد يكون خاصة فلا يستلزم العلم مطلقاً كما قيل وقوله بعزل
وجهه أنه يمكن بعد استقانة المعنى وايضاً أنه كلام عام السندوت ووجه
للمنع ليس بثابت فافهم **قوله** وأما وصفه أنه قيل فعل هذا يلزم فاجاب عنه
بقوله وأما وصفه **قوله** لكن بطريق عموم المجاز وأن يكون للفظ واحد مستقلاً
حقيقياً أو واحداً حقيقياً والآخر مجازي ويكون كل واحد منهما مراداً به واحد
أعم منهما مجازاً للثلاث يلزم استعمال المشترك على رأي الجميع بين الحقيقة
والمجاز على رأي آخر ويمكن أن يناقش بأنه يلزم استعمال المجاز في التعريف فأنزل
قوله وأما وجه الظهور في التوجيه الثاني ما أشار إليه بقوله أنه لا علم منه
جواز إطلاق التعليل في عرفهم على كل ما يستدل به على ثبوت سواء كان
لمبدأ أو انبياً وقد يقال إن وجه الظهور في عرفهم من قوله وقد يخفى أنه يدل
على قوة هذا الإطلاق وعدم شريطة وأما وجه الظهور في التوجيه الأول
فهو أن إطلاق العلة على الحكم بطريق عموم المجاز بعيد غير ظاهر تأمل **قوله**
الشارح وقد يكون كذلك بواسطة مع ذلك أي مع كونها واسطة في حصول
التصديق علة لتحقيق النسبة في الواقع هي مبدأ للحد لا واسطة كمتحقق
الاختلاف مثلاً في صورة المذكورة وما يكون واسطة في حصول التصديق

هي التقابلية المرتبة وأن كان الحد لا واسطة مدخل في كون التقابلية المذكورة
واسطة اللهم إلا أن يجعل كلامه عام المساحة فافهم قال شارح كون الحكم
مقتضياً أنه قيل المراد بالمنفعة العلة أعم من أن يكون عامة أو خاصة قيل فيه
نظر فيلزم أن لا يكون التعريف جامعاً لمعاني ومع الملازمة التي بين المتلازمين
إذا كان المتلازم معلولاً واللازم علة أو هما معلولاً لعلة واحدة ويمكن جواباً
بأن المراد من العلة هي العلة الذهنية لا العلة الخارجية فيكون التعريف
شاملاً للصورة المذكورة كلها كما لا يخفى **قوله** وذلك لوجوده بياضاً
جعلهم هذه اللاحق كما ينبغي واحداً بحسب اصطلاحهم **قوله** وأما بحسب اللغة
لا لكي واحد منها مصدر بآخروا الأبواب كل واحد منها موصوع بمعنى كلاً
على أنه أدنى وقوف في علم التعريف **قوله** بمعنى النسبة ولا شك في تحقق
النسبة في طرف الشرطية **قوله** أو يفرق بالقوة أي بالقوة القريبة إلى الفعل
ومبنى جوابي على أن المراد من الحكم أعم من القوة والفعل **قوله** لا يخفى حارزة
لأن الكلام في الشرطية من حيث شرطية وهي ليست بباقية على التوجيه المذكور
تدبر **قوله** يناقش فيه ويمكن أن يقال إن قوله لا اتفاقاً معطوف على قوله
مقتضياً تأمل **قوله** لا اقتضاء في قولنا أنه والمشهور أن معنى عدم الاقتضاء
في الاتفاقيات عدم علم الحاكم بالاقتضاء لا عدمه في نفس الأمر ويمكن
أن يجعل قول الشارح لا اتفاقاً معطوفاً على قوله ضرورياً بناءً على الاقتضاء
في نفس الأمر تدبر **قوله** بل لا اقتضاء أي لا اقتضاء في علم الحاكم لا الاقتضاء
مطلقاً وقوله ايضاً أي كلاً لا وجه بتفصيله بالاتفاقيات **قوله** فيدل فيه

لأنه لا يمكن أن يكون العلم كمالاً لا يخفى على المتأمل قال لا يخفى عن شائبة حارزة ولم يخبر
بأنفس الحارزة تأمل قولنا في العرف لا يخفى عن عرف ربابك لنا نظرية **قوله** عند وجود
ما منع فيه بقوله وكذا الثاني **قوله** مستنداً بأنهم هذا السند للتعين المذكورين
لأنهم لا ينفصلون عن كونهم **قوله** والدفع بأن الفعل لا يجوز له لأن الفعلية
قد يكون عامة وقد يكون خاصة فلا يستلزم العلم مطلقاً كما قيل وقوله بعزل
وجهه أنه يمكن بعد استقانة المعنى وايضاً أنه كلام عام السندوت ووجه
للمنع ليس بثابت فافهم **قوله** وأما وصفه أنه قيل فعل هذا يلزم فاجاب عنه
بقوله وأما وصفه **قوله** لكن بطريق عموم المجاز وأن يكون للفظ واحد مستقلاً
حقيقياً أو واحداً حقيقياً والآخر مجازي ويكون كل واحد منهما مراداً به واحد
أعم منهما مجازاً للثلاث يلزم استعمال المشترك على رأي الجميع بين الحقيقة
والمجاز على رأي آخر ويمكن أن يناقش بأنه يلزم استعمال المجاز في التعريف فأنزل
قوله وأما وجه الظهور في التوجيه الثاني ما أشار إليه بقوله أنه لا علم منه
جواز إطلاق التعليل في عرفهم على كل ما يستدل به على ثبوت سواء كان
لمبدأ أو انبياً وقد يقال إن وجه الظهور في عرفهم من قوله وقد يخفى أنه يدل
على قوة هذا الإطلاق وعدم شريطة وأما وجه الظهور في التوجيه الأول
فهو أن إطلاق العلة على الحكم بطريق عموم المجاز بعيد غير ظاهر تأمل **قوله**
الشارح وقد يكون كذلك بواسطة مع ذلك أي مع كونها واسطة في حصول
التصديق علة لتحقيق النسبة في الواقع هي مبدأ للحد لا واسطة كمتحقق
الاختلاف مثلاً في صورة المذكورة وما يكون واسطة في حصول التصديق

لأنه لا يمكن أن يكون العلم كمالاً لا يخفى على المتأمل قال لا يخفى عن شائبة حارزة ولم يخبر
بأنفس الحارزة تأمل قولنا في العرف لا يخفى عن عرف ربابك لنا نظرية **قوله** عند وجود
ما منع فيه بقوله وكذا الثاني **قوله** مستنداً بأنهم هذا السند للتعين المذكورين
لأنهم لا ينفصلون عن كونهم **قوله** والدفع بأن الفعل لا يجوز له لأن الفعلية
قد يكون عامة وقد يكون خاصة فلا يستلزم العلم مطلقاً كما قيل وقوله بعزل
وجهه أنه يمكن بعد استقانة المعنى وايضاً أنه كلام عام السندوت ووجه
للمنع ليس بثابت فافهم **قوله** وأما وصفه أنه قيل فعل هذا يلزم فاجاب عنه
بقوله وأما وصفه **قوله** لكن بطريق عموم المجاز وأن يكون للفظ واحد مستقلاً
حقيقياً أو واحداً حقيقياً والآخر مجازي ويكون كل واحد منهما مراداً به واحد
أعم منهما مجازاً للثلاث يلزم استعمال المشترك على رأي الجميع بين الحقيقة
والمجاز على رأي آخر ويمكن أن يناقش بأنه يلزم استعمال المجاز في التعريف فأنزل
قوله وأما وجه الظهور في التوجيه الثاني ما أشار إليه بقوله أنه لا علم منه
جواز إطلاق التعليل في عرفهم على كل ما يستدل به على ثبوت سواء كان
لمبدأ أو انبياً وقد يقال إن وجه الظهور في عرفهم من قوله وقد يخفى أنه يدل
على قوة هذا الإطلاق وعدم شريطة وأما وجه الظهور في التوجيه الأول
فهو أن إطلاق العلة على الحكم بطريق عموم المجاز بعيد غير ظاهر تأمل **قوله**
الشارح وقد يكون كذلك بواسطة مع ذلك أي مع كونها واسطة في حصول
التصديق علة لتحقيق النسبة في الواقع هي مبدأ للحد لا واسطة كمتحقق
الاختلاف مثلاً في صورة المذكورة وما يكون واسطة في حصول التصديق

الاقتضاء الضمري ودخوله فيه ظاهر والكلام في الاقتضاء الاستدلالي
 فالنسب قضا والتزام عدم دخول الاقتضاء الاستدلالي **قوله** كاقضاء
 وجوب الزكاة أي كاقضاء المستفاد من قولنا كلما كانت الزكاة واجبة
 علم المدعي كانت واجبة علم الفقير فانه استدلال لانه يتوقف علمه بان
 بان المدعي فقيرا ايضا لان المال الذي في يده للفقراء في الحقيقة فاذا
 كانت واجبة عليه تكون واجبة علم الفقير ايضا **قوله** لا يكون عمله أي مشقة
 يعلم وجه يكون مفعولا قائما مقام الفاعل وببانية أي بيان ما راجع الى
 او الملازمة علم سبيل للف والنشر المرتب وقوله بمعنى لزوم كيطابق
 الضمير المرجع اليه وقد يقال ان التاء في الملازمة ليست للتأنيث ويمكن
 ان يكون منه صلة ويرجع الضمير الى تعريف الملازمة وتعبيره واما ما
 الملازمة التي تعلم تلك الملازمة من تعريف الملازمة بالمقابلة علم المقابلة
قوله وهو نظير ما قال ابن سينا أي نظير ما قال ابن سينا في اثبات كون
 الامكان وجوديا ان الامكان لو كان عديم لما بقي فرق بين المنفوقين
 الامكان لعدم التمايز بين العدميات في يلزم انتفاء الامكان علم تقدير
 حقيقة **قوله** يلزم أي جيب عدم الفرق بين الملازمة العدمية وعدم الملازمة
قوله ويمكن ان يدفع بطريق الجدس أه نقل عنه اما الجدس فالتفريق لانتفاء
 بان يقال امتناع الامتناع له واحد واما الحل فهو الفرق بين الانتفاء
 بصفة عدمية وبين سلب لا تصاف بها فان قولنا امكانه لامعناه
 انه متصف بصفة عدمية وهي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب

منع عدم استلزام عدم الامتناع في الخارج والواجب ان
 استلزام هذا الامتناع وعدم الامتناع في الخارج فيجب
 انتفاء المتعدي من الخارج والامتناع في الخارج متوقف
 وبوجوده في الخارج بلاشك وكذا الكلام في عدمه

وانما حصل ان معنى امكانه لا يتوقف صفة عدمية له ومنه
 لا امكان له سلب الصفة العدمية عنه فاما انتفاء
 فلا بد ان يكون تمايزا بين كثرة الصفة الوجودية له
 وسلبها عنه وما يقال من ان العدميات لا تمايزها
 معناه انها ليست تمايزا بين كثرة الوجود الجارح
 انه لا وجود لها فيه واما تمايزها في انفسها اما با
 نفسها او بتبعها ما اضيفت اليه فلا شك فيه

الصفة

الصفة العدمية عنه كما لا يخفى قال الشارح مغايرة لها البنية أي بفهم
 ذلك ان الملازمة لو لم تكن موجودة لم تكن مغايرة للظرفين وليس الامر
 كذلك لكنه مفهوم المخالفة ولا عبرة به عند كثير من الفضلاء قيل امكان
 تفعل الشيء بدو الشيء لا يستلزم المغايرة في الخارج كما في اجزاء الماهية
 مثل اجزاء الفصل وايضا اذا كان اللزوم بين الشئيين يتبين لم يمكن
 تفعل الملزوم بدو تفعل اللازم مع انها مغايران والحاصل ان هذا
 الدليل لا يستلزم المدعى لوجوده ولا عدا انتهى كلامه ويمكن ان يقال
 ان المراد ترتيب المغايرة على امكان التمثل نظر الى شئ واحد لا بالنسبة
 الى الشئيين كما في اجزاء الماهية فان امكان التمثل فيها بالنسبة الى
 المفهوم الذهني وعدم المغايرة بالنسبة الى الوجود الخارجي **قوله** وايضا
 اذا كان اللزوم أه فمع كونه مفهوم المخالفة يمكن منع عدم تفعل الملزوم
 بدو اللازم البين بناء على ما ذكره بعض الافاضل من ان زمان تصور
 الملزوم غير زمان تصور اللازم فانك في الزمان فتأمل وقيل ان
 الحصر مستفاد من قوله اما ان يلزم تلك الملازمة الخ غير طر لبقاء
 شق آخر وهو ان يكون لازما كليها هذا كلامه وقيل لانه الشق
 الاخير مشترك للشق الاول في لزوم التسلسل فلهذا لم يتعرض له وجيب
 بان معنى قوله او لا اي لا يلزم تلك الملازمة لاحدها وهذا اعم من ان
 يكون لازما كليها او لا يكون لازما لشئ منها فيكون هذا الشق ايضا
 مذكورا بالحقيقة وقيل نظر لان قوله يمكن ارتقا عما عن المتعارفين

وجه انشائها لا يكون في معنى اللزوم كما لا يخفى
 لانه لا يمكن انتفاء تصور الشئ كما ان انتفاء الشئ

وعلى وجه انشائها في الزمان لا يكون هو الا عند
 البعض واما انه غير فصوله علم حال فالجواب ربيعي
 ويمكن ان يكون وجه ان تقدم تصور الملزوم على تصور اللازم
 انما هو لزوم لا بان زمان استيعاب احدهما

لانه اذا كانت لازمة كليها معا يمكن ارتفاعها كما في
 الصورة التي كانت لازمة لاحدها بل بالاطراف الا في الخارج

آه مختصة بالثاني اعلم ان التشكيك المذكور جار في نقيض مدعى المشكك
 بان يقال لو لم يلزم شئ شاكنا كان ذلك الانفكاك الذي بينهما
 اما معدوما في الخارج فلا فرق بين الانفكاك العدمي وعدم الانفكاك
 واما موجودا فيه فيكون مغايرا لهما لما ذكره بعينه ورحمهما ان ينفك
 الانفكاك عن احدهما او لا فان كان الاول ينقل الكلام الى انفكاك
 الانفكاك ويلزم التسلسل في الانفكاكات الموجودة في الخارج
 وان كان الثاني امكن ارتفاعه في الطرفين فهو ليس للجواز التلازم
 فيلزم ان يعدم الانفكاك على تقدير حقيقته وهو محقق **قوله** غير جدي
 لانه على تقدير الافتقار بالمازوم لا يجري لثبوت المذكور كما لا يخفى وانما
 قال غير جدي ولم يقل غير صحيح لانه يمكن ان يراد من المازوم المازوم
 الذي يكون بالنسبة الى لزوم الملازمة لا بالنسبة الى لزوم التلازم في
 يشمل اللازم ايضا **قوله** انه يمكن تهننا وجه الى اخره واجاب لثا رج
 البهش عن التشكيك المذكور بان لزوم التسلسل لا بأس فيه فانه جائز
 في الامور الاعتبارية وهو خارج غايه السقوط في هذا المقام لان لزوم
 التسلسل على تقدير موجودية الملازمة **قوله** تأمل وجه التأمل ان الافادة
 لا بد لها من تأثير والافلا فادة تأمل كذا نقل عنه **قوله** وهو لا يندفع بالمعنى
 لانه لم يتوض ليدل فانه اذا نظر اليه يحصل لشك والشبهة وهو المدعى **قوله** فالاول
 فانما قال فالاولي وان لم يدع حقيقته مقال في نفس الامر يمكن بدعيها بحسب الظن
 فيندفع بها بالنظر الى لفظ تدبر **قوله** والامام لا يقول به فيه نه مخالف لما ذكره
 ان العارضة

قوله فان كان الاول اي فان بين ذلك الانفكاك
 الانفكاك بين المتلازمين وبين اصل المتلازمين
 ايضا فيلزم التسلسل وقوله وان كان الثاني اي وان
 لم يكن بين الانفكاك وبين المتلازمين وبين احد
 المتلازمين انفكاك كما حصل امكن ارتفاع الانفكاك
 عن المتلازمين لانه كما راع الانفكاك الثاني امكن ارتفاع
 الاول لانه ايضا جنب

وجهه ان يفتى على ان هذا الذي ذكرنا انما يفتى المشكك بان كان
 غرضه اثبات المطلوب وان كان غرضه مجرد التشكيك
 فلا يفتى بغيره

ومنه قول ابن
 السبكي
 في قوله لا يقول بالافادة
 مسند

السبكي في حاشية شرح المطالع حيث قال والامام مع كونه قابلا لارتسام
 الصورة والوجود الذهني في سبيل ان العلم في قبيل الاضافة انتهى كلامه فيهم
 منه ان الامام قابل بالوجود الذهني كمن هذا القول منه مستبعد لانهم قد سبوا
 ان من قال ان العلم من مقولة الاضافة لا يقول بالارتسام والوجود الذهني لعدم
 الدليل على ذلك بل يقول لا شك في انه ليس طال النفس قبل العلم وبعده واطر
 ولا شك في حصول الاضافة المخصوصة الى النسبة المخصوصة بها يكون العلم
 عالما والمعلوم معلوما واما ان هناك صورة مرسمة في النفس لا في
 معلوم فنقول ان العلم هو تلك الاضافة المعلوم حصولها دون العلم
 وخرقة من المحققين قالوا بالارتسام الصورة والوجود الذهني للمعلوم ولم
 يقولوا بكون العلم من مقولة الاضافة والامام مع انه منهم في قول بالارتسام
 قال به فيكون محو الاستبعاد كذا جواسع حاشية المطالع **قوله** لان يتكلف
 وبقا ان التمايز يحصل ايضا بالاضافة والنسبة المخصوصة المذكورة
 سابقا ويكون ان يكون وجه التكلف انه جواب تحقيقي للزاي **قوله** يستلزم
 ان لا يكون ملازم اه وجواب بعينه ان كونها معدوما لا يفتى انتفاء التلازم
 في نفس الامر كما لا يخفى فتأمل **قوله** والتالي بطل والمراد من التالي اللازم او
 يؤول الكلام بالشرطية بان يقال لا سبيل الى الاول لانه لو كان كسيل
 يستلزم ان لا يكون **قوله** لان الملازمة بين الاشياء متحققة اه اي
 نظر الى منتهى الخصم فلا يرد ان اعترافا مشترك بالزوم لا يخفى عن سبابة
قوله وايضا الملازمة اه بيا لعدم كون السبيل الى الاول بوجاهة وظالم

قوله من مستبعد ان العلم من مقولة الاضافة
 الى ان العلم من مقولة الاضافة لا يقول بالارتسام
 او القول بان الامام مع كونه قابلا بالارتسام
 ايضا بالاضافة المخصوصة الى النسبة المخصوصة بها يكون العلم
 عالما والمعلوم معلوما واما ان هناك صورة مرسمة في النفس لا في
 معلوم فنقول ان العلم هو تلك الاضافة المعلوم حصولها دون العلم

وجهه ان يفتى على ان هذا الذي ذكرنا انما يفتى المشكك بان كان
 غرضه اثبات المطلوب وان كان غرضه مجرد التشكيك
 فلا يفتى بغيره

ان اللازم ان لا يكون له مقتضى للملازمة فيلزم ان يكون الملازمة امر واجب
والا يلزم ارتفاع التقييد فلا يكون كونها معدومة في الخارج سبيل
والجواب انها علم تقدير كونها تقييد لا فساد في ان يكونا عدتين غاية
الامر ان الشيء الواحد لا يتصف بهما والفتا فيه لا كونها عدتين كما
حق في موضعه **قوله** علم تقديره ان كل ما وجد في الخارج يكون جزئيا حقيقيا
قوله اما ان يقوم بكل من الطرفين اه وجواب عنه انه يجوز ان يقوم بجميع
الطرفين لا بكل واحد منهما ولا باحدهما **قوله** ويكن دفع هذا التشكيك
بوجهين والظاهر المراد من الوجهين ما ذكرنا في الشقين **قوله** بانه لا يلزم
هنا جواز آه واجيب عنه بانه لو ارتكب ذلك لزم ارتفاع التقييد وهو
محتمل ايضا ويرد على هذا الجواب ان لا شك ان يعود ويمنع هذا الزعم
بناء على ما ذكره من ان التقدير ان لا لزوم اصلا **قوله** لكنه غير قاصح لانه
لا شك ان يقول ان النسبة لا امور الاعتبارية ليس مح وقوله
ولم يلتفت الى المعارض وقوله اليه الى لزوم النسبة **قوله** الاولى للحركة
قيل وجه الاولوية ان هذا المعنى انبى بالمعنى الاصطلاحي من المعنى الاول
قوله اوله ليس باول لانه لو وضع لهذه دور الاول يكون القول الاول
خطا وفي العكس بالعكس على كلا التقديرين قوله اوله ليس باول نقل
فيه شعرا بامكان دفعه انتهى كلامه وجه انه لا يجوز ان يكون كل المتبينين
لغويين لكن الثاني لكونه انبى بالمعنى الاصطلاحي يكون اوله في الاول
قوله ينبغي ان يلاحظ ان التفسير المذكور عما بان براد في حصول ما يتناول

واجب ان يعيد ويقول ان لا يكون له مقتضى للملازمة فيلزم ان يكون الملازمة امر واجب
لازم لعدم اللازم بل جواز التمسك بنسبة
عبد القدر جوده

حصول

حصول الوجود والعدم فيكون تقديره كون الشيء بحيث يحصل وجوده او
عدمه عند حصول وجود شيء آخر او عدمه فيتناول الدوران عدما وانما
قال ينبغي لانه يجوز ان يكون المعنى هو الدوران وجوديا واما الدوران
عدما فيعلم من المقابلة وقوله اما عدما يكون تمهيدا لمطابق الدوران
المعلوم من التعريف والمقابلة او يقال بمعنى يجب **قوله** كالجاء الاخير
من العلة آه اي يصلح علة كالجاء الاخير بالنسبة الى العلة فانها مرتبة
على الجاء الاخير بالمعنى المذكور وهو قوله كون الشيء بحيث يحصل آه لكنه
ليس يصلح علة للعلة لانه ان كان علة لمجمل تلك العلة يلزم ان يكون
الشيء علة لنفسه ان كان علة لباقي الاجزاء يلزم ان يكون العلة
متأخرة عن المعلوم وهو بطل والكلام في المعلوم كالكلام في العلة بل
تناوب هذا على تقدير عطفه على العلة كما هو الظاهر ويحتمل ان يكون معطوفا
على الجاء الاخير اي لا يصلح علة كالمعلوم بالنسبة الى العلة وعدم كونه
صالحا للعلة لكونه متأخرا عن العلة **قوله** وكالمشروط والشرط
المساوي الشرط المساوي هو ما لا يكون للمشروط شرط غيره فان
الشرط المساوي وان كان متبعا على المشروط بالمعنى المذكور **قوله** المشروط
ليس يصلح ان يكون علة له لانه متأخر عنه وكذا الكلام في الحال بالنسبة
الى المحل واما الدوران في الشرط المساوي بالنسبة الى المشروط
فتمتص في وجوده وعدما وفي غير المساوي كالمطابقة بالنسبة الى جواز
المساوية عدما كما سيجي فافهم **قوله** وكل من المتضايقين آه والمانع

المشروط

فان جواز المساوية فلا يوجب بان يراد في حصول ما يتناول
شرطها مستلزم
ويمكن ان يجاب عنه بان المورد القلب والغرض
منه ان يكون علة لا يكون علة لا يكون علة لا يكون علة
لعل وجه الامر بانهم هو ان في المعاني خلا لا ان
المشروط وان كان علة لا يكون علة لا يكون علة لا يكون علة

عن صلاحية العلة فهما كون كل واحد منهما معا لا مقديا في المعاولين عدم
توقف احدهما على الآخر **قوله** وذلك في خروج هذه المذكورات للقطع اه **قوله**
لا للقطع تشييع على بعض الاشياء حيث اخرج هذه الامور بالقطع بعد
العلية وهو ليس بسديد لان القطع بعدم العلية لا يستلزم القطع بعدم
صلاحية العلية في الامور المذكورة مع ان المعتبر في الدوران ان العمل بالصلابة
قوله واما مقطوع العلة كانه قيل كما عجزت الامور المذكورة بالقطع بعد صاوح
العلية يعني ما ايضا مقطوع العلية لان عدم صلاحية العلية يعني عدم صلاحية
لانها علة بالفعل واجاب بقوله واما مقطوع **قوله** ان هذا الحصول لو كان
سببا الخ يعني لو كان حصول الشيء الاو في حصول الشيء الثاني سببا
لكن الشيء الثاني علة للشيء الاول لذل **قوله** اللهم الا ان يقيد اه اي
يقيد كونه الحصول سببا لعدم المانع بان يقال ان الحصول سبب للعلية
اذ لم يكن مانعا منها في لا يرد النقض بالامور المذكورة لان المانع فيها محقق
كما ذكرنا سابقا **قوله** يعني دائما واكثر تاو لما كان قوله مرة بعد اخرى شاملا
للكل الذي لا يكون دائما واكثر تاو وليس فيه دوران قال يعني **قوله**
ربما يقع المختلف لانه اه والمختلف لواقع كثيرا فلا يحمل على المانع تدبر
قوله غير متشاع يقسم بخلاف المشاع الذي لا يقسم كالعبد والوصي مثلا
فان الهيئة باثيرة فيه بالاتفاق وقوله واما التكاثر العايب مكلفا مثلا
قوله بين الشرط والمشرط والنظر ان مراد ذلك القابل هو الشرط والمشرط
المغير المساوي كما في الاشكال المذكور **قوله** كانه اه **قوله** كانه اه

على وجه الاشارة الى ان الاشياء لا تتوقف على بعضها البعض
بقول وربما عدم وقوع تحت الدوران

ولم يميز
وجه الاشارة الى ان الدوران
على الشرط او المشرط ولا يتوقف
وكذا في الشرط او المشرط ولا يتوقف
عبد الرحمن

ولم يقل اشارة لانه محتمل ان لا يكون مقصوده الاشارة الى الجواب حيث
هو جواب بل من حيث هو مجرد بيان النسبة بينهما والنسخة الصحيحة في هذا
المقام الى جواب قيل وفي بعض النسخ وقع الى جواب قيل وهو لا يجوز الا ان يعمل
الاضافة على البتة **قوله** لافرق بين الملازمة اه فيه ان حاصل الاعتراض
لو كان عدم المانع كما يشعر به قوله فلا يحمل بالنية التقرين لم يندفع
بالجواب المذكور لان مادة الاجتماع كافية في عدم المانع كما لا يخفى
قوله الاضلال والاتحاد يعني ان جواب المذكور يوجب باقي التاوي خطا و
اتحاد الدوران مع الملازمة في المفهوم في يكون الاضلال بالنظر في الشيء
الثاني والاتحاد بالنظر في الشيء الاول ويكون ان يراد من الاتحاد
في الذات يعني يكون الملازمة عين الدوران ولا يكون بينهما مغايرة
اصلا في يكون كلاهما بالنظر في الشيء الثاني فافهم **قوله** الا ان يقتض
ويقال انه بالنسبة الى المتعلم المستند فانه يتوهم الاخلال والاتحاد
على تقدير التاوي **قوله** ايضا كما يوجد الدوران او كما يوجد التلازم
الغير الحكيم وقوله كما توضح حيث قال الشارح واما لانه لا ينفك التلازم بينهما
عن التلازم بين الاحكام **قوله** باعتبار كسبية يعني وان وجد في التلازم
الحكم رجوعا الى انه من حيث انه مفرد يوجد الدوران فيه بدون الملازمة
الحكمية **قوله** هذه النسبة ظاهرا هو نظر اه انما قال كذلك لان التلازم اذا كان
بمعنى ما يحصل عند حصول شيء آخر وهو لا يقتض متناع الانفكاك بل يكون
الملازمة اعم مطلقا في الدوران **قوله** فلا يصدق ههنا ايضا اي كما

لان المانع انما يتحقق اذا لم يقيد في تعريف
احدهما على الاخر اى نفس الاخر اشارة

اشارة الى ان قيل ان يتحقق التلازم بين الدوران
انه كما يتحقق الدوران يتحقق الاخر لظافة بينهما فتكون
التعريفات والتلازم بينهما يعني انه كما وجد التلازم
بين الدوران وجد بين الاحكام بانفس المذكور

وايضاً اذا كان المراد بعبارة مرتب عليه مساو كان
مما لا يتصور العلية او لا يكون الدوران اعم
مطلقاً في الملازمة كما لا يخفى على المتأمل بل قد يرد عليه

وايضاً اذا كان المراد بعبارة مرتب عليه مساو كان
مما لا يتصور العلية او لا يكون الدوران اعم
مطلقاً في الملازمة كما لا يخفى على المتأمل بل قد يرد عليه

يصدق علم القضييتين الملازمتين يقع ان يكون احدهما علة للآخرى
كذا نقل عنه ويحتمل ان يكون معناه اي كما يصدق مطلق الدوران وقيل
معناه كما لا يصدق الملازمة الكلية فقول كالملازمة الكلية تأكيد في
يكون ان قيل ايضاً كذلك **قوله** وهو اخف مطلقاً من مطلق اه لان الملازمة
الكلية يصدق علم كل يصدق عليه الدوران الكلي الضروري ويصدق
ايضاً على التزام وجود المعلوم المساوي وجود علة ولا يصدق
الدوران الكلي الضروري على **قوله** فلا اي فلا يكون بينهما عموم مطلق
بل في وجه لانهما يجتمعان في القضييتين الملازمتين يصح ان يكون
احدهما علة للآخرى ويوجد الملازمة بدون الدوران في التزام
وجود المعلوم المساوي وجود علة ويوجد الدوران بدون
الملازمة في المادة التي يكون الترتيب فيها كلياً لكن لا يكون بالضرورة
والدائر ضرورة اي ملازمة ونوقش عليه ان الكلي لو لم يكن ضرورياً لا يبلغ
ان يكون المترتب عليه علة لما يترتب عليه ويحتمل ان يكون الامر بالنسبة **قوله**
اي لا يوجد اه ولما كان قوله ولا يتصور فيها ان يفرق اه مؤمراً لا يوجد
الدوران في كل مادة يوجد فيها الملازمة الجينية وليس لا كذلك بل
بالعكس فيترتب قوله اي لا يوجد الدوران اه ويحتمل ان يكون وجه النقل
على ما وقع في بعض النسخ اشارة الى فائدة التفسير المذكور **قوله** كما نقل
حيث بين هذا الدليل في الشكل الثالث وقيل كلما تحقق مجموع الاثرين
تحقق احدهما وكلما تحقق مجموعها تحقق الآخر ينتج قد يكون ان تحقق احدهما

تحقق

تحقق الآخر في التفسير انتهى كلامه ورد عليه انه ليس يصح جميعاً متداً
اذ لو نتج تحقق التقيض في الواقع وهو بطل فالحق في بين ان بين التقيضين
ملازمة جينية ان يقال انه قد ينقل الذهن في تقيض **قوله** ويلزم منه اي
في ثبوت الملازمة الجينية بين التقيضين ان لا يتحقق قضية كلية سالبة
لزومية يصدق تقيضا وهو الوجوبية الجينية الزومية فلا يتحقق مثلاً البتة
ان كانت الشئ لمة فالليل موجود لتحقيق تقيضه وهو قولنا قد يكون
اذا كانت الشئ لمة فالليل موجود **قوله** الا عند اشتراك اي عند اشتراك
الجبهة والمدرس والتواتر بين عامة الناس ذ منعهام مكابرة غير موعودة
قوله لانه يصدق اه وهو علة السقوط يعني سقوط ما توهم لانه يصدق
على منع جميع مقدماته انه مناقضة علم متضمن هذا التعريف بناء على تعريف
الشارح وفي بعض النسخ لا يصدق في يكون في كلام المتوهم يعني ان التعريف
ليس متناول لانه لا يصدق في علم منع جميع مقدماته انه مناقضة على
متضمن ظاهر هذا التعريف ودليل السقوط ليس مذكور لظهوره **قوله**
لا يخفى فائدة اذ لها معان اختلف ما جعلت جزاً فيس اوجه وما يتوقف
عليه لايجاز الآتية وما يتوقف عليه لشرع ما انفاد وعلى وجه البعيرة
قوله لكن يمكن ان يحمل الاول نقل عنه وانما قال بحمل الاول ولم يقل دون
الثاني لانه في ايضاً وانما خص الاول بالذكر لانه اقرب من الثاني
قوله فلما وجه للعدد ولـ يعني ان الحق في المقدمة في هذا المقام هو التناوب
للاركان والشرائط فالعدد ليس ارادة معنى بقنا ولما بالكلية غير

يغني عن دليل سقوطه في نسخة الاخرى ليس في نسخة الاخرى
من الاضافة المقدمة الى الدليل في قوله المصنف في نسخة الاخرى
الدليل على ان فهم ذلك الدليل ظاهر من تفسيره ان لا يخفى
على من علمه
لانه يصدق في الاشارة الى البطلان
عدم ثبوت الكفاية فالسبب هو
لانه لا يصدق في الاشارة الى البطلان
لانه لا يصدق في الاشارة الى البطلان
لانه لا يصدق في الاشارة الى البطلان
لانه لا يصدق في الاشارة الى البطلان

مقول ويمكن ان يقال ان فيما ذكره الشارع تنبيهها على امكان حملها على المنع
 الاعم المتناول لهما تأمل **قوله** ومنع التائب ثبوتها كما يقول المصلح
 الزكوة في حق النساء لقوله عليه السلام في حق زكوة ويمنع التائب بان يقول
 لانهم ان النعم عليه السلام قال في حق زكوة **قوله** واما تعميم النسخة الى الصحة المذكورة
 في قوله والثاني في منع صحة الدليل وطاعته ان الصحة يتناول الثبوت ايضا
 فاذا لم يعم الصحة عن التائيب لم يعم الثبوت ايضا عنهما فاجاب عنه بانه
 تنص على ان الصحة في النفي لا جازي والمكاتبه غير مستقيم لان منع الثبوت
 ليس بالنفي اجمالي ولا مكاتبه ويحتمل ان يراد بالصحة الصحة المذكورة في تعريف
 المقدمة فيكون تشبيها على دفع الاعتراض المذكور بنعيم الصحة المذكورة
 في نوافل مقدمة علم الثبوت وعلى هذا التقدير يكون المراد من كونه
 الحجة المستفاد من قوله سواء كان من جهة المادة او التوبة وعدم
 استقامته ان نفس الثبوت لا يدخل فيها تأمل **قوله** وكذا الكلام على
 النفي فان النفي ليس هو التخليف المذكور بل هو منع الدليل باقامة الشاهد
 عليه كما اشار اليه الشارع فيما بعد واجيب بان لهما صفتين المنع المذكور
 والاقامة المذكورة في الاول والمنع والتخليف او استلزام الفساق في الثاني
 فيجوز ان ياتي منه نزاد وليس لاحد ان ينافي في ذلك وفيه نال ان ما ذكر
 من الامر من صفة لهما بل ليس بهما الا اصطلاحا حيث ان الا المتعبدات على
 الوجه الذي ذكره المعترض ويحتمل ان يكون العناية بوجه التأمل اشارة
 الى ما يرد عليه ويحتمل ان يكون العناية فيه مقدرا لتقديره اقامة الدليل به منع

الدلول

على ان العلم في كونه والشرط بان يرد بالبرهان الذي في قوله
 المقدمة ما جعلت فيه الدليل على الوقوف عليه
 في تعريف علم التائيب والشرط مستلزم
 ووجه التفتان في منع الصحة وصفها بكونها لا يرد
 انثوت مما زاد في اجتماع الحقيقة والمجاز وهو محال
 الا ان يراد تمام المشترك ويقال على ما يطلق عليه الصحة
 فيجوز كلا المتعينين مستلزم
 قال الشارع ان النفي صفة النفي صفة الحكم فلا يصح
 ان يضاف اليه بالاضوات خبر ان النفي يجوز تخلف الحكم
 الدليل حيث يتخلف حكمه فالضوابط ان النفي صفة
 انما يقتض وتختلف الحكم صفة الدليل فلا يصح
 انهم اذا ان يتركب على الشارع فانهم تقرر في راسه

وجه التأمل اشارة الى ضعفه لان اللابيق
 ان يرد المنع العام بكافة وبعد ذلك
 فيكون جواز ارادة منع بطلان

الدلول لكن لشبهة تترك ذكره **قوله** وذلك لانه اه ولما اورد على
 الشارع بان هذا الطلاق العام وارادة الخاص وهو غير جائز في الترتيب
 من غير قرينة اشارة الى القرينة بقوله لكن العرف بالقرينة ما **قوله** على ان
 لفظ الختم نقل عنه اورد على سبيل الملاوة لما ان الختم قد يطلق على غيره
 المتنازع فيه ايضا كما يقال الختم بواقفنا في هذه المسئلة اذا وافقنا
 المعترض في مسئلة انتهى كلامه ويمكن ان يقال ان الحكم في هذا القول
 ليس بالنسبة الى المسئلة المتفقة عليه بل بالنسبة الى مسئلة اخرى
 التي وقع الخلاف فيها فلا يلزم الطلاق الختم على غير المتنازع فيه فلا يلزم على
 من له ذوق سليم وطبع مستقيم **قوله** وقد دل المتعارض عليه على كونه الفخلف
 فيه لانه لو لم يكن فيه خلل يلزم اجتماع النقيضين وهو محال فتدبر **قوله** ولذا
 يقال اي ولذا بل ان فيه خللا يقال فان دل دون وان ثبت ان وان
 لو قال كذلك لزوم ثبوت الدلول فلا وجه للمعارضة كما سيجي تأمل **قوله**
 فسقط الاعتراض لعل منشاء الاعتراض تغير التائيب وانما الدليلين
 كذا نقل عنه **قوله** مثل ان يقال الاعم واقع قال الشارع البهينة كما يقال
 المقتل الاول يجوز لابن العلم ان يزوجه ابنة عمه من نفسه لان الشيء الذي هو
 اخفى من المدعى كاستحلال التزويج بينهما لا يخفى ان يكون واقعا في الواقع
 او لم يكن واقعا في الواقع فان كان واقعا يلزم ثبوت صحة تزويجه
 ان لم يكن واقعا يجب ان يكون جوازا تزويجه تابنا في الجملة لانه لو لم
 يكن تابنا اصلا يلزم ان يكون لا ختم مساويا للاعم لانه كلما ثبت

في التزويج

سواء جاز او لا يرد بان المتبادر
 في التوقيفات عدم الختم

ودلالة ان لا يرد على سبيل الملاوة
 على ما ذكر من محل تأمل

وجه التدبر ان المتعارض لا يدل على كونه الفخلف
 الدليل لانه يحتمل ان يكون الفخلف في دليله لانه
 فلا يلزم اجتماع النقيضين مستلزم
 وجه انه لا يلزم من ثبوت الدليل ثبوت الدلول
 على ما علمت لجواز ان يكون ثابتا عند
 المقتل الاول وفيه عند الشك
 فيكون علمه اشارة وجه
 عدم التزويج

ثبت المدعى وكلامه لم يثبت لم يثبت المدعى فلا يكون كالتناقضات ههنا فيقول
 السائل بهذا الدليل مطلوب بان يقول لا يجوز لابن العم ان يزوجه ابنة عمه
 عن ثلث لان الشيء الذي ايقن به المدعى كعدم صحة وطئه لا يجزئ ان يكون
 واقعا في الواقع اولا فان واقعا يلزم ثبوت عدم جواز التزوج وان لم
 يكن واقعا في الواقع يجب ان يكون عدم جواز التزوج واقعا في الجملة
 لانه لو لم يكن واقعا اصلا يلزم ان يكون الاضيق سائلا لعم لانه كلامه
 ثبت ثبت المدعى وكلامه لم يثبت لم يثبت المدعى فلا يكون كالتناقضات ههنا
 خلف الى هذا كلامه وقيل سورة ان يقال مثلا الحيون واقع لان الاضيق
 منه كالانثا مثلا اما واقع اولا فان كان واقعا لم يلزم وقوع الحيوان الا
 قطعا وان لم يكن واقعا يلزم وقوع الحيون الا في الجملة والا يكون
 الاضيق سائلا لعم لانه كلما ثبت ثبت وكلامه لم يثبت لم يثبت ويغني
 التاوي ليس لاهو ويقول الما رض للحيوان واقع لان الاضيق منه
 كالشيء مثلا اما واقع اولا وجه الفلظ انه لا يلزم من عدم وقوع
 الاعم على تقدير عدم وقوع الاضيق مساوي لجواز ان يكون عدم وقوع
 الاعم لعدم وقوع الاضيق لا ضررا لعدم وقوع الاضيق المفروض ولا
 قوله ومثله يقال الاضيق واقع اه سورة ان يقال مثلا الانسان
 الاضيق واقع على تقدير وقوع الحيون الاعم وحاصله ان كان الحيوان
 واقعا كان الانثا واقعا واللازم وقوع نقيضه فيلزم وقوع
 نقيض الاعم على تقدير وقوع الاضيق بعكس النقيض وهو محال فثبت

فان عدم صحة وطئه افضى من عدم جواز التزوج
 لانه كلما صدق عدم صحة العطف صدق عدم جواز
 التزوج صدق عدم صحة الامنية

فما يقع التوابع بالانثا لم يثبت لم يثبت لان هذا القول
 انما يقع اذا كان علة عدم التبع لعم ذلك الاضيق
 المفروض قطعا وليس كذلك

مثال المثال الذي يتصف بالتعدد لانه ملون وكلامه
 كان ملونا سلب عنه عدم التلون والايضا في الشيء
 وكلامه سلب عنه عدم التلون سلب عنه عدم التلون
 انه يلزم من انتفاء الاعم انتفاء الاضيق واذا سلب
 عنه عدم السواد اتصف بالسود والالا لرفع النقيضان
 وهو يجب

المدعى

المدعى وهو وقوع الانثا الاضيق على تقدير وقوع الحيوان الاعم منه و
 يقول الما رض بالقلب للاثا الاضيق واقع على تقدير وقوع الشيء الاعم
 منه والا اي وان لم يكن الانثا الاضيق واقعا على تقدير وقوع الشيء الاعم
 منه يكون نقيضه واقعا فيلزم وقوع نقيض الشيء الاعم على تقدير وقوع الانثا
 الاضيق وهو محال فثبت ظاهرا ادعى الختم بدليله بعينه ووجه غلطه انه ان اراد
 بقوله ان كان الحيون واقعا كان الانثا واقعا القضية الكلية فلام يلزم
 وقوع نقيض الانثا على تقدير عدم وقوعها كما لا يخفى على المتأمل وان اراد
 القضية الجزئية فلا يلزم المحذور المذكور لانه يحصل من وقوع نقيض الانثا
 على تقدير عدم وقوع الانثا قضية جزئية موصية معدولة وهي لا تنعكس
 بعكس النقيض وصورة الثالث هكذا القائل بالانثا قائل بالحيوان والقائل
 بالحيوان صادق فينتج ان القائل بالانثا صادق فيقول الما رض القائل
 بالانثا الاضيق في الشيء الاعم منه قائل بالانثا في الشيء الاعم منه والقائل بالانثا في
 الاعم منه صادق فينتج ان القائل بالانثا صادق ووجه غلطه انه استدلال
 في اللازم الاعم الى اللازم الاضيق وهو لا يفيد حاصله ان القائل بالانثا
 يلزمه القائلية بالحيوانية وهذا اللازم اعم من اللازم فلا يلزم من صدق الاول
 الاعم صدق اللازم الاضيق **قوله** لا يخفى فائدة وهي انه اشار الى ان الدليل
 لا يدل على الحكم المدعى في بعض الصور وهو صورة النقيض هذا على تقدير ان يتعلق
 قوله في بعض الصور بقوله الدال عليه وانما يتعلق بتخلف الحكم فالقاعدة هي
 انه اشار الى ان الحكم في بعض الصور ليس مكلف وهو صورة غير النقيض

لأنه لا يلزم من وقوع الانثا وقوع الحيوان الا في الجملة

مثال المثال الذي يتصف بالتعدد لانه ملون وكلامه
 كان ملونا سلب عنه عدم التلون والايضا في الشيء
 وكلامه سلب عنه عدم التلون سلب عنه عدم التلون
 انه يلزم من انتفاء الاعم انتفاء الاضيق واذا سلب
 عنه عدم السواد اتصف بالسود والالا لرفع النقيضان
 وهو يجب

مثال المثال الذي يتصف بالتعدد لانه ملون وكلامه
 كان ملونا سلب عنه عدم التلون والايضا في الشيء
 وكلامه سلب عنه عدم التلون سلب عنه عدم التلون
 انه يلزم من انتفاء الاعم انتفاء الاضيق واذا سلب
 عنه عدم السواد اتصف بالسود والالا لرفع النقيضان
 وهو يجب

قوله فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان الجزء مقدم على الكل **قوله** فيلزم التركيب آه
 فيه انه لم لا يجوز ان يكون له يكون هو الاجزاء لكن يشترط ذلك العارض ويكون
 الاجزاء مع ذلك العارض فيلزم التركيب فيكون **قوله** فيلزم التركيب فيكون
 الناقض هو هذا المعنى اللغوي لا الاصطلاحي كما لا يخفى قوله لا مكان التأويل
 بما ترويان يقال المصدر المبني للمفعول غايته لم يكن موافقا للمعارضة وغيرها
قوله اذ يصدق النقص في حيثية اى في حيث ان يقال وليكن هذا ما لا يصح
 وقوله والقلب في اخرى اى في حيث ان وليكن **قوله** ان ذلك نقل عنه **قوله**
 قلت المراد في المواد تعريف النقص ان يكون الخلف مراد **قوله** في التكلف انه
 من قبيل تعميم التعريف بالافق وهذا لا يلتفت اليه في التعريفات ولا فيمكن
 تعميم كل تعريف بالافق وتخصيص كل تعريف بالاعم حتى تحصل المساواة فلا يرد
 النقص على التعريفات بالجامعة والمالعية اصلا **قوله** كما في عمل الموقوف انقص
 اه لان الظاهر العموم والاطلاق والتقييد خلافه مع انه سيجي استعمال النقص
 بالعلم المماثل في هذه الرسالة ايضا كذا نقل بعينه الا فيم بالذكر بين ان المراد
 من النقص لو لم يكن متابلا للمناقضة ومباينا لم يرد بالذكر بعدها لانه لا وجه
 لتعريف العام بعد ذكر الخاص بل لا مراءى بالعكس فلما افرده بالذكر بعدها علم ان المراد
 متابلا للمناقضة ويحتمل ان يكون معناه بقرينة افرده للمناقضة بالذكر لانه لو
 كان المراد من النقص الاشم المقابل لوجه لا فوله للمناقضة بالذكر خصوصاً
 علم وجه التقديم **قوله** فيلزم تقدم المعارضة التي في المقدمة وردها بان المقدمة
 حيثية كونها مقدمة للمطروحة حيثية كونها مطلوبة في نفسها واردة

ويكون الجواب عنه بان المحل ان كان ذلك الذي
 مع تلك الاجزاء يكون التركيب جزءا فقول الخ
 هو الذي اذا ما ان كان صيغاً فيلزم تقدم الشيء على
 نفسه او غير صيغاً فيلزم ان يكون صيغاً
 ليس يجب ان يستلزم

ويجوز ان يكون التركيب جزءا
 وهو لا يكون جزءا لان التركيب
 وهو لا يكون جزءا لان التركيب
 وهو لا يكون جزءا لان التركيب

خلاف العبارة في المقدمة لا دليل على
 في العبارة مساحية
 مطابقة

المعارضة

المعارضة عليها باعتبار الحقيقة الثانية لا الاولى فلا اشكال لعل وجه الغاية
 هذا **قوله** لعل نفس بقاء قبل هذا التفسير علم تقديمه لا بفتح التفسير في حق
 التفسير فانه لا يتناول السند الا اعم فانه لا ما يبدى هناك ومنه علمه عند ذلك
 في بعض مصنفاته الى قوله ما يذكر لتقوية المنع بزم المنع وان لم يكن مفيداً
 الواقع ويمكن ان يقال التأييد هناك اعم من التأييد الواقعي والزمي **قوله**
 جوابا عن المنع مطلقا اى سواء كان السند سائيا وبالمنع او لا انتفاء الشيء
 عند انتفاء المنع عليه قبل لم لا يجوز ان يكون المبني على الشيء الواحد متقدراً فلا
 يلزم انتفاءه عند انتفاء المنع عليه لوجود الشيء عليه لاخر تدبر **قوله** او رده
 في الوجود لانه عدم وفيه الترديد في الوجود لانه عدم هو ان يكون وجود
 المنع عند وجود السند لا يكون عند عدمه لجواز ان يكون السند افسق **قوله**
 لكان غير صحيح اى يلزم ان يكون غير صحيح وليس كذلك ويمكن ان يناقش فيه
 بان هذا التفسير لا يدفع الاعتراض المذكور لانه لو لم يكن السند يصح المنع
قوله ولو قال المعلق هذه الزيادة التوضيح والافلاحة البدلان الغرض بيان
 المثال كون المنع مؤيداً بسبب السند لا غير اعلم ان لا يل ان يقول علم هذا
 الجواب قال سابقا من المنع او يعارض عليه بالقلب لا الشارح علم بسبب المنع
 اه قيل كل من هذين الوجهين علم نوعين اما الاول فلان الكلام علم بسبب
 المنع يحتمل ان يكون علم هذه العبارة لا علم صلاحية سندك للسند فينبغي
 المنع في العبارة الاولى بذات السند وفي الثانية بالصلاحية واما الثاني
 فلانه يحتمل ان يقال سندك ليس واقعاً او يقال سندك لا يصلح للسندية

لعل وجه التقديم هو العلم على التقدّر المنع على الشيء
 الواحد بان لا يتم تقدم المنع على الشيء الواحد لان الشيء
 الواحد اذا كان مبنيًا على شيء آخر كان مبنيًا على شيء آخر
 لا يكون مبنيًا على الاول اى يوجب التوارد فيكون حالة

سندك غير علم او علم هذا العبارة

باب في رد التنبية

ويصل عليها وثاني الوجه من الوجه الاول مفيد ايضا فلا يصح قوله والا
لا يفيد اصلا قوله لان منع المنع اه قلنا المنع لا يتعلق بالمنع ولا بمؤيد بل بالعلانية
انتهى كلامه ولو فحق كلامنا في المنع المنع بركات السند كما يشعر به قوله لان
منع المنع اه لا يرد الاشكال اعلم ان يتفهم ضرورة في قوله لانه لا يمنع بقوله اي
مساويا قبل عليه في هذا في قوله لان في الارز يستلزم في الملزوم بحث فان معنى مساواة
السند ان لا يكون المنع سند آخر في معنى الاعمية ان يجمع السند مع المنع وعدمه
ومع الاعمية ان يكون المنع سند آخر غير هذا السند في الملزوم انما يستلزم
نفي الملزوم اذا كان الملزوم مستغلا بمعناه المشهور الذي ذكره واما اذا
كان بهذا المعنى فلا وقيل ايضا ان معنى مساواة السند لو كان هذا الذي
ذكره لم يتحقق السند المساوي اصلا لان قولنا هذه المقدمة غير بدیهية
ما يصلح للسندية في جميع المنوع ويمكن ان يقال ليس مراد ذلك البعض ان معنى
اللزوم هو التساوي بل مرادة لازما مساويا والفرق بالمنع المشهور المساواة
بهذا المعنى المذكور في دفع المذور الاول وايضا يمكن ان يقال ان عدم بدیهية
المقدمة من شأنه لورود المنوع والسند يلزم ان يكون المنع كما لا يخفى في
يدفع الثاني ايضا واجيب عن الاول بانه اذا لم يكن المنع سند آخر يكون كلاما
تحقق المنع تحقق هذا السند وكما تحقق هذا السند تحقق هذا المنع فيكون
بينهما لزوم بالمنع المشهور ومساواة بالمنع المذكور ويكون كل واحد منهما المنع
والسند لازما مساويا للاخر ملزوما مساويا له **قوله** فهو على هذا
تقدير هذا آية اي علم تقدير ان يكون اعم ونحو بعض النسخ علم هذا التقدير **قوله**

لانه لا فائدة في هذا المنع وانما الفائدة في منع الصلاة
كما خرج به القائل صلى الله عليه وسلم

لا فائدة ان يكون السند في صورة التساوي
المنع اعم من المنع او اخص كما لا يخفى في صحيح الدين

ومؤيد

ومؤيد له في ان المراد من الباب بديه هو الاعم من التأييد الواقع في النوع كما ذكرنا
سابقا ولا شك في ان ذكر السند الاعم لتقوية المنع بزم علم المنع وان لم يكن
مفيدا في الواقع ويمكن المناقشة بانه يلزم ان يكون دفعه مفيدا كما سوي
فلا يصح دفعه لسند في المساوي كما هو المشهور واللام لان يقال ان المنع
المشهور بينهم بالنظر في الواقع واجيب بان افادة دفع السند الاعم علم تقدير
جواز لا لانه لا يلزم من دفعه دفع المنع كما هو في الاخص حتى يرد ما ذكرت بل
لان السند لو كان اعم يكون مجامعا للمقدمة المنوعة تخفيفا بمعنى العموم
فاذا ابطاله بغيره بالمثل اذ يبطل بسببه مقدمته كما يبطل منع السند
قوله ورفع الاصل يستلزم دفع الاعم فيه ان السند اذا كان مساويا
للمنع بمعنى انه اذا تحقق احدهما تحقق الآخر وان لم يتحقق لا يكون بينهما عموم
وخصوص بل يكونا متساويين بحسب التحقيق فدفعه يستلزم رفع المنع كما
لا يخفى ولعل وجه لنا من هذا **قوله** برد المنع اه اجيب عنه بان بين المتساويين
ملازمة فيكون الملزوم المساوي للشيء لازما له وبالعكس **قوله** او منع كونه
الكبرى مستند آية بان يقول لان كل كلام علم السند غير مفيد كيف
لا يكون مفيدا فانه مساو للمنع فكلام علم السند المساوي للمنع مفيد
قوله من حيث التوجيه فيل عنه قال المس في شرح المقدمة التوجيه بوجه
الناظر كلامه الى كلام خصمه **قوله** و اشار الى ههنا قبل لا يخفى ما فيه من الخطأ
قوله كما اشار به قبل ان الترتيب بالمنع المذكور في الشرح ليس فيه بلكن
الاشارة تأمل **قوله** وهي تحرير البياض اي تعيينه وتشميسه لانه كلام

وجان قبل قوله لان لم يبطل بان السند الاعم مقدمة الحكم كما يشهد
فان الشئ الذي يكون اعم مطلقا في احد التقديرات لا يلزم ان
يكون اعم مطلقا في جميعها لا يلزم ان يكون اعم مطلقا في جميعها
لجواز ان يكون اعم في وجه منه في لا يصح قوله ان يبطل السند بطريق
مقدمة على الخلاف فانه لا يلزم من ابطال السند الاعم ابطال
مقدمة

انما راد في التوبة والافاقم يقتضيان ان يقال لا يخفى في ان الاشارة
في قوله في ترتيب البحث ان لا يكون في
منه من هو الاجاب في حيث
منه من هو الاجاب في حيث
منه من هو الاجاب في حيث

المضاف

تقديره ان قال الم الم لو كان للسلطان
 حصول الترخيص انما يكون
 حصول الترخيص على طواف قانون
 هذا يكون منع المذکور
 الترخيص لان يكون من غير السند

ایں خط میں کونہ فقہا کا حکم حاصل
فرماتے ہیں کہ اگرچہ یہ خط

فَالْفُتُو وَالْمُتُو بِالْمَعْرِفَاتِ قَالَ غَيْرُ الْفُتُو وَالْمُتُو
فَالْفُتُو وَالْمُتُو بِالْمَعْرِفَاتِ قَالَ غَيْرُ الْفُتُو وَالْمُتُو

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, written diagonally across the page.

بسم الله على التفسير في اللغة العربية
كتاب في اللغة العربية

ایں فیض کو نہ فقرا کا حصہ
نہ محتاج عبد البر حیم نہ

ما انضوا فاما فضل انضوا فاما ما يجير نفسه مستهل

المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ان سلسلہ

باب في بيان
الفرق بين
العلم والبرهان

من كونه اولى جواز استعماله في الآخرة **قوله** ما لم يعارضه معارض كالتعينة
 في الجواز مثلاً اعلم ان التعينة اذا كانت موجودة يكون الجواز اولى من الحقيقة
 لكن ذلك لا ينافي كون الحقيقة أصلاً لأنه يصدق عليه وله المتنافيان
 اذا لم يكن معارض **قوله** لا تتناقضه بالعدم قيل وجه الانتفاض ان عدم
 اصل بالنظر الى الوجود مع انه لا يقيد التعريف عليه لان الدلالة ليست محمولة
 عليه وقيل وجهه ان عدم اصل الموجودات الا انه ليس بالموجودات
 دالة مستمرة على عدم فليكن التعريف جامعا والكل لا يخرج عن اضطرار
 كما لا يخفى على المتأمل **قوله** المراد بالاعم في الدليل القطعي والظني **قوله**
 اما بيان الواقع بهذا بناء على ان المذكورات في الدليل **قوله** عن ثبت كماله
 قيل هذا محال ينبغي ان يلتفت اليه لان كون الاحساس والافعال واسطة
 في اثبات الحكم في غير ترتيبه معقول ومع الترتيب لا يتبع الاحراز عنه ان
 عدم سمية باليس فيه ترتيبا لدليل ليس لوقوعها وان فرض انه يمكن ان يكون
 واسطة في اثبات الحكم فان الدليل معتبر فيه لترتيب قطعاً **قوله** يدل عليه التق
 لانه لما قال الفصل الثاني في ترتيب البحث وبين الترتيب يجعل الشئ في مرتبة
 علم ان مرتبة الاقوال مقدم على مراتب احوال والوجوب مستفاد من
 كلمة **قوله** انب لان الاخره يستعمل في المقام الذي فيه القسمة غالباً
 ولا معنى للقسمة ههنا بخلاف لهندس **قوله** وغير هاتئ كحقيقة والجواز **قوله**
 لما قيل انه اي لا اعتراض المذكور بان قوله فلا يتوجه عليه المنع ليس مع الخلاف
 لانه يتوجه عليه طلب تعميم النقل **قوله** انما يرداه لان الدليل اعم من المنع والتعريف

اما الاول فلا ينافي قد عرفت فيجب ان يتفصيل الدلالة
 كون عدم دالاً وان الثاني فلا ينافي كلامه في كون عدم
 والاو شغفا بالدلالة لا ينافي كون الشئ الاخر والا عليه صلاح
 اقول لعل وجه النقل هو انه اذا كانت الاضطرار في الاول
 في اخذ وجود الشئ في الاصل فان اصله الوجود بالعدم
 الى الوجود بالعدم وهو وجود غير الواجب لا الواجب اذ عدم
 ليس بالعدم لوجود الواجب وفي الثاني في اخذ غير الاصل وهو
 الموجود فان وجوده الوجود على الاصل على سبيل الاستمرار
 في الثاني كذا ولعل في الوجود على الاصل على سبيل الاستمرار
 فكان تعريفه بما لا يصدق على عدم التعريف المذكور
 للاصل وهو ما دل عليه الشئ دالة مستمرة ان يكون التعريف
 فليكن هذا ما عرفت عند المتفكرين واما الاصوليين فالترتيب
 ليس بشرط واما كلامهم على انه يجب الاصوليين كما عرفت
 فيما سبق فتعريفه بمقتضى ما ذكرنا من تعريف العلم به ايضا
 قد يبرر صلاحه من

بخلاف

بخلاف المنع **قوله** ثم هذا القائل اي المعارض على المصنوع قوله فلا يتوجه
 ليس على الخلافه تدبر **قوله** وكان هذا القائل اي القائل بان تعميم النقل
 ليس بدليل **قوله** واما قدحهم به ينبغي ان يذكر في هذا المقام مذهب القدماء
 والمتأخرين في العكس من يظهر القدم والدفع المذكوران قال قدماء
 المنطقيين عكس التعريف هو جعل تعريف الجزء الثاني جزءا ولا يفتن
 الجزء الاول ثانيا مع بناء الكيف والصدق بحاله فاذا قلنا كل انسان
 حيوان كان عكس كل ما ليس بحيوان ليس انسانا وكل الموجدات فيه حكم
 التوابع العكس لتوابعه وبالعكس من ان الموجبة الكلية تنعكس كنهها
 فاذا صدق قولنا كل ج ب نعكس الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج والآخر
 ما ليس ب ج وتنعكس بالعلل مستوي الى قولنا بعض ج ليس ب وقد
 كان الاكل ج ب ههنا ونظم الى الاول هكذا بعض ما ليس ب ج وكل ج
 ب ينتج بعض ما ليس ب ج وانه مع والموجبة الجزئية لا تنعكس بقولنا
 بعض حيوان لا انسان وكذا بعض الانسان لا حيوان والتابعة كلية كانت
 او جزئية تنعكس بالية جزئية قال المتأخرون لا نعم انه لو لم يصدق
 العكس لصدق بعض ما ليس ب ج غاية ما في الباب انه يلزم صدق قولنا
 ليس بعض ما ليس ب ج كنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس ب ج لان
 السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاكم لا يلزم صدق
 الاضطرار فلما منعتك الطريقة غير التعريف الى جعل الجزء الاول
 من القضية تعين الثاني على الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته
 والثاني هو

كل شئ حيوان كنه ما ليس ب ج

في الصدق ودفع ذلك المنع باننا قد نقضي الطرفين بمعنى السلب
 لا بمعنى العدم وقد تقرر ان الموجبة التسالبة المحولة مساوية للسالبة
 فنقولنا كل ما ليس بليس في موجبة سالبة الطرفين في كل سالبة في عدم
 اقتضا، وجود الموضوع فاذا لم يصدق صدق ليس بعض ما ليس بليس
 وكان معناه سلب سلب ج من بعض ما صدق عليه سلب فلا بد ان يصدق
 على ذلك البعض ج ويتم الدليل قال سالبة المدولة المحولة وان كانت
 في الموجبة المحولة لكن سالبة المحول ليست اعم منها بل ج مساوية لها
قوله سلب للزوم لا لزوم السلب وهو معنى المدول وحاصله انه لا يلزم
 المدول بل يحصل السلب كقولنا ليس فلان يتحقق شمول العدم يتحقق
 شمول الوجوب ولا يلزم من عكس نقض ج لان عكس ليس فلان يتحقق شمول
 الوجوب بشمول العدم وهو صادق كما لا يخفى **قوله** فالموجبة الجزئية لا تنكسر
 كما ترى صدق قولنا بعض لبيون لا انفا وكذب قولنا بعض الانسان
 لا اصول **قوله** كما يشير اليه شارح حيث قال كما تقول في الدليل المذكور
 لاننا انكاس قولكم فلم يتحقق آه وهو ميم بينه لاننا انه اذا لم يكن الشئ متلو
 للشئ يستلزم عدمه **قوله** يلزم خروج آه وايضا يلزم استدراك قوله في شئ
قوله ثم الكلام آه لان تم البحث يشعوان فيه بحثا بمعنى المناظرة وليس كذلك
 بخلاف ثم الكلام فانه يصدق ان يقال ثم الكلام الممثل **قوله** وجوابه ظاهر
 وهو ان يقال ان مراد ذلك القائل هو المنع بالنسبة الى الدليل الاول لا بالنسبة
 الى مطلق الدليل او يقال ان منع الدليل او منع مقدمة الدليل راجع الى منع

بالنسبة الى المدلول لا الدليل فانه لو رجع الى الدليل كلف معنى
 قوله في شئ من مقدمات الدليل وهو المناظرة او نقض
 الدليل وهو نقض الاجابة مستلزم
 يجوز ان يكون الشئ ثابتا في نفسه ولا يكون لازما في آخره
 او لا يكون ثابتا في ذاته ولا في غيره وعدا بل شئ آخر هو

المدلول

بمعنى جبره كقولنا ليس بليس
 كقولنا ليس بليس بليس
 كقولنا ليس بليس بليس بليس
 كقولنا ليس بليس بليس بليس بليس

المدلول وهو مقدمة الدليل الاول كما لا يخفى فاعلم ذلك **قوله** ليس بليس بليس بليس
 دفع آه يعني لما كان كون المنع قبل تمام الدليل مستلزما لكونه علم مقدمة في مقدمة
 يجوز بذكر الملزوم واردة الا ان **قوله** لا ان ذلك آه قبل عليه لا بدفع
 المقصور عن كلام المصنف هنا كما لا يخفى لان القسم لثالث ليس مطلق النصب
 حتى يكون القسم حاصرا بل يكون لحد فسا مع اللزم الا ان يراد منه كونه لا
 بدليل على انتفاء تلك المقدمة مجرد النصب فم **قوله** لان النصب وقع
 آه نوقش فيه بان وقوع النصب لا يقتضي في تسمية مجموع المنع والتعلييل
 بالنصب بطلان **قوله** ولان المنع يسمع آه اي يمكن ان يقال النصب هو
 المنع مع التعلييل وذلك المنع لا يسمع ولا يجاب عنه **قوله** وقال
 منعه الغير المستكن في قال راجع الى العمدي **قوله** لانه بالعبارة آه اي يمكن
 للسائل ان يجعل كلامه على قائل التوجيه بحيث يستحق ان يسمع ويجاب
 بادنى عبارة يؤل حاصلا الى المنع مع السند كما سيأتي تدبر **قوله** وفيه
 آه هذا بالنظر الى الشق الاول كما ان قوله وان المعنى بالنظر الى الشق الثاني
قوله في تعريه فلا يلزم ان يكون العلم بالبطلان غرضه للممثل لانه يجوز ان
 يعلم البطلان في تعريه ولا يكون غرضه كالا يخفى **قوله** ففقد فالتعريض
 منادى في التعريض والوق ان غرضه البطلان للممثل مصرح به في الاول ودر
 الثاني **قوله** نوع نبوة آه فله شعا ريان البطلان يجوز ان يكون غرضه للممثل
 لان البحث والمناظرة لاطهار الصواب ولعل الصواب هو ثبوت البطلان
 فيكون البطلان غرضه للممثل في الجملة تدبر **قوله** فلا يرد عليه ما قيل حيث

فبما لا يخفى في الاولوية المتبادرة في قوله ينبغي ان لا يسمع
 غيبا بطلان
 فبما لا يخفى في الاولوية المتبادرة في قوله ينبغي ان لا يسمع
 غيبا بطلان

قال بعض الشراح زعم نعم ان النفاذ يرتب اليه الملازمة
باب الالتزام والافهم وفيه نظر جواز انتهاء كلام احدهما الى حد لا يمكن منقلا
فينقطع الكلام فيحصل الالتزام والافهم **قوله** واما ان لم يتعرض لم ينفذ
اشارة الى بيان المفصل على الذي يدل عليه قوله والاحسن قبل يمكن ان يقال كما
ان الكلام علم السند قد يكون مقبولا كذلك قد يكون الكلام علم هذا الدليل بقوله
وذلك اذا كان رد الدليل موجبا لدفع النع وشايات المقدمة المتنوعة وان
يمكن ان يتعارض لديه او لا بشرط ان يثبت المقدمة المتنوعة بعد التوضيح لا يخلو
فهذا الطريق ايضا حسن غير ان وما قيل من ان التعارض قبل الاثبات فيج
فانما يستقيم علم تقدير الاحكام المذكور **قوله** حاصلها انما منع آفة قبل فكونه مثال
عبارة المصنف في شرح المقدمة تأمل فتم **قوله** فانه في جميع من الممثل ايضا اي
كما ان الممثل لال من التل في جميع وكان التعارض بعد الاثبات جائزا لان التعارض
لدليله اذ قيل انه منقوض بتعارض الممثل لاشهد النقض الاجمالي لانه موجه
ويكون ان يجاب عنه بان النقض الاجمالي مع شاهد راجع الى المعارضة في
الحقيقة فلا يصدق انه غير معارض صلا واجيب ان المراد من الدليل بالظن
عليه لفظ الدليل والتل ههنا ليس كدليل يطلق عليه لاشهد **قوله** الا ان
يتكلف قيل وجه التكلف ان يقال ان الاشارة وان لم يكن من ذلك الا
انه يمكن ان يكون من مجموع قوله نعم قد يتوجه آه ويكون مراد الشراح هذا
وجه لاشارة انه لما يثبت بقوله نعم قد يتوجه آه ان التل ان يستدل به
اقامة الممثل الدليل بطريق المعارضة ولما كان التعارض علم المعارض معلوما

ويكون جواز على المعارضة كما يمكن على سبيل المعارضة في قوة النقض الاجمالي
فان الاول لا يمكن كما سيجي ان المعارضة في قوة النقض الاجمالي
على وجه التدبير اشارة الى ضعف الجواب ان لا يجوز ان يطلق
بينها علوم وفنون مطلق لان كل دليل شاهد بخلاف
التمسك مستلزم

لا خلاف

وهو كمنه ان لا خلاف في ان المعارضة في قوة النقض الاجمالي
بما هو عليه في قوة النقض الاجمالي
بما هو عليه في قوة النقض الاجمالي

لا خلاف علم ان التعارض كلام الفاصب بعد اقامة الدليل سموي لان الفاصب
بعد اقامة الممثل الدليل كان بمنزلة المعارض والتعارض عليه سموي فافهم **قوله**
الاولى وانما قال الاول لانه لو لم يذكره فهو ايضا جائز لانه من مبرور بقرينة
المقابلة كما سيجي بعد هذا **قوله** فيمنع من ان يثبت على منع غير المقدمة الا بعد اذا
كان بعد تمام الدليل لانه لا يثبت تمام الدليل البتة **قوله** من القسمين آه وبما النعم
الاجمالي والمعارضة **قوله** بل من قسمه والمتمنع المنع بعد تمام الدليل وقسمه المنع
قبل تمام الدليل ومنع المقدمة الاخير قسم من المنع قبل تمام الدليل لان كل منع مقدمة
منه مقدمات الدليل كما مر **قوله** بقرينة المقابلة يعني ان الشراح لما صرح فيما سبق
بان المراد من المنع قبل تمام الدليل ان يعنى مقدمة من تلك المقدمات علم المراد
من المنع بعد تمام الدليل لا يعنى مقدمة من تلك المقدمات **قوله** لا بد من تعيين
التعريف اعلم ان التعريف والتعريف كلاهما محتمل ان يكونا ينظر الى المحققين
في يكون معنى التعيين ان يوازي في التعريف لفظ العلة ومعنى التعيين ان يوازي
من الدليل ما هو التل لعله ويحتمل ان يكون كلاهما بالنظر الى كذا المثل
احتمالا لمرجوحا في يكون معنى التعيين هو ان يذكر موضع الدليل لفظ العلة
والتعريف هو ان يوازي ما هو التل لعله في يستقيم علم من ههنا كذا اصل اللذان
لان الاعم يجوز ان يوجد في ضمن احد خواصه عن العلة بخلاف اذا كان منهاه
الظاهرى فانه لا يستقيم علم من ههنا صلا ويحتمل ان يكون علم طريق اللغ
والشرا غير المرتب والمرتب قبل ان ارباب لا اصول يقولون ان النقض هو
تخلف كل الشري عما هو علة في القيس القوي والنقض لمعرف ههنا

وقيل ان الفاصب لما كان معارضا في المعارضة في قوة النقض الاجمالي
المقدمة لان الفاصب غير سموي في نفسه لا يعنى التل لاشارة الى ان
مسلما في غير الممثل كما لا يخفى على من عرفت ان الفاصب
عليها انما هي مقدمات الدليل

وهو ان التعريف والتعريف كلاهما محتمل ان يكونا ينظر الى كذا المثل
الابن هو ان يوازي ما هو التل لعله في يستقيم علم من ههنا كذا اصل اللذان
لانه الاعم يجوز ان يوجد في ضمن احد خواصه عن العلة بخلاف اذا كان منهاه
الظاهرى فانه لا يستقيم علم من ههنا صلا ويحتمل ان يكون علم طريق اللغ
والشرا غير المرتب والمرتب قبل ان ارباب لا اصول يقولون ان النقض هو
تخلف كل الشري عما هو علة في القيس القوي والنقض لمعرف ههنا

انما هو مصطلح ارباب المناظرة فقولهم قال انه لا بد من تعيين التعريفات
تعليم ليدل فليس مما يستدبره فاعلم ذلك **قوله** عند القائلين كان يقول الحكماء
مثلا لاهل السنة انه لو تم دليلكم هذا يلزم المحال وهو عدم كون الباري تعالى
فاعلا فانه كونه محالا حكم النقص وهو ثابت عند المعلن وهو اهل السنة دون
المنافض وهو الحكماء **قوله** وهو ما يكون الدم اى عدم حكم النقص كان يقال
مثلا لو صح دليلكم هذا يلزم ان يكون التركيب مثلا محالا وهو حكم النقص وعنده
وهو كون المركب في الواقع ثابتا باجماع الطرفين اى القائلين والمنافضين
لكل منهما دليل على ثبوته **قوله** واما ليس بفراده ومثاله هذا هو المثال
المستفهم لكن علمهما يكون واحد وانما سمي الاول ناقصا لان في حكم النقص
اجتماع اصلا لافيه ولا في دليله والثاني مركبا لان في اجتماعه حكم النقص
وفيه ايضا دليلين فيكون في الدليل ايضا فيكون مركبا في الجانبين والبراهين
في المركب لا اجتماع ولما كان المفرد ما ليس فيه اجتماعا اصلا والمركب يكون
فيه اجتماع في الجانبين يلزم ان يكون الثالث ما ليس بفرده ولا بمركب لان فيه
اجتماعا في جانبكم النقص وعدمه في جانبكم ثبوته فانه دليل لان دليلها
منفوق عليه وهو ليس باجماع فافهم **قوله** هذا عادة لما مضى يعني انه عادة
لما مضى في تعريف النقص حيث قال والثالث ان التحقق اه فلا وجه لكونه
فقولهم مضى ما مضى اى في جوابه فلا يفيد كالتامع ههنا حيث قلنا يمكن ان
يجاب عنه بان الفرض في ذلك التخلّف هو بطلان **قوله** يحتمل الفرض
والتقدير اى ان فرضنا ان المعلن الثاني يفرق الاقوال فيكون محتملا للاحتمال

يصل وجه الامور بطريق الاشارة الى التوفيق بين كلام
الحاشية والقيل بان يقال ان ثبت كون ذلك النقص
من كلام المصنف القائل بنقص النقص في فن المناظرة فالتقدير
للمحاشية والافاضة كلام القيل ابن موسى العادى

لان النظام في الاجتماع ان يكون الاجتماع في الجانبين
صفة للقياس والناقض دون ان يكون صفة
لها ولا دليلين هو بعبارة علم

قيل وجه الفرض ان الاجتماع ان يكون في الجانبين هو

في التقدير

في التقدير فلا يتوجه عليه مانع فيما قرره وقد يقال ان تقرير المعلن قد لا يقتضي فان
المشكك اذا قال العالم حادث فاستدل عليه بعد ما يحتاج الى التقرير فاذا عارضه
الحكيم واستدل على عدمه حاج الى تصوير معنى القدم ولا يكفي تصوير النقص
الحادث فاندفع الاعتراض في غير حاجة الى ملاحظة التقدير يحتمل الفرض
والتقدير **قوله** لا يقتضي التقديم لان اللازم مما ذكر كونه بمنزلة الخلق الاخير
ذلك لا يوجب التقديم بل يؤيد التأخير كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان المعلن
من حيث هو مستقل وان كان مقدما على السائل لكن من حيث انه مباحث و
مناظرنا نحن السائل و مراد الجيب هذا يحتمل ان يكون ما فيه هو هذا
قوله لعل جعله هذا دفع ما يقال ان تقرير الاقوال والمذاهيل سائر طرف
السائل لكن بل من طرف المعلن فلا يستقيم قوله هذا الذي ذكرنا الى هذا المحل
من جهات البحث من طرف السائل وانما قال لعل ولم يجرم به لانه يحتمل ان
يكون المراد ما هو المذكور الى هذا المحل صراحة وكون تقرير الاقوال وتقرير
المذاهيل حال المعلن يبين ضمنا ان المعلن صرحا عدم توجه منع السائل فيقول
قال السائل كما لا يخفى **قوله** ويندكر المعلن اى يتفكر **قوله** اذا منع غلة لعدم الاجمال
قوله وقلم بغيره كما يقول المعلن مثلا العالم حادث لانه لا يخفى عن الحوادث
وهو الحكمة والسكون وما لا يخفى عن الحوادث يكون حادثا فيقول السائل لعل
ان يكون حاليها عنها كما في الحديث وهو لا يضر المعلن لان فيه سبيل للرد على
كل بغيره اى لا يضر السائل في موضع آخر من الدليل وما سلكه وان كان ثابتا
لما منع لكن يكون سببا لورود المنع لمقدمة اخرى وفي بعض النسخ وقع بغير

المقتل في موضع اخرى اي في مقدمة اخرى من الدليل **قوله** هذا في المنع آه قبل
 لا يخفى ان دفع المنع بابطال السند ليس في قبيل دفع الدليل فان اقامة الدليل
 على بطلان السند ليس في قوة اقامة الدليل على اثبات المقدمة المنوعة
 وفيه ان الشارح خصص لدفع المقدمة المنوعة حيث قال اما بدليل ان كانت
 المقدمة المنوعة نظرية فيجوز ان يكون المقدمة المنوعة نظرية وابطال
 السند ليس بالتمييز وهذا ليس بدليل في شئ من الشقين اما في الاول
 فلان الدفع ليس بدليل واما في الثاني فلان المقدمة المنوعة ليست بدلية
 فيحتاج في جواب الى تكلف المحنة كما لا يخفى على المناظر القاد **قوله** فسط
 ما يتوهم آه يعني ان معنى الظهور هو الوقوع في اكثر المواد ولا الظهور في نفسه
 حتى يرد التوهم المذكور **قوله** لان لازم في اي من كون الدليل ان يعم ان يكون
قوله لا يخفى فائدة وهو ان معنى كذا في اي علم ثبوت تلك المقدمة المنوعة
 في يلزم التسليم ولوم يقيده لا يلزم التسليم كذا لا يخفى **قوله** واما منع الدليل
 كلاً وهو النقض الاجمالي والتفصيلي ان يمنع كل مقدمة على التفصيل وقوله او
 بعضا وهو الناقصة فقط **قوله** قليل نبوة لفظا لان قوله الذي يكون له صفة
 للمقتل فينبغي ان يكون فيه ضمير راجع الى الموصوف فقط حتى يلام ويرتبط
 الصفة بالموصوف وهذا ليس كذلك فالمناصب في العبارة ان يقال
 الذي يكون بينه وبين السائل مطابقة ونزاع **قوله** ولو امكن بالتكلف
 وهو ان يخصص قوله بالمنع بالمتناقضة ويكون منجزة عن الدليل بعد النقض الاجمالي
 لكن لا يخفى بعد لانه لاجل لتأخير الى هذا الموضع مع ان ادخاله في المنع وذكره

ففيه انه ايضا يشمل النقض الاجمالي كما لا يخفى فلا معنى
 لقوله فقط تأمل

مع في الشق الاول اقتصارا الى هكذا قيل لكن ان يكون توجبه بالتكلف هكذا بان
 يقال المراد في الشق ان انقطع كلامه بالمنع والمعارضة في السائل اي في اول
 المرتبة ومنه قوله او عني المقتل عن الدليل اي بعد المباحثة الكثيرة فمع اي توجيه
 في التوجيهين لا يخفى ان الاندراج تحت قسمه خال عن التكلف المذكور فيكون
 اجدر **قوله** هذا اشارة الى ما قيل به في هذا القول في الشارح اشارة الى هذا القول
 وجواب المذكورين وقال ان الشارح لما اعتبر النسب في الاول من جهة علمها
 وتصديقها لم يتوجه على المسحوق هذا الاعتراض لان علم المعلول على علم العلل يكون
 هذا حال جواب هذا الجواب كان الرد المذكور في غاية السقوط لان كونه المعلول
 علة للعلنة في الذهن ليس لاهذا المعنى المذكور لم يكتف الشارح اليه وجعله
 ساقطاً عن درجة الاعتبار **قوله** لانه لا بد له قبل معناه انه يتحقق وثبتتها
 قياس آخر في نفس الامر وهو هذا القياس وليس معناه ان المقتل لا يحصل بغير
 هذا القياس والافلا حاجة الى القياس المذكور قبله وبعده كالا يخفى ولا يبعد
 ان يقال ان معناه لا بد فيه من قياس آخر غير هذا القياس لاثبات الصغرى
 لان كل واحد من مقدمتيه ممنوع اما منع الصغرى فقط واما منع الكبرى
 فيسحق في الشرح حيث قال واما في جوابه فلم يكن هذا القياس صحيحا
 فلا بد من قياس آخر والا اي وان كان صحيحا فلا حاجة الى ما قبله وما بعده
 تدبر **قوله** كما يشير اليه لث راجع اي كما يشير الى عدم احتياج ما بعده وما قبله
 حيث قال وايضا ان تم هذا الدليل الثاني بمقدمته يحصل المطاه **قوله**
 كما سيحى حيث قال واما في جواب فتقول بعد ما عدا الصغرى **قوله**

ويكن الجواب عنه بان الاقام في الصورة الاولى بالنية
 الى عدم كلام يستلزم به المقتل بعد المنع او المعارضة
 من السائل وفي الصورة الثانية بالنظر الى اعتبار كلا الطرفين
 به كنه غير المقتل عن الاستدلال بسبب في الاسباب فلا يصدق
 على من حاشا انه انقطع كلام المقتل بالمنع والمعارضة في السائل
 هذا والله اعلم
 من قوله الظاهر انه لا بد ان يتحقق وثبتت يعني ان قول
 لا بد من تحقق وثبتت وحاصل المنع ان واحد من هذين الاقوال
 انشأه فليس لاثبات المقدمة المنوعة
 لاحتمل فيما قبله وما بعده
 على وجه التفسير ان الظاهر ان مقتضى قول الشارح ان
 لا بد من قياس في قياس آخر غير هذا القياس يعني ان هذا القياس
 لا يثبت في قياس آخر غير هذا القياس لانه لا بد ان يثبت في
 قياس آخر غير هذا القياس المذكور في بيان الصغرى مع انه
 لا يثبت في قياس آخر غير هذا القياس المذكور في بيان الصغرى مع انه
 لا يثبت في قياس آخر غير هذا القياس المذكور في بيان الصغرى مع انه

اذا دفع المعلق اه قبله ن دفع المنع بنفي السند لما وى من قبيل دفعه بالدليل
 كما في **قوله** وليس كذلك لان المعلق اذا استدل بدليل آخر علم مطلوبه بعد نقض البطل
 دليله بالنقض المباح لم يلزم الشئ على الوجه المذكور بل غاية ما يلزم وجود
 اوله غير منتهية لا ترتبها فيمكن ان يقال ان المراد من الاستدلال في قول
 الشارح هو الاستدلال على اثبات صحة الدليل الذي نقضه لئلا يخلو
 الاستدلال حتى يرد ما ذكرتم تدبر **قوله** كما في المعارضة اي كما يلزم الشئ في المعارضة
 يلزم المورد بحثا **قوله** احد الامور الثلاثة قيل هذا اذا كان الشاهد هو تخلف
 الحكم اما اذا كان استنادا الى الفالج فاجاب منع المقدمات التي استدلت الناقض
 بها **قوله** اما منع وجود العلة لا يقال ان المنع لا يتوجه علم المانع لانا نقول ان النقض
 استدلال علم بطلان الدليل فيتوجه عليه منع كما في المعارضة تأمل **قوله** واما ان
 المانع اي تبين بان فيه نفا في ثبوت الحكم في هذه الصورة والتخلف في
 المانع ليس بمنتهى **قوله** في الصورة الاولى اي في صورة منع وجود العلة في
 صورة النقض وهو اول الصورة الثلاث المذكور **قوله** نقل من بحثه لان
 البحث ينتقل من اصل المدعى الى وجود القيد وعدم وجوده كمالا يخفى **قوله**
 في مقدمات المط والمط هو النقض ومقدما هو المقدمات المذكورة ان
 فاقامة الناقض ليعلم وجود ذلك القيد هو اثبات المقدمة القابلة
 بان العلة في صورة النقض متحققة وهو ليس بنقل ولا يلزم ان لا يجوز
 اثبات المقدمة المنوعة اصلا **قوله** احدهما اه وعلم هذا يكون المراد من المط
 عدم كون النقض المباح في من قبيل لا قول **قوله** وسوف سابق كلامه على

لعل وجه التدبر هو ان المراد المذكور في الجواب ليس
 مناصبا لعل بل اراد به ان وجه المنوع الثلاثة على دليل
 التناقض في المعارضات لا يكون كما في غير ذلك فحين
 معارضة ليس الا بعد الوجهين وانه علم

لعل وجه الثالث من كون النقض ما بين مستدلا ان لو كان
 المراد بالدليل ما يطبق عليه لفظ الاول وانما هو ليس كذلك
 بل المراد بالدليل ما يطبق عليه لفظ الدليل وما يطبق عليه لفظ الثالث
 فليس بالدليل لانه لا يطبق عليه لفظ الدليل بل لفظ الثالث
 فالسؤال جازم بالنظر ان ما يطبق عليه لفظ الثالث

يستغنى عنه الاستغناء
 بغير كلامه صرحا على لفظ الدليل
 صدق عليه لفظ الثالث
 من غير عكس

لان قوله

لان قوله ان جعل النقض اه يدل بظاهره علم ان المط هو عدم كون النقض في قبيل
 الاول كمالا يخفى علم المتأمل **قوله** لكن في العبارة قبل نبوة لان المناسب في
 العبارة لخصوه هذا المقصود ان يقال وما يقال به ان النقض المباح في قوة
 المعارضة وقوله والامر فيه سهل لان الشئين اذا كان احدهما في قوة الآخر
 يجوز ان يجعل كل واحد منهما في حكم الآخر **قوله** هذا لا يصح اذا سكن اذ يعني ان
 في الشئين المذكورين انما يلزم اذ منع مقدمة من مقدمات الدليل بعد كونه
 عن النقض والمعارضة واما اذا انى بنقض وشاهد آخر وانى بمعارضة
 اخرى ما دام انما او مخلوطا كلما دفعها المعلق فلا يلزم الاخصار في الشئين
 المذكورين وهو لزوم الشئ في المناقضة والانتفاء الى امر ضروري لا يقبل
 كمالا يخفى **قوله** فان قلت آه المراد من قوله فان قلت لاحتمال الثاني كذا
 نقل لفظ ان تأخيره عن القولين السابقين وقع سهوا من قلم النسخ
قوله نوقش في لوجه لهذه المناقضة بعد تفسير النوقف بقوله اي توقفا
 على سبيل الانية واللمية لان السببية اه ويجعل ان يكون كذا كذا **قوله**
 لجوز ان يكون وحاصلا انه يجوز ان يكون القدم محالا وهذا المحال يستلزم المحال
 الآخر وهو عدم الاستغناء على تقدير عدم فيكون الاستغناء على تقدير
 القدم محال فثبت المطلوب هو ان العالم ليس بقدم **قوله** فثبت الدليل لان
 القدم لا يمكن محالا لم يستلزم المحال الآخر وهو عدم الاستغناء على تقدير
 القدم فلا يمكن المنع للمنع هذا السند لما وى كمالا يخفى علم المتأمل
قوله واما غير ذلك اي التباس الخلق **قوله** لان لا يذكر لفظ الثالث اه لانه

لما قال في صدر الكلام الاعيان الثابتة فلا وجه لقوله والكلام في
الاعيان الثابتة وانما قال فالاسباب لانه يجوز ان يكون الثابتة
في صدر الكلام بمعنى الموجود الخارجي سواء تعددت فيه الاكوان وتحدت
عليها الاعصار ولا يخفى ان يصدر عن علي ما كان في ان الحدوث كما لا يخفى
عم الناتج الزكي ثم الكتاب بموافقة الملك لها ردى الى سبيل السواب
قد وقع الفاعل من هذه النسخة الشريفة من يد عبده

الضعيف المذنب المحتاج الى ربه الغفور

غفر الله له ولوالديه واحسن اليها

والله بستر الله اغامه

ولمحمد الله رب

الناظر
م